



رضوانی حسن  
حلیه خیالی لایه شتی

SULEYMAN  
Amca



نودة القصر عند الخادم العثماني

بشیر



۷۹۹

|              |     |
|--------------|-----|
| KUTUPHANESİ  |     |
| AMCA ZADE    |     |
| HÜSEYİN PAŞA |     |
| Yeni         |     |
| Kilayn       | 299 |



حاشية خاتمة

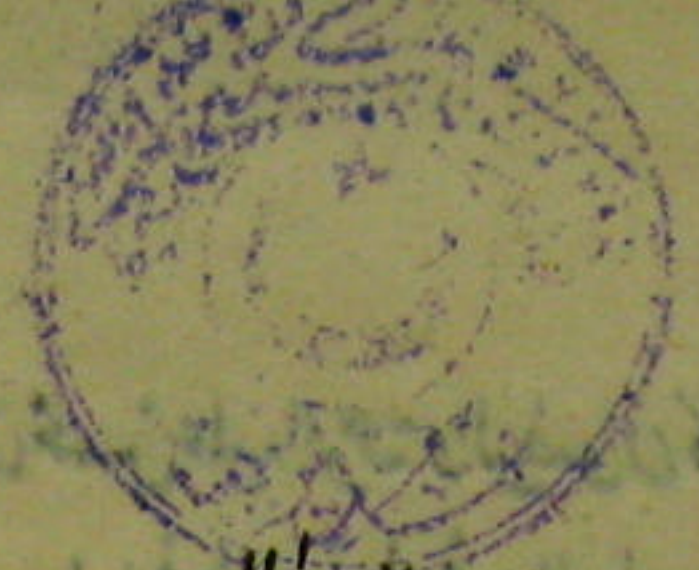
1

الشيخ رمضان بن محسن عليه الرحمة والرضوان كان من بليدة وينه  
من بلاد الروم فخرج منها في طلب المعارف والعلوم فانقلبت الى مجالس السادة  
وحرك في مبادي الطلب على الطريقة المعتادة وقراء على العالم النحرير المولى  
الشمس ميرزا محمد باقر ووصل الى خدمة الفاضل الخطير المولى المفتي سعيد بن عيسى  
ثم جلب له العزلة والانتفاع فسلكت مسلك القناعة والانجراح ورغب  
عن قبول المناصب واختار خطابة جامع احمد باشا في قصبة جودى  
فتقاعد في القصبة المزبونة وكتب على الاشتغال والافادة من الكتب  
الشريفة فاجتمع عليه الطلبة وابهرعوا من الاماكن والبقاع واستغفروا  
آثر انتفاع وكتب في انشاء درسه حاشية لطيفة على حاشية المولى الحيا على شرح  
القواعد العلامة التفتازانى يوافقه في الدقة والوجاهة وكتب ايضا حاشية  
على شرح المسعودي من اداب البحث وعلق حاشية على بعض المواضع  
من شرح المفتاح للشريف قدس سره وتوفي في القصبة المذكورة سنة تسع وسبعين  
وتسميته وكان عالما فاضلا مدققا يند من العلوم صعبا بها ويكشف  
عن وجوه مخدواتها حجابها ويحل ببيان افكاره الصائبة عقد المشكلا  
ويرفع بايدي نظاره الشاقبة بمقال المعضلات موافقا على النظر والافادة  
حتى افناه الدهر واباوه وكان طريفا لطيف لذيذ الصحبة حلوا المحاورة  
ينظم الشعر على لسان التركيب ما يبلغ النظام ويسمى فيه برشته كما هو في ادب  
شراء الروم والاعجام من عقد النظم وذكر افاضل الروم المولى علي  
الشهر علي من

٢٠٥

Handwritten notes and signatures at the bottom of the page.





بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله المتكلم بالكلام وعلى رسوله الصلوة والسلام  
 وعلى آله وصحبه على الدوام. **أما بعد** فيقول لضعف عباد الله  
 الغوي رمضان بن محسن الوزير. **أما بعد** فيقول لضعف عباد الله  
 يوم يؤخذ بالنواصي والاقلام. ان ذخيرة يومى وغدى ومكان  
 رضى من جسد. اخى زفرة عينى ابراهيم اكرمه الله بالنعيم  
 المقيم لما اخذ في قراءة هذه الحواشى. التى فاقت بين اعراف الغوي  
 جادت الزحمة اثناء التعليم. بزايد حسان نزيهة عن التسليم. <sup>الغوي بن جمع</sup>  
 فجمعت ما وجدته من النكات. ونفيت منها ما لا يليق بالاثبات. <sup>الغوي بن جمع</sup>  
 ونظرت في الحواشى الكسلية. التى هي كهكاهنة العلية فادركته في <sup>الغوي بن جمع</sup>  
 بالوثيب. من غير جبين من زياره المريب. فجاء كتابا بانيرا كالصباح. <sup>الغوي بن جمع</sup>  
 مثل نوره كشكات فيهما مصباح بالهام من الله الغنى هدية منى <sup>الغوي بن جمع</sup>  
 لكل طالب ذكى. لكنه بعد شروعي في بذل المجهود. وقبل وصولي <sup>الغوي بن جمع</sup>  
 الى اخر المقصود ترحل المرحوم الى فضاء القدس. اللهم وطنه <sup>الغوي بن جمع</sup>  
 في رياض الانس **شعر** ان باز المراد طاروقد. بات بالي رمية الاخر. <sup>الغوي بن جمع</sup>  
 هو قد فاز بالني وانا. حائر في ميرة الخسران وكان حشرها الاستعداد <sup>الغوي بن جمع</sup>  
 فهدا امر تنقطع دونه الاكبار. وتارح اقباله على الله الكريم. قل سلام <sup>الغوي بن جمع</sup>  
 قول من رب رحيم. فغاية المنى من ناظر هذا الكتاب. ان لا يجرى <sup>الغوي بن جمع</sup>  
 دعاهم السحاب وانا لا ارجو بالوقوع في هذا الامر العسير عطية <sup>الغوي بن جمع</sup>  
 سلطان ولا مطية وزير. بل الما مول من الله حسن القبول وهو <sup>الغوي بن جمع</sup>  
 نعم الما مول ونعم المسؤل. وهما انا اخوض في المراد طالبا من الله <sup>الغوي بن جمع</sup>  
 الرشيد والسداد **قال** محبة افصل الانام احسن الله اكرامه في دار <sup>الغوي بن جمع</sup>

وهي الحواشى التسوية  
 الى المولى الجليلي سلمه  
 منها

وهي الحواشى التسوية  
 الى المولى الجليلي سلمه  
 منها

عرب بعضهم الكسلي بالنفس  
 ولم التفت اليه منهم  
 الزبير على وزن فاعيل  
 حكاية صوت الاسد

النخبة على وزن الهزة والافرة  
 بمعنى النخب كذا في الصحاح منها

السلام

السلام اما بعد الحمد لنا هله قال في الصحاح تقول فلان  
 اهل كذا ولا تقول مستاهل لكن ذكر عبارة المستاهل في الكشاف  
 في اوائل سورة البقرة والعامل في الطرف اما قسم من القياسية بطريق  
 النيابة **قوله** سيد الخ اما فيعمل او فيعمل لكن على الاول التصرف الصريح  
 بلا قياس **قوله** وصحبه الى جمع صاحب كركب وراكب **قوله** فدوتك ايها  
 الساري هذا النبراس الى فدوتك جواب لا اما بعينه خذ والساري السائر  
 بالليل من السري بالضم والنبراس المصباح وهو نصب على انه مفعول  
 ودوتك شبه كتابه بالمصباح في ازالة الظلام المطلق لوجوده في ضمني  
 كل من اذ التي الجهرل وظلام الليل فاستعار اسمه بقرينة حالته والمعنى  
 ايها السائر في ليالي الطلب خذ هذا الكتاب الشبيه بالمصباح حتى يحصل  
 مطلوبك **قوله** كتاب فيه نور وهدى للناس كتاب خبر مبتدأ محذوف  
 بحال الظاهر والظرف دافع لما بعده لاعتماده على الموصوف وهدى بعينه  
 هداية **قوله** الى المكاس الخفية من شرح اه المكاس جمع مكس والمراد موضع  
 اختفاء المعاني ومن تبعضية والظرفية حال من المكاس اي كائنه من اجزاء  
 الشرح **قوله** مليته او ان الدعوة الاملاء الكتابة واوان كالزمان لفظا  
 ومعنى والدعوة بالنم الراحة **قوله** عن فتور هو الضعف والاكسار **قوله**  
 سالكا حال من فاعل مليته والايجاز اداء المراد بلفظ اقل من الاقصا  
 والمجادة بالتشديد معظم الطريق واصافها ببيان **قوله** من غير نعية  
 والغاز وهما بعينه واحد وهو سوق الكلام في غاية الاستار والظرفية  
 حال من ضمير سالكا او من المجادة فافهمهم **قوله** ما حمت ما مصدريه والحوم  
 بالفتح والحومان الدوران حول الشيء **قوله** ودمت الروم بالفتح الطلب  
**قوله** شينة وسينة قيل الشين السائل المتخلة باللائل والسين الغير  
 المتخلة **قوله** في العلى العلى بالضم والعلاء بالمد والفتح الرفعة والشرف



**قوله** وله المثل يقال لصفة الشيء مثله **قوله** الصاحب وهو تقيد  
يطلق على الوزير في عرف العام **قوله** والدستور بضم الدال معرب  
وهو الوزير الكبير الذي يرجع في احوال الناس الى ما يرسمه واصل  
الدفتن الذي فيه قوانين الملك وضوابطه كذا في حواشي شرح المطالع  
**قوله** يطوى اليه كل شيء عميق والنج العميق هو الطريق البعيد وطى النج  
الى الشيء هو ان يقصد بقطع المنازل الاشراف اليه يقال طوى اذا  
تعمد كذا في مختار الصحاح **قوله** وجوه الامال بالجمع الامل وهو الجاه  
وفي هذا استعارتان مكنية وتخيلية لانه شبه الامل بذ الوجه وان  
الوجه اللازم له اليه **قوله** سحيق اي بعيد **قوله** باهت من المباهاة  
بمعنى الفاخرة وتيجان جمع تاج والهامة بفتح الميم الرأس اي فاخرة  
اكاليه بابرأسه **قوله** وخللاها جمع الحلة والامارة بالكسر صيرورة  
المرامير وقامة الانسان قد **قوله** ولي الايدي جمع ايدها وهي جمع  
يد بمعنى النعمة ههنا **قوله** والحكم بكسر الحاء وفتح الكاف جمع حكمه  
وهي العلم المتقن وفي بعض التفاسر هي العلم المقارن بالعمل **قوله**  
أخذ ايدي كناية عن كونه سببا لرفعها **قوله** الوية اه جمع لوا بمعنى  
العلم **قوله** المرسوم اي المأثور والممثل او المكتوب **قوله** حائر من  
الحور بمعنى الجمع والمأثور جمع ماثرة بفتح الميم وضمرها وهي المكرمة  
والمأخر جمع مخرجة كالمأثرة لفظا ومعنى واحتمالا لركبتين عطوف  
تفسير **قوله** وحاورى بمعنى محيط **قوله** مدائح جمع مديحة بفتح الميم  
بمعنى المسلك **قوله** النقاد مبالغة من النقد بمعنى الجيد اي مخرج جيد  
النكات **قوله** معارج اي المصاعد **قوله** الوقاد المرتفع الذهب كالنار  
الملمبة ولا يخفى حسن قران الوقاد بالمعارج **قوله** طوى بمعنى الطاقة  
ثم ابدع شعرا عجيبا في مدح هذا الوزير بوزن بحر الكامل وهو متفاع على

ثلث

ثلث مرات الآلة اجرى الزحاف في بعض اجزائه بتسكين تاء متفاع على  
ونقله الى مستفعلن **قوله** لولم يدل الوهم صيت جلاله الوهم نصب على  
انه منقول وصيت رفع على الفاعلية وصيت الجلال شهرة العظمة  
**قوله** ما خيل طيف خيال ساي حاله نافية وخيل مجرول من الخيل بمعنى الخيل  
وطيف الخيال مجيء في النوم وساي بمعنى عالى واضافته اضافة الصفة  
الى موصوفها والمعنى لولم يكن صيت الجلال دليل الوهم ما تخيل ادرا  
سبحه حاله في النوم فضلا عن ان يتيسر حال اليقظة **قوله** ناظورة الديوان  
أصف اه ناظورة القوم من ينظر اليه منهم لكن في الصحاح بلا الف واصف  
بفتح الصاد هو ابن برخيا وزير سليمان عليه السلام **قوله** في اقبال هو  
نقيض الادبار والمراد الرتبة العالية **قوله** طرا اي جميعا **قوله** وكفى به  
مرجع الضمير ما ينهم من السياق وهو كونه محمدا ومحل الجار والمجرور  
رفع على الفاعلية وبرهان نصب على انه منقول ومضاف الى المضاف  
الى الموصوفه والمعنى لا حاجة الى برهان دال على حسن حصالة الكفاية  
عمد وحيه دليل **قوله** في الاوج هو نقطة من النقط المفروضة في تدوير  
الشمس وشانه ان اجتمع القمر معه يكون بدر المقابلة الشمس **قوله**  
فاستعار الاوج لاعلى المراتب الذي هو الوزارة ترشيحا فقامل **قوله**  
زاخر يقال زخر الوادي اذا تدجدت والمد التيسيل والنوال العطاء **قوله** شجر  
اي متعوق **قوله** عالم بحاله اي بازاره والمراد انه فريد فيه كانه لا يوازيه  
احد غيره **قوله** سبحان اسمهم لا يصف شعراء العرب حتى قيل في حقه انه  
كان لا يتكلم لفظا وان تكلم سنة كاملة ولو اتفق ما يوجب التكرار  
كان يعبر عنه بلازمه وعنى بالفتح عاجز **قوله** معن بالفتح ثم السكون  
ابن زائدة اجود العرب وبخل خلاف السخا والافضال الانعام **قوله**  
الصائب الافكار اي الذي افكاره صائبة وكذا معنى الثاقب الاراء والثقة



الاشراف والاراء جمع رأى **قوله** للناس يبدل والمراد منه بيان حسن  
 احلاقه وعدم كبره وتشبيه الالفاظ بالمال اشارة الى ان بذر المال  
 اعرف واشهر كما ان الشأن في امثاله ذلك فافهمهم **قوله** تنزاحم اي يتكاثرون  
 والجنات ما ارتفع من الخدين **قوله** فكانت الضمير راجع الى من سبق ومنه رفع  
 لابس البرقع والفعال مصدر بيا الآلة والمعنى ان انوار وجنات  
 من اثار فعال الحسنة **قوله** وفشاى زرع وانتشر **قوله** غرة الغرة الاولى  
 بضم العجمة ثم فتح المهملة والثانية خلاف الدلة **قوله** علم العلم اي رايته  
**قوله** ولا زال ناقصة ومعناها الكون على وجه الثبات والمورد الموضع  
 الذي منه ينال الماء واصله بياينة وهو اسم لازل وخبرها ماء بطريق  
 اطلاق الماء على مورد مجاز او على حذف المضاف اي مورد ماء كما لا يخفى  
 والمدى اسم قرية شعيب عليه السلام استعير من المعنى الجمع والعلاقة  
 ظاهرة والماء بجمع ما ربه بفتح الراء وضمها بمعنى الحاجة **قوله**  
 يوجد الجملة حال من ضمير الخبر الرجع الى الاسم والاداة للجماعة اول  
 مفعول يوجد وثانيها جملة يستقون والمراد من سقى المطالب تحصيلها  
 وعدم اضاعتها **قوله** الى سماك بكسر السين السما كان كوكبان نيران  
 والسماك من منازل القمر والسعودة خلاف النخوسة والكوكب النجم  
 والبرق واحد البرق الاثنى عشر المختلفة شرفا ونخوسة بالنسبة الى  
 ابعاض الكواكب **قوله** النخبر وهو العالم المتقن الفطن كذا في الصحاح **قوله**  
 الخطير اي العظيم القدر قال في الصحاح يقال رجل خطير اي له قدر  
 ومنزلة **قوله** باسلوبه اي اغا ذكره لان التبادر من الاقتداء بالكتا  
 هو الامثال المضمونة والمراد الاقتداء به في اسلوبه فمن غفل عن هذه  
 النكتة غير الاسلوب ان قيل الاقتداء بنفس التعقيب وكذا العمل بالثناء  
 والامثال لانيه قلنا لا بل هو عام لصدقه على كل اقتداء باسلوبه من

وهو وجود الاجتماع فيها  
 منهل

اساليب

اساليب فربما كقولنا في الانسان حيوان وكذا غيره فقامل **قوله**  
 وامثال اه لا يقال الامثال في الذكر الابتدائي لافي التعقيب لانا نقول  
 على تقدير حمل البدء في حديث التسمية على الحقيقة وفي الحديث الآخر على  
 الاضافى لا شك في كون الامثال فيه وعلى تقدير حمل على حمل آخر  
 يوجد الذكر الابتدائي في ضمن التعقيب فافهمهم **قوله** على العرف الممتد  
 قيل يريد عليه جواز تأخير التسمية عن التمجيد قلنا ترتيب كتاب الله  
 تعيين الامر وفائدة هذا الحمل هي التخليص عن ورطة التساقط **قوله**  
 كما هو المشهور مرجع الضمير الحمل الثاني **قوله** للاستعانة الى اعترض  
 عليه عما حاصله انما الاستعانة في ذوات البال كالقراءة والكتابة من  
 الافعال الممتدة لدلالة الحديث على انه من تصديرها بذكرها ومن طرق  
 تعلق الاستعانة واما البدء وغيره من المحقرات فلا يتصور فيه ذلك  
 والالزم وجوبه في البدء وفي كل محقر فلا احتمال فيه لغير اللصوق  
 والجواب عنه هو ان معنى الحديث لا بد من الاستعانة في بدء ذوات  
 البال والتفحص عن حاله والقول بانه يحكم بالنسبة الى بدء البدء وسائر  
 المحقرات اعترض على الشارع وفيه منع ظ في الامور التعبدية على ان  
 المخرج ظاهر لان بدء ذوات البال ليس كبدء البدء ولا كسائر المحقرات  
 لان الاضافة الى الشرفي تفيد الشرف للمضاف بلا شبهة فان قلت  
 يسرى شرفه المستفاد الى البدء المضاف اليه قلت لا يفيد التساوي  
 فان عظمة عبد السلطان ليس في عبد عبده فان قلت الاستعانة  
 فيه استعانة في مبدؤه حقيقة لان الغرض من البدء تحصيل المبدء  
 وانما بين وجوب الاستعانة في البدء لئلا يقع جزء تام من المبدء  
 لاهما وبالجمل ذكر التسمية والتحميد في صدر كل مبدء وبلا غل  
 اجنبى بينهما وبين الابتدائي في حكم ذكرها في كل جزء من اجزائه

يعني اذا كان الشروع فيه من التعليل كالقراءة  
 فان تعلق بالبدء الاستعانة به واما اذا من الافعال  
 الغير الممتدة كالبدء فلا يجوز اذا لا يتصور الاستعانة  
 في الاثبات منهم

ووجه دفع التعارض على هذا التقدير من حيث ان  
 لا تدفع بين الحديثين اصلا على ما قررنا في التوجيه  
 الالزام في غاية الصراحة على هذا في التدبر بين الاعلى  
 والافعال المحقرات

خلا اذا كان الشروع فيه القداء جاز تعلق بالبدء  
 بان يكون باء الاستعانة في قوله استعانة اسم الله  
 لانه فعل متعبد جدير في الاستعانة وذلك الكتاب وغيره  
 ولكن تعلق بالبدء على ان يكون باء الاستعانة بغير  
 البدء لا يتصور لانه في قوله استعانة ببدء بسم الله هذا توضيح  
 كلامه مستدل



بناء على بقاء بركتها الى ان يحتم ولا يجب دفع فاصل يتفق بعد تحقق  
 البدء لئلا يؤدي الى الخلل ولله دتره عليه السلام ما احلى عباراته واحلى  
 اعتباراته **قوله** الاستعانة بشيء لا ينافي لان الاستعانة في بناء بيت  
 مثلا لا ينافي الاستعانة بعمود وغيره وما يقال من انه يجوز لتقديم التمجيد  
 على التسمية فحجاب بانه لا ضرر اذ امر الترتيب مستفاد من اسلوب كتاب الله  
 لامن الحديثين **قوله** او للملايسة اه رد عليه بان ما صوره لا يمكن في  
 في بعض الامور كالنلاوة والاكل والشرب والجواب انه لا يذكر قبلها  
 التمجيد بل منها ما سن ذكره بعده فلعن حديث التمجيد ليس على عمومته  
 بل خفف منه امثاله وكلامه بالنسبة الى ما في بدنه يجمع بينهما فلا غبار  
**قوله** ولا يخفى ان الملايسة الى اي مطلق الملايسة نعم وقوع الفعل  
 مع كون الجور جزءا مما اقيم مقام الفاعل ووقوعه مع ذكر الجور  
 قيل الابتداء بلا فصل يعني توجد الملايسة في كلتي صورتين  
 فلا تدفع بين الحديثين هذا هو تحقيق كلامه ههنا حق التحقيق  
 وادعاء الخلاف بمنزل عن فهم كلامه الدقيق **قوله** على وجه الجزئية  
 هذا هو المطابق لكتاب الله عز وجل فمن ابى عن كون الحمد له جزءا  
 من الم شروع فيه ثم ادعى ان كتاب الله تعالى يان لمعنى الحديثين فقد  
 اتى بما مر عجيب **قوله** ان التلبس بهما اه هذا الآن خبر كان بلا اعتبار  
 ظرفا والمعنى ان ان الابتداء هو الآن الذي يتحقق فيه التلبس بهما  
 وهو ان واحد لان التسمية وان حدثت حين تلفظها لكنها باقية  
 الى ان تلفظ همة الحمد له مالم يفصل اجنبى في ان تلفظ الهمة  
 اجتمعت الامور الثلاثة الابتداء في المقصود والتلبس بالتسمية  
 بقاء والتلبس بالحمد له ابتداء فمن ظن ان المراد بان التلبس بهما  
 هو الزمان بناء على ان حصول تلبس الشئيين لا يمكن في آن واحد  
 فقد غفل

وان شئت فعل الاستعانة  
 بانه لا ينافي الاستعانة فيه  
 باخرى منهم

وحضور بعض المعين بعد البعض  
 لا يقدح فيه بل يجوز توقف الحاضر  
 الى ان يحضر الآخر منهم

وبالمجمل اذا ذكرت التسمية والتمجيد ولم يفصل  
 بينهما اجنبى سواء وقع بينهما توقفا او لا يكونان  
 بحيث كان يوم الاولى قد اتصل همة الفاعل  
 منهما

والحاصل ان تلبس الفاعل بالتسمية والتسمية  
 حين الشروع في تلفظ بانها بلا شك لكن التلبس بهما عند صدور  
 الفعل وهو التلبس للقول بالاء الملايسة حدث ان الشروع  
 في التلفظ همة الحمد له فهو الحقيقة حدوث اتصال التلبس  
 الباقي بكونه موقولا للباء والا فالتلفظ بعدم التلبس عند التلفظ  
 بوجوده ان الاستعانة لا ينبغي صدوره من ارباب العقول  
 منها

فقد غفل اذ اتصالهما بحسب اتصال الآن بالآن واتصال ان اخر التسمية  
 بآن الهمة اغنية تحقق عند المتأخر فافهم **قوله** يقال توحد برأيه اي  
 التصق توحد برأيه وما يذكر من معنى المظرفية فانها هو افادة  
 المحصول **قوله** اي توحد به الى هذا هو معناه الشائع لكن اصله المعدول  
 اما من مقولة ما كان للتكليف او للصيرورة او للطلب اذ لا يمنع عنها  
 لجواز لصوق كمال الوحدة والوحدة المستقلة والوحدة المطلقة  
 بالرأى فمن ادعى تخصيص البعض فعليه النقل من ائمة اللغة والمناسبة  
 المصححة للنقل يمكن ان يوجد في كل منها على ان المحشى الناضل الذي  
 لم يعين الاصل وما ذكر فيما نقل عنه فجرد الامكان والاحتمال فتأمل  
**قوله** فعنى التوحد بجلال اه يمكن اعتبار الكمال وعدم دخل الغير  
 في هذا المعنى ايضا فالمعنى وحدة الكاملة او الذاتية ملتصق بجلال  
 ذاته كما نقل عنه واغلام يقترب لان الاستعمال الشائع جار على عذته  
**قوله** على نهج حصول الصورة يعني على طريق اضافة ماخذ الصفة  
 الى الموصوف لقصد المبالغة والمبالغة ههنا هو ان العالم كانه هو  
 المحصول لكونه سببا العلمية الصورة فافهم **قوله** للملايسة عدد ذلك  
 من ضيق العطن لكنه من سعته لانه اعتبره على سبيل الاحتمال بعد  
 تحقيق الحق في المقال **قوله** اما للصيرورة لا اعتبار الانتقال المتقضي للسبق  
 الزمانى **قوله** بدون اه لا بد في هذا المعنى من هذا القيدنية وان لم يتعدوا  
 بذكره لفظا فلا بأس بالتصريح به **قوله** حجر الطين ليس في الصحاح  
 هذا الفعل والموجود في الشافية استجر لكن يمكن ان يقال عدم وجوده  
 فيه لا ينافي كونه من مستعملات اهل اللغة اذ لا مجال لادعاء احاطة  
 بجميع الالفاظ اللغوية بحيث لا شذوذ منه مع ان الشريفي الجرجاني  
 ذكر هذا الصيغة في حواشيه على الكشاف في انشاء تفسير التسمية

العطن يتجسدين برك ابله  
 منها



على انه يكتفيه استعمال اهل العرف بل الاصل ان الظاهر انهم حملوه على امثاله  
ويكتفيه ايضا ان يقال انه لا يجب التطابق في امثاله **قوله** بلا عمل اي في  
ظاهر الحال **قوله** ومنه التكون والتولد قيل هما قيل كون صيغة التفاعل  
للعمل المتكرر في ماملة كالتجرع والتعلم ويرد عليه لم يشهد بصحة نقل  
ولا دل عليه عقل لان الفاعل لم يوجد بعد فضلا عن تكرار العمل فالصواب  
حملها على الصبر ورة كما لا يخفى على من له ذوق سليم **قوله** الاتصاف بالوحدة  
الذاتية الخ هو محمول ما اذا كانت الصيغة للصبر ورة **قوله** او الكاملة  
عطف على الذاتية اي او الاتصاف بالوحدة الكاملة وهذا محمول  
ما اذا كانت الصيغة للتكليف الاول بالكمال **قوله** مع ملازمة الخ ناظر  
الى كل واحد من المحصولين **قوله** الاوجه الاولوية هو انه المقام مقام  
الملح فانه اذا دخل فيه كان اولي لا محالة **قوله** ليفيد ان آية نبينا  
لان الاضافة للتعظيم في الله اعظم من حج الانبياء فلا صعوبة في  
في هذا المقام الاعلى من عقل وما يتوهم من ان حج سائر الانبياء  
يكن ان يضاف اليه كما فلا يظهر الاعظمية فبعد عن ذوق من ذوق  
العربية وقد يوجه بان الحج محمول على الاستغراق فالعنه انه عليه  
مؤيد جميع سوا طبع حج الله ويرد عليه انه لا ينافي تأييد غيره بها  
ايضا على انه لو سلم لا يفيد اعظمية الحج بل اعظمية علم السلام والقول  
بان الجميع اعظم من البعض لا وجه لارتكابه مع ظهور الوجه الوجيه  
**قوله** فسطع حججه الخ هذا متفرع على الاعتبار الثاني فقط لكون  
بيانية الاضافة ادخل في الملح في هذا الاعتبار من تخصيصيتها  
لان البيانية افادة ان الحج المذكورة سوا طبع باجمعها واما الادخل في  
الاعتبار الاول اغا التخصيصية لاحتمال ان يكون في بعض الحج المذكورة  
غير سوا طبع وانه عليه السلام مؤيد بسوا طبعها فافهم وما قيل من ان  
اضافة

المكرر

فهو

قوله تعالى قل يا قوم اني ابراهيم واسحق  
فيما قلنا فان البرهان ببعض المستحق مع انه  
معتبر بالنسبة الى غير ما اضيف اليه منهم  
بلعنا ان بعض الجها تنفقه سبها عالم يتوجه  
الا من عقل عن السمات الاسلامية من ان الحج  
التي اعطيت سائر الانبياء عليهم السلام ان الحج  
سوا طبع وحسن تكون سبب الساعات من ان الحج  
صودره من عاقل اذا اقول حجهم كسبهم السلام ايضا  
مع انها متفرقة الى الفروع على ما قاله القاضي الساعات  
في او اخر سورة طه ان القرآن على ما قاله القاضي الساعات  
لما تقدم من الكتب ما حيث انه حج وتلك كانت كذا كذا الى  
الان في قوله تعالى اني ابراهيم واسحق  
عالم على ان الحج سوا طبع وحسن تكون سبب الساعات  
من ان الحج سوا طبع وحسن تكون سبب الساعات  
من ان الحج سوا طبع وحسن تكون سبب الساعات  
من ان الحج سوا طبع وحسن تكون سبب الساعات

اضافة الحج الى الله تعالى احسن هنا لان المستحق وما يعناه يقرب من هو  
بالنسبة الى المضاف اليه قد دفع بانه لا يمنع من حسنه ان افهم المراد كما  
ان اتقنا احدا لانه مطلوب من الطالب من زيد مثلا وعبرنا عنه بانه  
دليل زيد لم يتبع **قوله** هذه الفاء الخ يعني ايرادها اما لاجزاء الموهوم  
بناء على كونه المقام من مطلق ايرادها مجرى المحقق والعطف باعتبار  
القضيتين اولانها مقدرة في النظم بتعويض الواو الزائدة لفظا عن صور  
فالجملة منفصلة عن سابقتها فصل الخطاب وهو نوع من الاقضية  
قريب من التلخيص **قوله** على انه لا يمنع ان يريد ان يجوز اعتبار العطف بين  
القضيتين مع التقدير ايضا لان المعنى على العطف في امثاله البتة  
ولهذا قد يقع الجمع بينهما وبين العاطفة بين فرق بين المقامين  
**قوله** عليه فعليه دائر التسو لان الاصل في استعمال اما هو استعمالها بقرينها  
بلا عاطفة ف وقعت اولها فيما ذكرت ثانيا سواء كانت فذلكه او لا  
ففي امثال ما نحن فيه يجوز ان يعتبر الاقتضاب فيترك الواو او يحكم  
بعوضيته ان ذكرت مع تقدير اما لكن ذكرها معا ينافي في الاقتضاب ويجوز  
ان يعتبر الاصل ويؤخذ ما سبق كلاما مصدرا باما ثم يعطف عليه  
المصدر بالمفرد فله كما في عبارة المفتاح او بالمقدرة كما في عبارة الشرح  
يدل على ما ذكرنا ان الكرماني شارح صحيح البخاري رحمه الله في بيان مكتوب  
رسول الله عليه وسلم الذي بعثه الى هرقل وكتب فيه بسم الله الرحمن الرحيم  
من محمد عبد الله ورسوله الى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى  
اما بعد فاني اخبرك اني قد بعثت اليك رسولا من الله فاني قد بعثت اليك  
فاين قسيم قلت المذكور قبل قسيمه وتقديره اما لا ابتداء فبسم الله  
واما بعد ذلك فكذلك انتهى فنظر فيه بكالمه علم علون نظره وسقو حال  
**قوله** عقايد الخ جمع عقيدة والمراد منها ههنا ما يتعلق به الايقاعات

قوله هرقل كسب الدنيا وفتحها  
وسكون القاف منهج

قوله من ان الحج سوا طبع  
مع ان الحج سوا طبع



التي يكفر جاحدها لانفسها لانه قال فيما نقل العقائد من الكلام **قوله**  
 ان الكلام عبارة عن المسائل فافهم **قوله** وهي الاساس في اللغة  
 ومعناها الاصطلاح وهو ما يبتني عليه غيره من حيث يبتني  
 عليه غير مراد ههنا اذ الاول اشهر فيه من الثاني **قوله** هو الكتاب  
 وهو يطلق على المجموع وعلى كل جزء منه له نوع اختصاص به كما عند  
 ائمة الاصول بل المراد ههنا هو الاجزاء القرآنية اذ هي الاساس  
 لا المجموع وبديل عليه لفظ القواعد بصيغة الجمع واحتمال ارادة ما فوق  
 الواحد او اعتبار التعدد في السنة لا يلتفت اليه مع ظهور الحق لكن  
 تنفي فيه شيء وهو انه حمل القواعد على معنى مغاير لمعنى العقائد ولم يلتفت  
 الى ما يفهم من المواقف وصرح به في شرح المقاصد من هذه الاضافة  
 بيانية بناء على ان التأسيس لابد من رعايته **قوله** يمكن  
 يتوقفان الى فان قلت لا وجه لتوقف الكتاب والسنة على المسائل  
 الكلامية لعدم توقفهما في نفس الامر الا على الذات المتكلمة والرسول  
 المبعوث قلت المراد توقف ثبوتها اعني التصديق بكونها كتابا ربانيا  
 وسنة نبوية ولم يصحح به رجمبالغة في مدح العلم وترجيحه مع  
 وجود الاعتقاد على فهم السامع **قوله** على المسائل يفهم منه ان الكلام  
 عبارة عن المسائل **قوله** بخلاف الثانية فانصف العلم بمحصلتها  
 الحميدة مع زيادة فحصل المقصود **قوله** فيما نقل عنه الحصر المذكور  
 ممنوع وهو قوله اذ لا يتوقف الكتاب الا على المسائل الاعتقادية  
 لكن في غشية هذا المنع احتمالا ان احدهما ان يقال لان الحصر يجوز  
 ان يكون لغيرها من المسائل مدخل في توقف الكتاب وهو الظاهر  
 من عبارته الا ان الدورج على حياله لبقائه في توقفه على حصته  
 العقائد المتوقفة على الكتاب والاخر ان يقال لان الحصر يجوز ان يكون  
 توقف الكتاب

توقف الكتاب منحصر في غير العقائد من المسائل كباحث النفل  
 والدليل مثلا في يدفع الدور لكن هذا ليس بظاهر عبارة كما لا يخفى  
 وما قيل في بيان سند المنع من انه يجوز ان يثبت الكتاب بالجاذبه  
 باطل لان غرض المنع ابقاء كون الكلام اساسا من العقائد وهذا  
 مناقض له ويمكن في الجواب ان يمنع لزوم كون الشيء اساسا لنفسه  
 لجواز ان يواد بالكلام المسائل وبالعقائد التصديقات الا انه يناقض  
 قوله العقائد من الكلام كما عرفت **قوله** بحسب ذاتها يرد عليه ان  
 اساسية ذات الكلام ان كان مع اعتداده فالجواب ان ذلك لا يخفى  
 والا لزم توقف الكتاب والسنة على شيء غير معتد به فما شاؤكلا  
 فتأمل **قوله** هو الاساس بالذات اي بلا واسطة وهذا ناظر الى قوله  
 وثانيا الكلام اساس العقائد يعني لان سلم ان الكلام اساس العقائد  
 لانه اساس بالواسطة والمراد ما هو بالذات فلا يكون الكتاب اساس  
 اساس العقائد بل اساس اساس اساسها ولا كذلك الكلام فمن قال  
 معنى الاساس بالذات هو الاساس لاجل الذات يرد عليه مع جملة العبارات  
 على الغير المتبادر انه مناقض لما سبق من ان الكتاب اساس العقائد  
**قوله** فاساس الغير يعني ان الكتاب لا يتوقف عليه فن الكلام بل بعض  
 مسائل الذي هو عقائد فلا يكون اساس فن الكلام الذي هو اساس  
 العقائد بالواسطة حتى يكون اساس اساس العقائد **قوله** هو ذات  
 العقائد الى من المسائل الكلامية عتبر بالعقائد لا بالكلام تصريحا  
 بما هو الاساس من الفن **قوله** من حيث هو اساس الضمير المضاف اليه  
 والتوضيح هو ان الشيء انما يكون اساسا لاساس اذا كان اساس  
 ذات الاساس واما اذا كان اساس اعتداده فلا **قوله** فليتأمل وجوبه  
 هو انه يجوز ان يقال الاساس اعتداده يعني انه اساس ذلك الشيء

هذه العبارة مبنيّة على ما في بعض النسخ  
 من قوله ولا يكون اساسا من  
 غير كلام الجاذبه



مع أنك اعتبرته في صورة كونه الكتاب اساس العقاب فالكتاب  
 اساس الاساس والجواب ان الكلام اساس ذات الاعتداد  
 والكتاب اساس اعتداد اساس الذات والاول غير الثاني فلا شمول  
 فافهم فان ما تلي عليك من المقال قد خفي على كثير من افاضل الرجال  
**قوله** والغيب ما اشتد اليه قيل بل هو الظلمة المطلقة ذكر تفنناً  
 لكن في الصحاح يقال فرس ادهم غيب اذ اشتد سواده ومطلق  
 الظلمة لا يقتضيه شدة السواد فلا بعد في الاعتبار الذي بني عليه  
 فافهم **قوله** فان الشريعة هي ما شرع الله تعالى عباده اى من لهم  
**قوله** فوجه تخصيص هذا الاسم ط وهو المناسبة من حيث انه تعالى  
 معطى السلامة وفي ليل الجنة سلامة عن كل آفة على ما صرح به  
 فيما نقل عنه واما وجه ايراد ههنا فهو مطابقة السجع مع ورود  
 الاستعمال العام فلا يراد مثل الجلال وذو الاكرام **قوله** مجموعاً  
 يعني اعتبار البدلية بعد ربط بينهما بالعاطفة ليكون كالمفوض  
 واحد كذا قال شريف الدين في مثله في شرح المفتاح **قوله** انشاء التوكل  
 قيل هو خلاف الظاوفي خلاف مرتضى صاحب فلو سلم فهو انشاء  
 لطلب الكفاية ويمكن ان يقال ان الظاهر هو الانشائية لعدم الطائل  
 في الاخبار مع اقتضاءها المقام وعدم ارتضاءه مم ولا يجدي رد  
 الشارح لان العبارة ليست من مخترعاته وكونه انشاء لطلب الكفاية  
 وان كان فيه ملاحظة معنى المسند لكنه بعيد من حيث انه حمل على  
 معنى صيغة الطلب بخلاف انشاء التوكل فانه انشاء الاعتماد على  
 وكالته وكفايته من غير طلب ولا يلمح المدح على وكالته عتيبه  
 كما لا يخفى فان قلت ما تقول في عطف المعطوف عليه على سابقه  
 قلت اما واه ابتدائية من غير عطف الصفة **قوله** عطف الصفة

قيل عليه

يعني انه حمل على الاخبار لان غاية  
 المستوطاد حمل عليه لا يلزم ان يكون  
 لا اعتقاده على انه كذلك الا يرى انه رد  
 هذه الجملة على صاحب التخصيص مع انه  
 ذكر ههنا مثلاً

قيل عليه يعتبر فيه تعدد الحمل ووحدة العرض السوقية هي له والجواب ان  
 تعدد الحمل وان كان معتبر في مفهوم القصة لكن عطف القصة امر اصطلاحى  
 لا يجب تعدد طرفيه في جميع مواده بل شرط صحة انما هو سوق الطرفين لغرض  
 واحد ولذا قال به صاحب الكشاف واختاره الشارح ايضا كما صرح به هذا  
 القائل وعدم القول عليه من قلة التدبر **قوله** او عطفاً على الخبر المقدم يقال  
 يجوز عطفاً على الخبر المؤخر وهو لفظة الله على تقدير اعتبار المقدم مضافاً  
 معنواً ويكون هذا القول كذا اخوك فريد فلا يرد ما قيل من ان المبتدأ  
 والخبر اذا كانا معرفتين وجب تقديم الاول في الكلام البليغ وان امكن  
 الجواب بان تعريف ما اعتبر خبراً مقدماً ههنا ليس من الواجب الذي لا يجوز  
 خلافه فان حسب قد يكون نكرة كما صرح به هذا القائل على ان صاحب  
 الكشاف اشار الى انه نكرة ههنا فان قلت على ذلك اولاً يلزم عطف  
 الجملة على المفرد ولا كذلك العطف على حسبنا التضمنه مع غير محسنة قلت  
 الجملة الواقعة في محل المفرد لا فرق بينها وبينها وبينه من حيث انها في تأويله  
 فاذا عطف عليها من غير نكير عطف عليه ايضا على انه يجوز ان يكون  
 الخبر في تاويل سمي بالله فيكون جملة ايضا والقول بان الاسم متعين  
 للابتداء لدلالته على الذات والصفة للخبرية لدلالته على امر نسبتى  
 مردود في موضعه فافهم **قوله** ثم ان حسن المثال قبل حنه امر  
 ذو قى غير ممكن الاثبات بالبرهان على تقدير المبتدأ لا تعينه عن  
 تاويل في الخبر فتاويل الانشاء الذي في المثال بقولنا وجاهل جداً اولى  
 لكونه تاويلاً بلا تقدير ومحجوب بان دعوى البدهية في محل النزاع  
 مجزوف وقصور والعلاقة لا يلتفت اليها لانها من ادعى حسن المثال  
 اعتبر انفا في مثله تقدير المبتدأ في المعطوف بقربته المعطوف عليه  
 ولم ياوله بان يقول حسي الله وممدوح وكالته فار تكب التاويل

فان قيل انما يقع هذا التاويل في المثال فقط  
 قلنا ان في قولنا انما لا يكون في تاويل  
 هذا اسم نكرة في الحال ان الاصل في تطبيق  
 الطرف هو الفعل في اوضاعه من وضع  
 من



مع أنك اعتبرته في صورة كونه الكتاب اساس العقاب فالكتاب  
 اساس الاساس والجواب ان الكلام اساس ذات الاعتقاد  
 والكتاب اساس اعتقاد اساس الذات والاول غير الثاني فلا شئ  
 فافهم فان ما تلي عليك من المقال قد خفي على كثير من افاضل الرجال  
**قوله** والغيب ما اشتد له قيل بل هو الظلمة المطلقة ذكر تفنناً  
 لكن في الصحاح يقال فرس ادهم غيب اذ اشتد سواده ومطلق  
 الظلمة لا يقتضيه شدة السواد فلا بعد في الاعتبار الذي بني عليه  
 فافهم **قوله** فان الشريعة هي ما شرع الله تعالى عباده اى سن لهم  
**قوله** فوجه تخصيص هذا الاسم ط وهو المناسبة من حيث انه تعالى  
 معطى السلامة وفي اهل الجنة سلامة عن كل آفة على ما صرح به  
 فيما نقل عنه واما وجه ايراده ههنا فهو مطابقة السجع مع ورود  
 الاستعمال العام فلا يرد مثل الجلال وذى الاكرام **قوله** مجموعاً  
 يعني اعتبر البدلية بعد ربها بغيرها بالعاطفة ليكون كالمعقوف  
 واحد كذا قال شريف الدين في مثله في شرح المفتاح **قوله** انشاء التوكل  
 قيل هو خلاف الظاوفي خلاف مرتضى صاحبه فلو سلم فهو انشاء  
 لطلب الكفاية ويمكن ان يقال اغا الظاهر هو الانشائية لعدم الطائل  
 في الاخبار مع اقتضاءها المقام وعدم ارتضاءه مم ولا يجدي رد  
 الشارح لان العبارة ليست من مخترعاته وكونه انشاء لطلب الكفاية  
 وان كان فيه ملاحظة معنى المسند لكنه بعيد من حيث انه حمل على  
 معنى صيغة الطلب بخلاف انشاء التوكل فانه انشاء الاعتماد على  
 وكالته وكفايته من غير طلب ويلايمه المدح على وكالته عتيبه  
 كما لا يخفى فان قلت ما تقول في عطف المعطوف عليه على سابقه  
 قلت اما واه ابتدائية او خبر عطف الصفة **قوله** عطف الصفة

قيل عليه

يعني انه حمل على الاخبار الان في غاية  
 المستوطاد جمل عليه لا يلزم ان يكون  
 لا اعتقاده على ان كذلك الا ترى انه رد  
 رنده الجمل على صاحب التلخيص مع انه  
 ذكر ههنا منتهى

قيل عليه يعتبر فيه تعدد الحمل ووحدة العرض السوقه هي والجواب ان  
 تعدد الحمل وان كان معتبراً في مفهوم القصة لكن عطف القصة امر اصطلاحى  
 لا يجب تعدد طرفيه في جميع مواده بل شرط صحة اغا هو سوق الطرفين لغرض  
 واحد ولذا قال به صاحب الكشاف واختاره الشارح ايضا كما صرح به هذا  
 القائل وعدم القول عليه من قلة التدبر **قوله** او عطفه على الخبر المقدم يقال  
 يجوز عطفه على الخبر المؤخر وهو لفظة الله على تقدير اعتبار المقدم مضافاً  
 معنوياً ويكون هذا كقولك اخوك فريد فلا يرد ما قيل من ان المبتدأ  
 والخبر اذا كانا معرفتين وجب تقديم الاول في الكلام البليغ وان امكن  
 الجواب بان تعريف ما اعتبر خبراً مقدماً ههنا ليس من الواجب الذي لا يجوز  
 خلافه فان حسب قد يكون نكرة كما صرح به هذا القائل على ان صاحب  
 الكشاف اشار الى انه نكرة ههنا فان قلت على ذكرت اولاً يلزم عطف  
 الجملة على المفرد ولا كذلك العطف على حسبنا التضمنه مع غير محسب قلت  
 الجملة الواقعة في محل المفرد لا فرق بينها وبينها وبينه من حيث انها في تأويله  
 فاذا عطف عليها من غير تكبير عطف عليه ايضا على انه يجوز ان يكون  
 الخبر في تأويل سمي بالله فيكون جملة ايضا والقول بان الاسم متعين  
 للابتداء دلالة على الذات والصفة للخبرية لدلالةها على امر سمي  
 مردود في موضعه فافهم **قوله** ثم ان حسن المثال قيل حسنه امر  
 ذو في غير يمكن الاثبات بالبرهان على تقدير المبتدأ لا تعينه عن  
 تاويل في الخبر فتاويل الانشاء الذي في المثال بقولنا وجاهل جداً اولى  
 لكونه تاويل بلا تقدير ومحاج بان دعوى البداة في محل النزاع  
 مجزوف وقصور والعلاقة لا يلتفت اليها لان من ادعى حسن المثال  
 اعتبر اتفاقاً في مثله تقدير المبتدأ في المعطوف بقرينة المعطوف عليه  
 ولم ياوله بان يقول حى الله وعمدح وكالته فاركب التاويل

فان قيل نعم هذا ان تاويل في المثال فقط  
 قلنا ان في قولنا ان تاويل في المثال فقط  
 هذا اسم من اسماء الجمل في قوله  
 الطرف هو الفعل في قوله

بلغ



وتأخره من تصدير التحصيل لبيان التجريد  
في غير الاضافة من القيود غريب منها

يعني ان الاحكام المذكورة صفة للمع الحكم المنز  
بالخطاب المقيد بالاضافة والنسبة كما في قوله  
الاشريعة تقتضي الاستدراك وفيه انصاف  
الاخصار واشار الى جواب التجريد في مقتضى  
عن القيد ولا يمنع من حمل على في قديك وهو التورية  
بالفرض مع الاستعفاء عنه من ضيق العطف اذ مال  
في التورية والاستعفاء في العام مجازا بالتورية اللفظية  
او الحالية ولا شك في انها حاصلتان من ههنا  
ويطلع على ما ذكرته من نظر في التوضيح والتلويح  
بل من تأمل في كلامه ههنا حق التأمل من ههنا  
اذ الخطاب ههنا ليس بمعنى صيغة الاشارة كما ذكر  
في كتب الاصول من ههنا

وقع في التوضيح قضية الاستدراك بالجواب  
الثاني وهو جعل التورية في الحكم الشرعي ولم يذكر  
لا فيه ولا في التلويح التجريد عن الاضافة اصل  
وذكر فيها في بعض المواضع خطاب الله تعالى  
المتعلق بانفعال المكلفين بهذا القيد الاخر من ههنا  
وضيح في التوضيح بان الحكم المنز خطاب الله  
منقسم الى نظري وعملي فافهم منهم

وتؤيد ما قلنا انه لو كان المراد من الاجوبة  
ان يخص بالسؤال الثاني فقال في الجواب الاخير  
ليس المراد ما قلنا

ليس المراد ما قلنا تصحيح ارادة الحكم بمعنى الخطاب  
ههنا لان المتبادر هو الحكم بمعنى النسبة بل المراد حصول  
الجواب للسؤال الاول وعدم سانه على الجورعة  
منه

يعني ان الحكم بمعنى الاعتقادات لا يمتنع  
متعلق بمطلق الاعتقاد وهو لا يحتاج  
كما يقال زيد فرد الثاني منها

في الخبر بل ترد لشيوعه فالمنع مبنى عليه قد بركن لنا ان نقول  
منع الحسن بدون التقدير لا يلائم لما سبق من عطف القضية الذي  
اعتبره في كلام الشارح **قوله** في العلم بالوجوب كوجوب اعتقاد المعتقد  
واما المسائل التي قصد منها نفس الاعتقاد فبرم ان لا يكون من مسائل  
الكلام **قوله** على التجريد في الاول في جواب السؤال الاول وهو لزوم  
الاخصار ووجه التجريد هو ان يحد في قيد الاقتضاء والتجريد من تعوي  
الحكم في جملة على خلاف ما قلنا فقد عول على نسخة او الفاصلة ولعلها  
سره مشاؤه وجودها فيما عطف على مدخولها **قوله** والثالثة في الثاني  
اي في جواب السؤال الثاني وهو لزوم الاستدراك فان قلت اعتبار  
التاكيد التوام الاستدراك قلت المتبول ليس عين المراد فافهم **قوله**  
ووجهه ظلال العلمين يكونان بمعنى التصديق وتعلقها بالنسبة  
حسن الوجه **قوله** في جعل العلم ان يمكن تعلقها بالحكم بمعنى الايقاع  
**قوله** لا ما يتوقف عليه المراد عدم التقييد لاسلبه بالكلية **قوله**  
فالا مراد يعني يجوز تعلق احد القسمين بالعمل وبكيفية ايضا ولا يجب  
تاويل الاعتقاد في التحصيل مكان تعلق القسم الآخر سواء اريد  
بالاحكام النسب والتصديقات لكن التعلق بمعنى انتساب ما قيل  
اذا اريد بها التصديقات والتاويل واجب في تعلق العلم الثاني  
لئلا يلزم تعلق الشيء بنفسه والحق انه لا بعد في نسبة الافراد  
الى الكلي تأمل **قوله** من حيث الكيفية فيلزم كونه على وجه يتم سعادة  
الدارين ولا يخفى ان الاحكام الثانية ايضا اغايتعلق بالاعتقاد المتضمن  
وهو المأخوذ من الشرع فلا فرق من جهة تلك الجهة فالظاهر ان المراد  
من الكيفية اغايتها الوجوب والاباحة وغيرها والمقصود الاصل  
من النزوع ليس الامر بها فذلك الحكم الكيفية وحاصلها الاشارة  
الى اجمال

الى اجمال تفاصيل المحولات كما اعتبره الشارح في التلويح **قوله** وان  
اريد تعلق الاسناد بطرفيه اي حين اريد بالاحكام النسب زيادة  
هذا التعلق ههنا بطريق كون التعلق من الطرفين فلا يرد ان التعلق  
بكيفية العمل ليس الا بطرف واحد اللهم الا ان يكتفى بالدلالة الانتزاعية  
فافهم **قوله** والتصديق بالقضية اي حين اريد بها التصديقات  
**قوله** المعتقدات اذا اريد اول الاعتبارين يجب تخصيصها بالطرفين  
لينطبق التاويل على المقصود واما اذا اريد تأنيها يجب تمييزها  
للنسبة ايضا وتعليلها بوجود الواجب مسامي اذ المضاف اليه خارج  
عن المضايقات وجه اخذ على ما بين في موضعه **قوله** في فيه اشارة  
لان مطلق التعلق لا يعين كون العمل من الطرفين بخلاف تعلق  
الاسناد فانه يعين الموضوعية لعدم احتمال المحولية فافهم **قوله**  
وما يتوهم الى جواز بعضهم عدم كون العمل موضوع الفقه وادعى  
انه لذلك عند التركة ومستحقها موضوع علم الفرائض مع كونه  
بأب من الفقه ثم ذكر ما حصل له ان وجه قضية لا يمكن ارجاع  
موضوعها الى العمل لا يتحقق يجب ان تعود من المبادئ لكن لا يخفى عليك  
ان وجوب عددها من المبادئ يستلزم عدم جواز كونها من المسائل  
فبينه وبين ما سبق من الحسن تدافع **قوله** على معمولي القول لهم  
في الدار زيد والحجة عمر والا انه اعيد الجار فيما نحن فيه **قوله** والجواب  
يرد عليه ان تغاير جهة البحث لا يدفع المروء مع ان المقصود شيئا  
ان تلك الاحكام تخصه بهذا الفن فافهم واجاب بعضهم عن اصل  
السؤال بانكار كون الحجية من مسائل الاصول بناء على ان اصول الفقه  
اغايبحث عن الادلة الشرعية من حيث اثباتها للاحكام فلو كانت  
هذه من مسائلها يلزم ان يبين موضوع الفقه فيه لكن يقال ان

وانما لم يعتبر الاحتمال الثالث وهو  
تعلق الخطابات بما يتعلق بها على  
ما جوزه من كون المراد من الحكم  
هو هذه القضية كما يدل عليه قوله  
اللهم فافهم

قوله اللهم فافهم على ان يراد  
الظاهر من غير تاويل منها

فان بعض موضوع علم الفرائض مع كونه من العلوم  
العلمية هو التركة وتحت هذا الموضوع  
ان يجعل موضوعه بل موضوع الفقه مطلقا هو  
العمل كما هو المشهور عند من

بناء على ان صفة التفضل وهو قوله لا حتى  
يدل على حسن كون الموضوع غير العلم



الدليل الاصولي اعم من المجته لصدقه على القياس فيجوز ان يكون  
 موضوعية الاجماع باعتبار كونه فردا منه ثم يثبت كونه حجة او دليل  
 قطعيا قائل **قوله** من حيث يتعلق به الحاشية قيد الموضوع يخفى  
 انه منشاء العوض للاحوال المبحوث عنها فاورد عليه ان لا دخل  
 للحاشية في عرض القدرة للواجب مثلا واجيب بان القيد اغا هو قابلية  
 التعلق كما في سائر الموضوعات ولا شك ان القدرة والتعلق متلازمان  
 والقابلية لاحدهما قابلية للآخر فالقابلية منشاء لغيرها وورد  
 بان نسبة الذات الى الصفات بالفاعلية لا بالقابلية وذلك تبين  
 في موضعه واقول بتأييد الله ونوفيقه ان القيد اغا هو صحة التعلق  
 فهي نعم القابلية والفاعلية فان دفع الاشكال قدس بالامكان **قوله**  
 على ان الامامة الى مفاد هذه العلاوة تأييد عدم كونها من مباحث  
 الصفات بالنسبة الى غير الشيعة واما المقصود الذي هو اثبات  
 المسائل الكلامية المتغايرة لمباحث التوحيد والصفات بالنسبة  
 الى تخصيص الموضوع بالذات والصفات فلا دخل لها فيه الا بالنظر  
 الى تخصيص الشيعة ان وجدوا كما لا يخفى **قوله** لا مانع فيكون  
 قصرا ايضا قلبيا وقيل لا يجوز حمل على التخصيص اذ لا يناسب  
 المقام والجواب ان المقام على تقديره لا بسبب في اقتضاء القصر  
 القلبي الذي هو نوع من القصر الاضافي لان علة الاستثناء على اعتقاد  
 منكر التدوين هو عدم الشرف فقلبتنا بالتخصيص ما في قلبه من الاعتقاد  
 وما لا يناسب المقام اغا هو القصر الحقيقي بناء على جواز وجود سبب  
 غير ذلك **قوله** وسواء ما ينفرد معرفة الاحكام كلمة ما عبارة عن المسائل  
 المدونة على ما يشير اليه واغما عمل عليها وان كان الحمل على ملكة  
 الاستنباط موافقا لما في شرح المقاصد لوجود الاول طلب التوفيق

المورد شريف الدين رحمه الله في شرح  
 الخواص منها

اي العلاوة تأييد لما ذكر  
 لا دليل على المقصود ههنا

يعني ان غير الشيعة لا يقول بان الامامة  
 من مسائل الكلام لكن يقول بانها ليست  
 من مباحث الصفات لعدم كونها من الكلام  
 فالعلاوة بالنسبة اليه لا ينفرد الا بتأييد عدم  
 كونها من مباحث الصفات منها

لعدم كونها اي الامامة من الكلام عندهم  
 فلو كانت من هذه كانت العلاوة دليلا  
 عليه منها

اي ان وجد طائفة من الشيعة خصصت  
 لموضوع الكلام بالذات والصفات فالعلاوة  
 يدل بالنظر اليهم على كون الامامة التي  
 من المسائل الكلامية عندهم متغايرة  
 لمباحث التوحيد والصفات منها

لماسبق

لماسبق من قوله هو علم التوحيد بناء على ان الملكة ليست باسائل شرعية  
 اذ لا يتوقف الاعلى مسئلة ثبوت الكتاب ونبوة الرسول وهما جزان  
 من مجموع المسائل الذي اطلق عليه اسم العلم فهو اولي بالاساسية  
 اذ ينبرها توفيق ولو من جانب بخلاف الملكة لجواز حصولها بغير تنبؤ  
 المستقلين من المسائل الكلامية والثاني ان الحمل على ملكة الاستنباط  
 يؤدي الى اطلاق العلم على الجهل بمسائل حصولها بمجرد ضبط المقدمات  
 وعرفان وجوه الاستدلال ونهذ من المسائل فاقبل جعلنا لها عبارة  
 عن اقصر ما يبرح حصول الانسان على ما قيل قلنا فاما ان اريد بالواقع  
 بالنسبة الى كل فرد او بالنسبة الى النوع في ضمن فرد هو في الطبقة العليا  
 او بالنسبة اليه في ضمن جميع الافراد والكل بطا اما الاول فلا يستلزم  
 كون البليد الغير القادر الا على شيء يسير عالما والذك القادر على الالوه  
 غير عالم لجواز تحصيله الاكثر واما الثاني فلا يستلزم ان لا يكون غير  
 من فيها عالما وهو خلاف الاجماع واما الثالث فلا يستلزم سلب  
 العلم بالكلية وشاعنة ظاهرة والثالث ان التسمية صادرة حين  
 التدوين يلائمها ان يكون السمي هو المدون وتجوز كونه ما حصل  
 قبله تقسوا على انه يستلزم فقاها الرسول وهو خلاف ما عليه العلماء  
 والرابع انه يرد على ارادة الملكة في تعريف تلك العلوم ان مجموع مكات  
 الحاصل كل منها من علم يصدق عليه تعريف كل واحدة وان امكن الجواب  
 باعتبار الوحدة في ملكة كل تعريف فنورد هذا الجواب بناء على اتحاد  
 المجموع اذ اجتمع في شخص واجاب بان المراد بالملكة في كل تعريف ماله  
 نوع اختصاص به فقد تناقض لعدم امكان الاختصاص على  
 تقدير اتحاد المكات فافهم **قوله** هو المسائل المدللة كان القائل  
 ادعى ان المعرف هو التصديقات بناء على انه الاصل في اطلاق اسماء

المسائل اساسية المسائل وان كان باعتبار  
 وبالمجمله الا ان مجموع المسائل هو في علم آخر  
 من شئير الملكة في لاي يتوقف على هذه المسائل  
 على خلاف الملكة في لاي يتوقف على هذه المسائل  
 على خلاف الملكة في لاي يتوقف على هذه المسائل



العلوم فالجواب منع وهذا القول سند قيل افادة المعلوم لعله  
 مما لا يتفوه به محصل فيلزم ان يطلق اسم العلم على اللفاظ ولم يغفل  
 به احد والجواب ان يقال معنى ما يفيد معلوم يفيد الفاظه المدونة  
 الا انه نسب الافادة الى العلوم مجاز في جاز ان يكون وجه الشبه  
 فيما نقل عنه كون اللفظ مفيداً ولا يلزم اطلاق اسم العلم على اللفظ  
 كما ظن مع انه لا يخلص عن افادة العلم لنفسه في صورة كون  
 المفيد ملكة لان حصوله متوقف على حصول العلم ولو على بعضه كما  
 لا يخفى على من يجنب عن التهور ويجنب عن التعصب والتعجب **قوله**  
 الفقه هو علم الاحكام الى هذا على تقدير تسليم ان التعريف للتصديق  
 وقيل عليه لو سلم استقامة هذا التوجيه في الجملة في الفروع فلا يتصور  
 مثله في الاصولين والجواب ان يقال قولنا الله متكلم مثلاً وان كان  
 شخصية لكنه في قوة قولنا كل ما نقل اليه في المصاحف بقرائن كلامه  
 وكذا يمكن التاويل فيما سواه وما يقال من ان الاحكام ههنا لا بد  
 من ان يكون كلية لتلائم الاحكام السابقة فاهي من بيت العقليتين  
 لان السابقة تعلق بها العلم وههنا اضيفت المعرفة على اننا نقول على  
 تقدير الحمل على الملكة يجب ان يراد كلها في الاولى وبعضها في الثانية  
 دفعا للدور فيلزم التخالف من وجه آخر **قوله** قد يقال اشارة الى  
 ان فيه نوع كلفة **قوله** بما في وجه الاباء هو ان التدوين جمع الفاظ  
 فالتصديقات والمسائل وجود في العبارة دون الملكات فجعل  
 التعريف للملكة يؤدي الى ارتكاب نفس **قوله** لكن يريد على اول  
 الاجوبة الى لا ظهور لهذا الورد اذ المعرفة المستفادة من المسائل  
 المدللة يجوز ان يكون فيها اذ لم يحصل بطريق الاستنباط فافهم  
**قوله** والتوفيق لا تدفع راسالاً ان كون الفقه مدون لا يقتضيه فقرته

يحيى فيكون لفظ ما عبارة عن اللفاظ  
 المدونة فيلزم الاطلاق المذكور الذي  
 لم يقل به احد من

معرفة

معرفة التقليدية الا ان ثبت اطلاقهم عليها ايضا **قوله** فيخرج  
 علم جبرائيل والرسول عليهم السلام وجه خروجهم وان تصديقا  
 بالاحكام لا يفيد لهما موقفة الاحكام بالاستدلال **قوله** فيقول الخ  
 قيل شبه الكلام في المنطق في الانتفاع بهما في العلوم وجه آخر  
 فتوحيد الوجهين فاسد لكن لا يخفى عليك ان الانتفاع اما بتقوية  
 الكلام الظاهري او الباطني كما في المنطق فلا يخرج عن الاتحاد الا  
 اذا اعتبر القسمان للكلام فلا فساد في الجمع كما لا يخفى **قوله** اي ولا  
 اي قبل الاطلاق على الغير لا بمعنى ان تسمية وقت التدوين وقعت  
 قبل الكل وترك الشارح التقييد لظهوره بناء على عدم شركة الغير  
 في هذا الاسم وجهه بعضهم بان علة الاطلاق هي الوجوب لكن لما كان  
 وجوب الكلام قبل سائر دونه او لا فاطلاق عليه وقت التدوين  
 اسم سببه في التعليم والتعلم ولا يذهب له خلاف الواقع لتقدم تدوين  
 الفقه عليه فافهم **قوله** اي بواسطة صرح به الشارح **قوله** اي بواسطة  
 صرح به الشارح فيما ساق من بحث عدم اخراج الكبيرة البعيد من الاعمال  
**قوله** قال بعض السلفواي من اهل السنة والجماعة **قوله** انهما محل  
 للثواب والعقاب قبل طواهر النصوص تدل على كون دخول النار  
 جزاء الكفر والعصيان واجمع الامة عليه فالصواب الاقتصار  
 على ان دخول الجنة لا يستلزم الثواب لكن ذكر رئيس اهل السنة  
 ابو المعين النسفي في بحر الكلام ان اطفال المشركين عند بعض المعتزلة  
 مخلدون في النار كابائهم فلا اجماع كما ترى **قوله** ولو سلم فرق هذا  
 التسليم وسابقه هو ان في احدهما كلية مادون الاخر فافهم **قوله**  
 معتزلة بصره ومنهم ابو علي محمد بن عبد الوهاب الجبالي كذا في شروطين  
 والجبالي بالتشديد والمدون قوي بصره وما بالتحقيق من قوي كادرون

قال ابن خلدون في تاريخه ان كتاب المسالك  
 او المسالك لابن خلدون في تاريخه  
 مدينة ورسالة في بيان  
 قصب السك وغيرهما



كذا وجدت في بعض الحواشي **قوله** فلزمه ما لزمه مرجع المنصوبين  
 الجاني وما لزمه من ترك الواجب في الكبير العاصي لا يلزم الذين لم يقتر  
 واجاب جانب علم الله من معتزلة بضرورة لان الواجب عندهم التوفيق  
 للثواب يعني الاتقاء الى مرتبة التكليف وبيان احكام الدين بوسيلة ما  
 فلزمهم تركه فيمن مات صغيرا **قوله** الظاهر ان القول قيل باباه قول  
 المص فيما بعد والالهام ليس من اسباب المعرفة بصحة الشيء عند  
 اهل الحق لكن يقال بعد المرجع يفتح وضع المظهر موضع المضمرة فانه  
 قال عنه نافعان قيل ما وجه تخصيص هذه المسئلة بهذه التقييد قلنا  
 خصها به تحذير عن اتباع من يدعي الالهام وذلك امرهم في باب  
 العقائد **قوله** يقول حقايق الاشياء ثابتة ان حمل الثبوت على معنى التوفر  
 وعدم التباعدة للادراكات كما سنشير اليه في تفصيل السوفسطائية  
 لا يتوجه الاشكال بلغوية الحكم فافهمهم **قوله** وتخصيصهم الى قيل ردا  
 عليه ان اقتصار الشارح على تفسير معنى الحق اشارة الى عدم ارادة  
 طائفة مخصوصة بل الى كون المراد تعريضا لم يقل بهذه المسئلة  
 بانه مبطل لكن لا يخفى عليك ان الاقتصار للظهور والتعريض حاصل  
 بذكر الطائفة المخصوصة بهذا العنوان فافهمهم **قوله** رعاية الخ  
 ير عليه ان جعل الباء مفتوحة نفس الرعاية لعدم طريق اخر لها  
 في هذا التركيب فلا وجه للتعليل **قوله** بملاحظة متعلق بالاعتبار يعني  
 لاعتبار المطابقة من جانب الواقع مع ملاحظة الحيثية حتى يكون  
 تعريف الحق هو الحكم من حيث انه طائفة الواقع **قوله** لكن لا يلزم  
 قال فيما نقل عنه لان قوله واما الصدق فانه في عدم الفرق بحسب يوم  
 ونحوه ففتح الباء ونحن نقول بل وفيه اشعار بكون المنظور في الصدق  
 جانب الواقع ايضا ولم يقل به احد **قوله** اذ المنظور الى تقليل المطوي  
 وهوانه

كما وضع في قوله والمحدث للعالم  
 مع ذكره العالم قبل ذلك منقول

ان قيل يقال في المشهور صريحة ناديا  
 من غير كبر قلنا انما يدعي من الضرب  
 لخصوصه بطريق آخر كما شتم والنصح  
 فافهمهم ليس كذلك منقول

وهوانه سمي هذا بالحق **قوله** وهو الابناء اما كونه اصليا فلان  
 للصدق بمن لا غير على ما صرح بهما الشارح فيما سينا في عرفه وهو  
 ما سبق انفا ولغوي وهو ما ادعى اصالة ودليله هوانه قال  
 في الصحاح وقد صدق في الحديث وهو كما ترى لا يتمشى مع الاول  
 فتعين اصالة الثاني واما انصافه فلانه لا شهرة في انصاف  
 الحكم بمجرى الالبناء وهو نوع انصاف به ولعمري ان جعلت بالكم  
 بما نزلت عليه راية العجب العجائب وعرفت السر الذي حير اولي الالباب  
**قوله** وصف الحكم نقل عنه ان هذا ردة على من قال فيه مساحنة بناء  
 على عدم التواطى بين حقيقة الحكم ومطابقة الواقع ووجه الرد  
 هو ان المجموع من حيث هو يحمل على الحقيقة توطئا وان لم يحمل الاجزاء  
 فان قلت ان زيدا في قولنا زيد ابوه قائم لاجمال الادعاء انصافه  
 بمجموع الجملة الثانية حقيقة قلت لا تعلق للقيام بزيد بخلاف المطابقة  
 فافهمهم **قوله** على التسامح الخ لان الوصف الحقيقي هو كون الحكم بحيث  
 يطابق الواقع فتسوع بذكر ما يدل عليه تدبر **قوله** ما به الشيء هو هو  
 لعل معناه ما حصل به الشيء الذي هو عين ما به الحصول فاحد  
 الضميرين للموصول فلا يرد العلة الناعلية لعدم الحمل ولا الغرض  
 المحمول لعدم سببية الحصول ولا كناية احد الضميرين كما لا يخفى  
 على المتأمل فالظرفية صلة والشيء فاعل الظرف والجملة هو هو  
 مرفوعة المحمل على الوصفية للشيء المحلى بلام الجنس كقوله ولقد امر  
 على اللينم يسبني فان قلت يلزم تفكيك الضميرين وهو يربط لاخلال  
 بالفهم قلت بعد عدم ارتكاب اللغوية الناشئة من وحدة المرجع  
 يتعين الموصول لان يكون مرجعا لاحدهما فلا اخلال فان قلت  
 يلزم ان يكون جزء الماهية ماهية لوجود الحمل والسببية المعبرة

يقال انه على تقدير عدم الفرق بينهما  
 على ما سبق لا يظهر من وجه التسمية بالحق  
 على ما سبق فانه من منزه

يقول ان الصدق في قوله صدق في الحديث  
 صفة المحجور واللعنة التي صفة الحكم

على ان يقال لا يجوز ان ينصف  
 ببيان الاب وان لم ينصف بطلق  
 ببيان القيام منقول

وايراد السببية بهما ينبغي  
 على صيق العبارة كما بين في  
 موضعه منزه  
 وحاصل السببية ان لا يوجد  
 سببا غير نفسه منزه



قلت السببية المتبادرة من الباء هي الكاملة التامة لا إطلاقاً  
ولا مانع منها فيحمل عليها وما قيل في دفعه من أن تقديم الظرف  
للاختصار فليس بشيء إذ لو سلم لزوم أن لا يصدق التعريف على  
الماهية المركبة لأن اجزائها سببية أيضاً فلا اختصاص وهذا  
بعد ما سمع في وجدت مثله في الهاشية العمادية الأدبية فسر بعد  
والقصى التسيار فابعد العشية من عزاء **قوله** بطريق التعريف أي  
لأنه الاستفادة على سبيل كونه مانعاً جامعاً بل يجوز أن يكون  
من الأحوال العامة للذات وغيره **قوله** بطريق الاخطار هذا هو  
تحقيق الشرف الجرجاني رحمه في حواشي المطالع فتصور الملزوم الذي  
استنبه تصور ملزومه لا يوجب تصور لازمه لكونه تصور  
الملزوم الثاني تبعياً فافهم **قوله** وايضاً زمان الخ قيل ان انفكاك  
تصور اللازم عن تصور الملزوم يهدم قاعدة الملزوم البين واحد  
التضائين لازم للآخر مع وجوب المعية في التصور والملكات لازم  
الاعدام مع وجوب التقدم تصور والجواب عن الأول هو أن  
التوقف على الاخطار لا ينافي الملزوم البين على ما حققه الشرفي  
الجرجاني وكذا التأخر الزماني لأن كفاية الملزوم في الجزم بالملزوم  
لا يوجب معية البتة وعن الثاني والثالث هو أن الكلام في اللازم  
المحمول على أن في الثالث يجوز أن يقال المتقدم لا يوجب المعية الزمانية  
فتأمل **قوله** مع العوض لا به الخ لأن معنى قولنا جاني القوم بدون  
زيد هو نفي معية في الجاني لا نفي سببية لمجيئهم فتقابل جاني القوم  
مع زيد **قوله** بالنسبة إلى المقيد يعني يعتبر كون الامكان كيفية نسبة  
الوجود إلى المقيد مع اعتبار قيده كما يدل عليه عبارته لا كيفية ارتباط  
قيده فلا يرد استدراك قيد الامكان تأمل **قوله** بأن مراد الامكان

هو الأول الذي هو لازم الملزوم  
قد يقال ان الكلام في التصور بالكلية  
وفي حصول عند التصور الاسامي  
كلام فافهم منه

يعني انه لو لم يعتبر القيد مع المقيد يكون قابلاً  
ان تصور انشيان فكن فلا فائدة في بيان امكان  
ان لا يخطأ فيه وانما اذا اعتبر القيد مع المقيد يكون قابلاً  
في الافادة منه فكن فلهذا ليس بتلك المثابة

العام  
في التأمل هو ان  
في تصور الامكان  
في التأمل هو ان

العام يعني مع اعتباره بالنسبة إلى القيد فيكون قولنا تصور الشيء  
كأن بدون العرض قضية ممكنة عامة موجبة فعناها سلب الضرورة  
عن النسبة السلبية بين الموضوع ومحموله فالإيجاب اما بالضرورة  
وهي الوجوب أو لا وهو الامكان الخاص وأما الذاتي فهو اذا اعتبر  
قضية من مفهومه كانت ممكنة عامة سالبة اعني سلب الضرورة  
عن النسبة الإيجابية المحوطة بين التصور والكون بدون الذاتي  
فالنسبة السلبية اما بالضرورة وهي الامتناع أو لا وهو الامكان  
الخاص فخذ ما اتيناك من نقد ما خلنا فان فهم مقالته متوقف على ما  
قلنا **قوله** اورد الفاء ايذناً الخ كذا قال الشرفي الجرجاني في حاشية  
الكشاف في مثله ولم يلتفت إلى الفاء الأولى ولعل الفاء الأولى لا دخل  
لها في الدلالة على منشائية ما سبق سببية بل هي انما تذكر ليجرد  
تأخر مرتبة الكلام الاخير عن الاول يدل على ما قلنا ايرادها في موضع  
عدم منشائية السابق كما لا يخفى على من تتبع موارد الاستعمال  
فلا يرد ما قيل في تأكيد ما يدل عليه الفاء الأولى **قوله** تعريف الحقيقة  
فيه بحث اذ لا دخل للتعريف في المنشائية اذ لا اتحاد بينهما وبين الوقف  
على احده بل الظرف في الداخل في المنشأ هو استعمال الحقيقة في الماهية  
باعتبار التحقق فتأمل **قوله** وكون الشيء بمعنى الموجود الخ قيل بقيد  
حمل الوجود دون الشيئية فالامر الخارج باعتبار تفرقه في الخارج يقال  
انه موجود وباعتبار امتيازه فيه عما عداه وصحة انفراذه في الاحكام  
يقال انه شيء فلا تراكب لكن لا يخفى ان ظاهر كلام الشارح ههنا  
هو الترادف على ان القول بعدم افادة حمل الشيئية ثم تفسيرها  
بالامتيان في الخارج ظاهر البطلان اذ قولنا زيد ممتاز في الخارج  
كلام مقيد لا محالة **قوله** حقايق المعداد وما ثابتة الخ المراد بافادته



تغاير الموضوع في المحمول وان لم يكن صادقا الا ان يعتبر هذا كقولنا حقيقة  
 معدومنا افراد الانسان ثابتة في ضمن موجوداتها فافهمهم **قوله** فلما يحتاج  
 الحق ان المراد بالبيان صدق الكلام بالبرهان الدال على ثبوت  
 المحمول للموضوع وقلة الاحتياج في قولنا حقايق الاشياء ثابتة  
 مبنية على ان ثبوت حقيقة بعض الاشياء كالواجب مثلا لا يظهر  
 الا بالبرهان والاكثر غلافة فان قلت الكلية المحتاجة في انصاف واحد  
 من افراد موضوعه بالمحمول الى البرهان لا يكون بديهية بحال فضلا عن  
 ان يكون في الاكثر قلت لالكلمة هنا لا يتناها على ان يقصد بصيغة الحقايق  
 الاستغراق واما اذا قصد الجنس على ما سياتي فالحال الذي في قوله الجزئية  
 فلا منع من البداهة ونقيضها وهو هنا بديهية وهي ان من أين علمت  
 كثرة البداهة وقلة الاكتسابية قلنا ذلك مبني على ان من يستعمل  
 هذا القول يستعمل فيما يشاهد كما هو الظاهر وما يقع في غيره فقامل  
 صدق تأمل **قوله** ناظر الى قوله وما لکن بطريق عدم الاحتياج فانه  
 بعد الاطلاق على تغاير طرفيه لا ينتفي الى البرهان **قوله** فنية تأكيد  
 موجه **قوله** يرد الى الابد اصلا لعدم افتقاره الى البرهان بجلا في قولنا  
 حقايق الاشياء ثابتة على انه لو سلم يجوز نفى المثلية مبنية على ان  
 في الشرح حاجة الى الصرف عن الظايرضا فافهمهم **قوله** فلو حمل الى لا يفيد  
 الحمل ان اخذ التحقق معتبرا في الحقيقة والاكذبت القضية بناء على  
 على اختلاط المعدومات في تأمل **قوله** فالحال للاستغراق الانواع  
 قيل هذا قول بديع بل المراد مطلق العلم والجواب ان هذا عبارة مطابقة  
 لما هو المقصود الذي هو الاستغراق العرفي وبيان لطريقة ههنا  
 لانه اذا قيل مثلا علم على وجه الاستغراق متعلق بجنس الانسان  
 يفهم منه عرفا انه حصل في تصور والتصديق به وباحواله فثبت انه  
 حمل العلم

انا قبل السراخذ الموضوع بحسب الاعتقاد صرفا  
 عن الظاهر وان كان تأويلنا لکن شايع متبادر  
 حيث كان عدم اعتبارها خلافا للظاهر منهم  
 بعض الاحمال خارج قول المصنف والعلم بهما على  
 ما قرره علم على الاستغراق مستلزم

حمل العلم على الاستغراق العرفي فان قلت انه حقيقة قلت لا لان الاعتبار فيه  
 التصديق بكل الاحوال وشمل هذا الكلام لا يعمل عليه لتعذر والدليل  
 على حمل الشارح عليه عدم ايراد او الفاصلة مع ان الرد على الفسطائية  
 باسرها لا يحصل بالاطلاق لاحتمال ان يكون ذلك المطلق في ضمن التصور  
 فلا ردة الاعلى من ينكر الحقايق نفسها ولا دليل على تخصيص البعض بالارادة  
 ولا منع من ارادة تعلق الجميع بل هو الواقع في نفس الامر ولا يتم الاستدلال  
 المذكور في صدر الكتاب بدون تلك الانواع وبالحجلة من قال لا مستند له  
 فقد تجرد دون الارتفاع الى مدان فافهمهم مقال قدس **قوله** ثم ان الاستدلال  
 قيل الغرض ههنا مجرد التنبيه على وجود جنس الحقايق وتعلق جنس العلم به  
 رد للسوفسطائية للاستدلال لكن قد عرفت حال الرد انفا وغرضية  
 لا ينافي التنبيه على توقو الاستدلال عليه وقول الشارح فيما سبق  
 ليتوكل بذلك المصريح فدفع عنك الا باطيل والا كاذب **قوله** باعتبار  
 المضاد اليه يجوز ان يرد بثبوت الحقايق الحقايق الثابتة فالتأنيث  
 في موقعه **قوله** يرد عليه حاصلا لان ما ذكرته من دفع الايجاب الكلي لجواز  
 ان يرد العلم الاجمالي وهو متحقق في الجميع في يجوز حمل الحقايق على الاستغراق  
 وفيه ما لا يخفى **قوله** ينافيه الى لان العلم الكسري تصوري فقط **قوله**  
 لا يلزم قلنا يلزم بناء على البداهة لا نأجزم بالضرورة بثبوت بعض  
 الاشياء بالعيان **قوله** على حذف المضاد ويحتاج الى التأويل في قوله  
 هناك وتحقق فما ذكرنا سلم **قوله** وهم الغنارية الى مال انكارهم الحقايق  
 هو انهم يقولون لا علم اصلا تصوريا كان او تصديقا **قوله** معارضة  
 على صيغة اسم الفاعل **قوله** وبه يظهر الى لا يتصور من ينكر الموجودات  
 ان يعرف بثبوت المعدومات والتخصيص معنى معتبر وواق **قوله**  
 يرد عليه الى قيل ليس المراد انه قياس جدلي مركب من مقدمات مسلمة

والعجب ان يستبعد اعتبار الاعم  
 ويكتفى بمجرد الرد على الكافر منهم

وهو المراد العلم التفاضلي كما شرب اليه قوله الشارح  
 وشبهة الاسماء بين الانسان والحيوان  
 قول فيما سياتي اننا نجزم بالضرورة بثبوت  
 بعض الاشياء بالعيان وبعضها بالبيان  
 بعض الاشياء منسجها  
 فافهمهم  
 من الكلام السابق الذي مدواه  
 ان الضرورة حكمة تثبت حقايق  
 المساهدات منسجها



عند الخصم حتى يرد ما اورد به بل هو برهان يبطل مذهبه وهذا معنى  
 كونه الزاميا والا فلا يتصور البحث معهم لعدم اعترا فهم لمعلوم لكن من بيان قول المحقق  
 لا يخفى عليك انه لا يخفى في اقامة برهان يبطل مذهب الطائفتين الاخرتين  
 فلا وجه لتخصيص علي ان قوله لا يتصور البحث معهم بطلان مكان  
 الاقتصار على الشق الاخير كما قرره فيكون بمشاجد ليا ويقال ايضا  
 فوجه تخصيص الثاني بالزامية لانه تحقيق كالاولى على احده فليست  
**قوله** وانما على العندية فيه تأمل ووجهه ان مال قولهم بعدم التقرب  
 هو عدم تحقق نسبة ما في نفس الامر فيمكن التردد في تحقق النسبتين  
 بالنسبة اليهم كما ورد في نفس النفي والتبوت بالنظر الى العنادية ويجاب  
 بان نسبة العدم الى ارتفاع النقيضين ليست بمنقولة عندهم  
**قوله** قال في شرح المقاصد لم يذكره تأييدا لما سبق كما ظن بل لا فائدة  
 بطلان نظرية العلم الحقايق لا يقال لهما ان يجيبا بان مرادنا بالالزام  
 عليكم ما هو حق عندهم لان قوله فيما ادعوا ينافية فتأمل **قوله** هذا  
 دليل اللاادرية قد يناقش بان ماسياتي من قول الشارح والحق  
 انه لا طريق الى المناظرة معهم الخ يشعر بانهم جميعا تأمل **قوله** قلت  
 يداهنة العقل جازمة الخ قيل هذا سر هو ظاهر بل هو استدلال  
 ومصادقة حصول الجزم بالمحسوس لكنه قد يحكم بانتفاءه من لم يبلغ  
 درجة الاستدلال وان لم يرتضه معاند كبره اللقاء فقل لم يصعد  
 التجربة الى السماء **قوله** والكلام على التحقق فلا يرد ان دعوى البدهة  
 لا يسمع في محل النزاع **قوله** لعموم الخ وانما كان العموم مصحى للذكر  
 في التوبن اذ يندفع به تقرير الشيء بالمثل لكن قد يقال لا دخل لعموم  
 مثل الظن في دفع المحذور لان الموقوف يعارض ايضا على تقدير اطلاق التجلي  
 اللهم الا ان يحمل على الانكشاف التام فان قيل يلزم التعريف بالمثل  
 على تقدير

هذا من كلام المحقق البهشتي والقرينة  
 على ان الكلام المحقق الخيال التذلل الى قوله  
 والكلام على التحقيق لا الالزام لان  
 التحقيق دليل على عدم الخصم والالزام  
 دليل على عدمه

على تقدير الاطلاق ولا يدفعه عموم الجهرل فلنا لا يتناول التجلي  
 الجهرل اصلا والحاصل ان العلم عندهم اما مقابل الظن او ما يتناول  
 ايضا لكن الجهرل خارج عن كليهما هذا هو التحقيق في هذا المقام  
**قوله** يخالف العرف اي العام **قوله** اي نقيض التميز الخ حمله على ما اختاره  
 صاحب المواقف وكثير من المحققين من ان النقيض للتمييز الذي هو  
 الصورة في التصور والنفي والاثبات في التصديقات والاحتمال  
 المتعلقة الذي هو التصور في الاول والظرفان في الثانية بناء على  
 ان المتبادر من احتمال شيء شيء هو امكان كونه مورد **قوله**  
 ومتعلقة الظرفان قد يقال يجوز ان يكون المتعلق الوقوع واللاوقوع  
 وان يكون التميز على الكشف فالاحتمال للتمييز والنقيض للظرفين  
 على تقدير عن الشارح لكن لا يذهب عليك ان الكشف لا يمكن ان يكون  
 مورد للوقوع واللاوقوع على ما عرفت من ظاهر معنى الاحتمال  
 بل الامر بالعكس على انه لا سبيل الى اثبات حالة مسماة بالتميز سوى  
 الصورة والنفي والاثبات في التصور والتصديق **قوله** بان لم يوجب  
 آية الخ يريد عليه انه لا يكون التصور والتصديق قسمين من الصور  
 الحاصلة بل من من موجهها **قوله** فخرج الاحساس اي على تقدير التقييد  
**قوله** ومتنفي التوفيق والتقييد **قوله** وغاية ما يتكلف الخ يجوز ان يقال  
 مثل زيد اذا ادرك بالحس فعين فالأفعى سواء كان على وجه كلي او جزئي  
 فلا اشكال في الادراك بعد الغيبة لان الخيال مفعول عندهم لعدم  
 قولهم بالجواس الباطنة **قوله** اي لتمييزها الى الحاجة الى هذا الارتكاب  
 لجوز ان يطلق التصور ههنا بطريق الاستخدام على نفس التميز كما  
 هو الشهور وذلك لا ينافي اطلاقه على موجه ايضا **قوله** نقيض الصفة  
 فورد على ان يكون في التصديق والنفي والاثبات متناقضان

هذا من كلام المحقق البهشتي والقرينة  
 على ان الكلام المحقق الخيال التذلل الى قوله  
 والكلام على التحقيق لا الالزام لان  
 التحقيق دليل على عدم الخصم والالزام  
 دليل على عدمه



اخر ان فان قلت لا يلزم من اعتبار عدم الاحتمال تقيض الصفة  
ان يكون لها تقيض قلت يكون التعريف <sup>حاليا</sup> على التحصيل فتأمل  
**قوله** لا ثبت بالتميمات الثالث بمعنى **قوله** ان التصور لا يتميز هو انه لا يصدق  
**قوله** لا يحتمل تقيضه قد يقال لانهم هذا على ذلك التقدير فان الحال <sup>صدق التعريف</sup> على الظن <sup>وجه التام</sup>  
يجوز ان يستلزم محالا اخر تأمل **قوله** انما هو في التصور بالكنه  
او حين هو كذلك والا فهو قد يتصور بالوجه **قوله** يحتمل ان يتصور  
بالاخر الى اعلم ان تصور الانسان بالاضاحك بالنقل تصور  
بالوجه الاعم **قوله** على شئ في الواقع الطرف قيد للشئ الاخير  
**قوله** في التقدير قيد للوجود **قوله** بالتمانين اي عن الموضوع و  
التنافي اعم منه اذ تقيض كل شئ بهذا المعنى دفعه مطلقا اما  
في نفسه او عن شئ وفيه مناقشة وهو ان الارجاب الذي هو  
تقيض السلب بلا تنوع لا يصدق عليه انه دفعه وان استلزم  
**قوله** محمول على المجاز بناء على اعتبار الاشهر **قوله** فرق بين العلم  
بالوجه الى هذا التعريف التعريف لا ينافي السابق اذ غايته ان العلم  
بالوجه هو ملاحظة الصورة الحاصلة فقط والعلم بالشئ من ذلك  
الوجه هو ملاحظة ذي الصورة بواسطة وقد يجعل الاله ملاحظة  
ما هو ليست بصورة له كما في الشئ فالمتصور في كل منهما لا شك  
في مطابقة ما هو صورة له في نفس الامر وان لم يكن مطابقة في  
بعض المواد لما جعل الاله له لكن في مادة في جعله الاله يستتبع حكما  
هو ان تلك الصورة لذلك المتصور فالخطا قد يقع في هذا الحكم  
فعليك بالتأمل في هذا التحقيق فانه من رباحين روضة التوفيق  
**قوله** فيما لا يعينهم اي لا يثبتهم **قوله** لظهور اشار اليه الشايع  
بقوله لا شك فيها **قوله** في الاسلام لا يثبتها على امور لا يثبت  
عند اهل

عند اهل الاسلام **قوله** لا يتقاطعان على هيئة الصلبة بناء  
على تقدير تبادله من التلاق ثم التفرق كما لا يخفى **قوله** فكيف يدرك  
بالخبر اي البصري لان الكلام فيه وان كان مطلقا لا يدرك بالعدم  
**قوله** لانا نقول حاصله هو ان الحركة ليست من النسبيات بل الله  
النسبة من لوازمها **قوله** وما يقال من خصه الزام نسبة الحركة  
وتأويل كونها محسوسة **قوله** والتمس لا يدركه الى جواب عما  
يقال من انه على التأويل المذكور يلزم ان يكون الحركة ملموسة  
ايضا لكن فيه ان الاعيم قد يدرك جسم واحد في مكانين بان  
لمسه في مكان ثم في آخر بان ينتقل ذلك الجسم اليه وهذا ظاهرا  
اذا اخذ بيده شخص يعيش معه **قوله** لا يدرك بها قيل الخشونة  
مثلا قد يدرك بالباصرة لكن الحق هو انه ناش من التقود الا يرى  
ان جسمات ما لا خشونة له اذا كان في صورة ماله الخشونة ففيه  
يخطئ الباصرة دون الالامسة وانكاره خشونة محضة **قوله**  
اي مركب تام الى يعني ليس المراد به ما ليس بكلمة **قوله** وهو الاوفق  
للمعنى لان التلبس حقيقة **قوله** للفظ اي لا للمعنى اذ تلبس الموضوع  
بشئ المحمول على بل التلبس الحقيقي بالثبوت انما هو المحمول والموضوع  
لا يتلبس حقيقة الا بالكون بحيث يثبت له المحمول فافهم **قوله** بقوته  
خارجية الى كالحبر قدوم زيد عند تسارع قومه الى داره **قوله**  
ومصدق وهو في الاصل الاله الصدق **قوله** معلوم اعم لجواز حصوله  
بما عدا الخبر المتواتر من الاسباب **قوله** انتفاء سائر العلل يريدان  
غيره منتق ههنا لكن يقال دعوى انتفاء العقل غير معقول والجواب  
انتفاء سببية التامة التي هي المعبرة في كونه سببا مقطوع به اذ لولا  
ذلك لوقع العلم بمضمون الخبر مجرد الاستماع من واحد فافهم **قوله**

غير معقول بيا



بعض الاخبار هذا الاعتبار يمكن الاضافة الى المفعول **قوله** واليهود  
 فيكون التقدير خبر اليهود **قوله** وعرق اليهود في بعض التفسير  
 ان بخت نصر قتل كثيرا وابتلى كثيرا اللهم الا ان يقال قتل علماءهم  
 فافهمهم **قوله** لكنه كاف في الجواب لانه منع مجرد والتخلف في بعض الصور  
 يكفي مستندا فان قيل ليس السائل مانعا ومنع النع خلاف الادب  
 قلنا نعم بل هو معارض فتأمل **قوله** والتحقيق حاصله ان سبب  
 الاعتقاد وهو الخبر متعدد ومتقوى وسبب وهم الكذب لا تعدد  
 فيه فلا تقوى فان قيل قد يتعد السامعون في تعدد العقل قلنا  
 لا ضمير فيه لان عقل كل واحد انما يكون سببا لوهم فقط فلا تعدد  
 واما الخبر المتعدد فسبب الاعتقاد كل واحد فتأمل **قوله** انسان  
 بعثه الى تخصيص التعريف برسل البشر **قوله** ولو بالنسبة الى اليد خل  
 من لم يبعث الى قومه **قوله** من رسول ولا نبي يعني ان ظاهر العطف  
 يقتضي التغاير ولا قائل بعوم الرسول ولا وجه للعدول **قوله** ولعل  
 الشارح الى اختياره التساوي مما لا شبهة فيه ويؤيده تعريفه  
 المجزئة فلا وجه لاي راد لعل اللهم الا ان يصرف الى علة اختياره التساوي  
 او يقال يحتمل ان يكون تعريفات المص **قوله** لينحصره قد يقال لو ذكر  
 النبي بدل الرسول لثبت الاختصار ايضا والجواب هو انه لا يرد  
 الاعلى المص **قوله** الى هذه الامة الى يرد على ان لا يكون الانبياء السالفة  
 صادقة بالنسبة اليهم اللهم الا ان يقيدها خبر يكون مستفاد منه  
 معلوماتهم الدينية فافهمهم **قوله** سمي النبي قد يقال العبرة في التعريف ادعاء  
 الرسالة فلا دخل ويدفعه اعتبار التساوي فافهمهم **قوله** وايضا  
 اظهار الشيء الى فيه انه قد يقال اظهرت المرض وليس الى مرض ويدفع  
 بان معنى هذا اظهرت ما يشبه مرض او فعلت ما يشبه الاظهار فتأمل  
 فيكون

فيكون من ترتب الامور الخ قيل انه فريه لان الاسباب لا يمكن فيه بل  
 من شرطه قابلية العامل ويمكن ان يقال خساسة الخياط البائع الى ذروة  
 صناعة مثلا لا يتصور من كل من يعلمها وياشر اسبابها بل من البعض  
 الزايد القابلية ولو كان ذلك البعض من الكثرة فيلزم ان لا يكون  
 من الامور المترتبة على الاسباب والاجماع على خلافه فتأمل **قوله**  
 هو الا مكان الخاص الخ قدمه على اخذه عاملا لان فيه بيان حال الطرفين  
 معاد وان الثاني لعدم التعرض فيه لجانب الوجود لكن على الاخذين ان  
 الامكان معتبر بالنسبة الى نفس المقيد وهو التوصل الى قيده فتأمل  
**قوله** التعريف يتم قد يقال استعمال القول فيها اما بالاشتراك او بالحقيقة  
 والمجاز فتعريف التعريف يوجب الجمع بين معنى الشترك وبين الحقيقة  
 والمجاز ولا خلاف في بطلانها فان اعتبر عموم المجاز فهو مجاز ويجب  
 التميز عنه في التعريفات اللهم الا ان يقال ان المراد بعوم التعريف لهما  
 انه يمكن الاجزاء فيهما فافهمهم **قوله** هذا الحصر مبني الى ان الحصر حقيقيا  
 والحق انه اضافي فالمراد ان القول المؤلف من قضاي ليس بدليل فلا منع  
 من كون المقدمات دليلا ولقد عاينا كان يتخلل هذا في صدره حتى ظفرت  
 بتصرع عليه في كلام البعض فان قيل ما وجه عدم صدق التعريف  
 على المؤلف من قضاي قلنا عدم جريان الترتيب فيه ثانيا بناء على  
 ان المراد بالنظر الصحيح الترتيب الموقوف بالشرائط كذا في مثل المواقف  
**قوله** هو الذي يلزم من العلم به الخ الثاني تصحيحه ان تعلق من الابتدائية  
 بيلزم قرينة قوية لتضمنه معنى الحصول وان اللزوم المراد ههنا هو اللغوي  
 اعم من ان يحيط بجميع ازمان وجود الملزوم او لا يكون كذلك بل يتحقق  
 عند وجود اللزوم وان كان الملزوم موجودا قبله بل اللزوم فعني التوفيق  
 الدليل هو الذي يلزم لعله العلم بشي آخر حاصل منه فافهمهم معاصره

وجه التأمل ان القائل يكون الخياط حارفا  
 يجوز ان يلتزم كون مادة الخياط حارفا

اللزوم في اللغة ان لا تنك بعد القارئة  
 اللزوم في اللغة او صلا كما يقال الزم زيد  
 واما هذه فتارة لازم على اضافة المؤلف



حصول اللزوم لمحصل لازم فيتناول الاشكال اربعته بالان  
 علم النتيجة بعد حصوله من ايتها كانت لا ينسك عنها فاقبل  
 واعلم ذلك المقال فانه قد خيره فيه فاضل الرجال **قوله** فوق الخ يريد  
 ان الاول اعم من الثاني لا اعتبار المنشائية فيه **قوله** فيخرج الخ تفرعيه  
 على الفرق وان صح في نفسه لعدم المنشائية فيه ما لكن الاظهر بناء  
 خروجها على كون اللزوم بين العلمين وللازوم بين علميهما على انه  
 فان قيل يرد الحكم بشجاعة زيد بعد الحكم بكونه مقاو واللاسد  
 لان اللزوم بين العلمين قلنا بعد تسليم اللزوم البين يخرج هذا  
 باعتبار المنشائية في الدليل ولا منشائية هنا اذ كما ينتقل من الحكم  
 الاول الى الثاني ينتقل منه اليه ايضا فاعتبار المنشائية من جانب  
 يؤدي الى الترجيح من غير مزج ومن الجانبين يؤل الى تقدم الشيء على  
 نفسه فان قلت كل منهما يجوز ان يعد دليلا بالنظر الى من انتقل  
 لانه منشاء الانتقال قلت المنشائية المعبرة هي ما يكون كذلك مع  
 قطع النظر عن الغير فافهم **قوله** ولا غير بين لان الى لا يقال  
 فيه مصادرة لانا نقول المدعي نفى خفاء اللزوم والدليل انتفاء اصل  
 اللزوم ولا مصادرة الا عند من غفل ان قيل لم علم انتفاء اصله  
 قلنا من انتفاء اللازم فافهم **قوله** بحسب علم النتيجة من المقدمات  
 بلا شهور بها قبل الترتيب حدسي ومع الترتيب استدلال **قوله**  
 في الثاني او فداي اظهر موافقة لكن لا موافقة على زعمه لعموم الثاني  
 الصادق على كل الاشكال دون الثالث كما سبق فانظر الى ما حققنا  
 هناك لينظر لك الموافقة **قوله** لكن يمكن تطبيقه الخ يقال كلمة الله  
 الاستدراك ليس في موقعه اذ لا يتوهم ما دخلت هي عليه من سابق  
 الكلام والجواب هو ان الاوقعية بمعنى ظاهر الموافقة اذ لا زيادة  
 على هذا

منهم من قال لا يتناول الاشكال الاول  
 فقد عرفت ما فيه ومنهم من قال انه تدرج لفظي  
 لاننا نعلم ان بعض معلومتنا مستفاد من بعض  
 لكن لا نعلم ان الدليل على او بعض يطلق ففهم  
 انه يحجب من هذه القائل اذ لا احتمال لاطلاق  
 الدليل على المستفاد منه

او لا نسلم اولاد تلك اللزوم  
 اذ هو المعبر على اعم منهم

على هذا ومآله الموافقة بالفعل ومقتضى الحصر المستفاد من تقديم الجار  
 انتفاء الموافقة بالفعل بالنسبة الى التعريق الاول فجاء توهم انتفاء امكانها  
 فدفعته كلمة الاستدراك كما في قولك ما جاء في زيد لكن عرجا **قوله**  
 على ما اخذه الشارح والحق انه فريه بلا مرية **قوله** والصواب تعيم الاول  
 هذا التعيم لا تفيد الموافقة التي هي تساوي لان الثالث بعم القول  
 القول المولف من قضايا الاول كما لا يخفى والحق ان الشارح قد عد  
 التصديق في الجملة موافقة والتساوي اوفقية **قوله** تصديقان قلت  
 من اي شيء يعلم قصد الله التصديق قلت من عدم دليل قطعي على الكذب  
**قوله** عن الذنوب هذا اشارة الى انه عند الكذب من الكبار لان الانبياء  
 انما يعصون عن الكبار العمدية عند الجمهور بخلاف الخشوية اما سهر  
 فجوزة الاكثرون والتمتاد خلافة والصغار العمدية يجوز عند الجمهور  
 والسهرية بالاتفاق فافهم **قوله** لان تصور الخبر اشارة الى وجه غلط  
 السائل ومحصله اننا لو قلنا هذا الخبر صادق وتصورنا خبره بالرسالة  
 بلا ارتباط بين التصور والقول لا يلزم صدقه بداهة فلتن قلت  
 يريد السائل ان لو قلنا هذا الصادر من الخبر الرسول صادق للزم بداهة  
 الصدق قلت هذا الحق الا انه على ذلك التقدير يرجع الغلط الى اللفظ  
 على ان الكلام في صدق الخبر للحوط من حيث ذاته كما ذكره بعيد هذا  
 ان قيل لم لم يلتفت الى بيان غلط الجيب قلنا النسخ بناء على عدم جريان  
 الاستدلال في الاستدلال التصورات والتوجيه بان يريد ان في  
 تصورهما حكما بالاتصاف وهو موقوف على الاستدلال امر بعيد  
 مع انه لا خلاص به عن غلط في اللفظ فيه ايضا بعد هذا اللفظ اللفظ  
 احتمال احد الغلطين السابقين المعنوي واللفظي وبعد هما ان احتياج  
 الاتصاف بالعنوان لا يجعل الحكم نظريا فاقبل فانه من الشوق **قوله**  
 منه للشيخ

انما يريد اللفظ اللفظي بان يقال  
 تصور الخبر اشارة الى وجه غلط  
 السائل ومحصله اننا لو قلنا هذا  
 الصادر من الخبر الرسول صادق للزم  
 بداهة الصدق قلت هذا الحق الا انه  
 على ذلك التقدير يرجع الغلط الى  
 اللفظ على ان الكلام في صدق الخبر  
 للحوط من حيث ذاته كما ذكره بعيد  
 هذا ان قيل لم لم يلتفت الى بيان  
 غلط الجيب قلنا النسخ بناء على عدم  
 جريان الاستدلال في الاستدلال  
 التصورات والتوجيه بان يريد ان في  
 تصورهما حكما بالاتصاف وهو موقوف  
 على الاستدلال امر بعيد مع انه لا  
 خلاص به عن غلط في اللفظ فيه ايضا  
 بعد هذا اللفظ اللفظ احتمال احد  
 الغلطين السابقين المعنوي واللفظي  
 وبعد هما ان احتياج الاتصاف  
 بالعنوان لا يجعل الحكم نظريا فاقبل



عنوان المتغير بدهته مبينة على بدهته قولنا كل متغير حادث والآ  
 فلا وقوله فتأمل اشارة اليه **قول** اي عدم احتمال النقيض معني  
 اليقين لغة هو ذوال الشك اللغوي الشامل للظن وهو المراد ههنا  
 بقرينة ذكر الثبات واحتمال النقيض لغة مرادف للشك اللغوي اذ  
 الاحتمال المألي غايه معتبره في معناه بحسب الاصطلاح فعدمه زواله  
 فتفسيره متين فان قيل الاول تفسيره بزوال الشك قلنا في عدم  
 تفسيره به فاندتان دفع توهم خروج الظن وبيان ترادف الشك واحتمال  
 النقيض فافهم **قول** فيلغو قلنا لا لغو على ما حققنا **قول** وفيه ما فيه  
 وهو على زعمه ان هذا المعنى بعيد لا يلتفت اليه مع ان معناه اللغوي  
 اظهر **قول** بالجزم المطابق قلنا هذا بعد بناء على انه ليس بلغوي  
 ولا اصطلاحى غايته انه لازم للمعنى اللغوي فلا اولوية فان قلت  
 لم لم يعتبر معناه الاصطلاحى ليحذف قيد الثبات قلت هذا الاعلى  
 الشارح رجع على انه مدفوع بانه اراد التشبيه في الوجهين ولا يخفى  
 ما في التصريح به من المبالغة **قول** هو معنى العلم عندهم لا يخفى ان  
 العلم عندهم قد يستعمل في معنى اعم منه على ما سبق من احد  
 التعريفين فلا غناء فان قلت قد طبق الشارح التعريفين هناك  
 قلت نعم ولكن يكتفى لغرضنا جواز التباين فافهم **قول** وايضا ساير  
 العلوم فيه ان العلوم الظنية ليست كذلك ووجه تخصيصه  
 بالذكرين سائر اليقنيات الاستدلالية هو الاغناء بشانه  
 على انه لا مضاهاة بهر وسيله الجواز نسيان الموجب ولا كذلك  
 هذا ولو سلم فليس في تلك المثابة كما لا يخفى **قول** والا فربما لا يبعد  
 ان يكون هذا اشارة الى ما قلنا **قول** في قوة اليقين وكمال الثبات  
 هذا معتبر فيما قلنا ايضا **قول** المنيد حق اليقين افادته له يختص  
 بمن يوجب

قوله اذا الاحتمال المألي بتعليل مرادف الشك  
 واحتمال النقيض اللغويين وهما امران جالبيان  
 ولا يطلق على الجزم التقليدي الذي يحتمل  
 النقيض مآل الاحتمال النقيض لغة منهم  
 يقولون في تعريف العلم باصفه بوجه تميز  
 لا يجعل النقيض ان الاحتمال المنفي بعم الخالي  
 والمألي مستعمل

من يوجب اليه واما غيره من ارباب الاستدلال المتبعين لصاحب  
 الوجي قضيتهم انما هو علم اليقين لكن اقوى مما يحصل بمجرد الاستدلال  
**قول** لا متواتر سلب التواتر واعتبار الفرض للتمثيل لا حاجة اليه لان خبر  
 اهل الاجماع في حكم المتواتر فلا بعد في عدمه متواتر ان لم يتواتر عند  
 اهل الاصول وهو معزل عما نحن فيه **قول** وليس بذلك لان الخبر المتواتر  
 لا ينفك عن قرآينه والآ فلا يكون مقرونا ولو سلم فلا نسلم عدم انتفاء  
 البدل بل ايضا اذا استلزام كل خبر علم انه من الرسول لدليل صدقه  
 بالنظر الى كل من في طور الاستدلال ليس بذا **قول** هو قوة للنفس  
 يناقض لما سبق في وجه الخصم من اطلاقه المدرك على العقل ويمكن ان يقال  
 انه تجوز قد بر **قول** لا يستمي آله قد يقال افاد الشارح فيما سبق  
 ان الحواس ليس بخارج من ذات المدرك مع انها آلات الادراك  
 فلزم اطلاق الالة على الوصف المتصل ولنا ان نجيب بان المراد  
 من الذات التي لا خروج للحواس عنها هي الشخص فلا بعد في كون وصف  
 الشخص آله لنفسه الناطقة فتأمل **قول** فلذا قال قيل لكنه لا يجوز  
 ح في اطلاقه المدرك على العقل فيما سبق **قول** اشارة الى العموم  
 بناء على انه لو لم يعلم لقيد حذو من التكرار الغير المنيد لا للرد  
 وللخصوص المعاد **قول** السمنية فرقة من عبدة الاوثان تقول  
 بالتناسخ **قول** اذ لا كثرة اختلاف قد يقال يكتفيهم كثرة الاختلاف  
 في البعض لحصول التهمة بهذا القدر على ان غسك خلا فافهم لا يجب  
 ان يكون صحيحا في نفسه فتدبر **قول** المتسقة الاتاق الانظام  
 ووجهه ان يحكم العقلاء بانطباق ادلتها على مدعياتها **قول**  
 لان هذا اشارة الى الحصول ما سبق وهو ان الاله لا يعلم لكثرة  
 الاختلاف **قول** وفي هذه المسئلة اي التي اشير اليها بهذا وهي

هذا ان انفسه في انشاء المدارس  
 غير وجدت في كلام البعض منهم

بلغ



مسئلة النفي فعلى هذا مدار الخلاف بينهم وبين اهل الحق على الثبوت وحقه  
 لا عليه وينفيه القطع فافهمهم **قوله** ايضا اي كادعائهم في غيرها **قوله**  
 يرد عليه الخ بناء على ان ظاهر كلام الشارح عند تفسيرهم من الالتزامات  
 لكن الجواب عنه هو انه يريد ان ارد بين صحة دليلهم وفساده وآياتها  
 يعترفون لا يخل بنا اما الاعتراف بالفساد فلانه لا معارضة لعدم  
 لعدم الاحتياج الى الابطال في حصول ما ندعي واما الاعتراف بالصحة  
 فلان فيه مطلوبنا وبالمجمل انه ليس كسائر الحجج الالزامية التي اذا ورد  
 فيها بفتح اعتراف جانب الصحة وبتم الجواب ولا يذهب عليك ان لهم  
 ان يقولوا اننا نعتز بالفساد وعدم الافادة عندنا ولا يلزم منه ان  
 لا ينفذ على دعائهم فلا تناقض وثبت الالتزام فاحسن التدبر فيه فانه  
 ليس ما اورده **قوله** يقولون نقول عليه اي كذب **قوله** والتكرير كرها  
 معافيه الدليل ثبت احد المتكلمين وهو العلم بالافادة الذي قال به  
 من قال بها ايضا فافهمهم **قوله** وهما توجيه اخر لعله ان يقال معناه  
 لو كانت الافادة ثابتة للنظر لتعلق بهما احد العلمين لكن اللازم  
 بطلان المزوم كذلك اما بطلان اللازم فلثباته الى عدم وقوع  
 الخلاف او الى الدور فلهذا التوجيه ينفي نفسها لكن الملازمة في موضع  
 المنع **قوله** لان القضية الكلية والتوضيح ههنا هو ان السميته  
 القائلة بالسلب الكلي في باب افادة النظر اوردوا هذه الشهادة  
 قد حاق قولنا بالاجاب الكلي فيه فعلى تقدير ان نلتزم الشق الثاني من  
 ترديدهم لزم علينا اثبات الشخصية المندرجة في الاجاب الكلي  
 بنفسه على ما قرره فلا يرد ان في ابطال السلب الكلي يكتفي بالاجاب  
 الجزئي فما الفائدة في اعتبار القضية الكلية فافهمهم **قوله** ولا يخل فيه  
 ان التصديق بالنسبة للحكمة لا يستفاد منها الا انها من قبيل التصديق  
 وكل من

20  
 وكل من الصنفين لا يكتب من الآخر ولو سلم فلا نسلم ان فيه ترتيب  
 الامور فافهمهم **قوله** اي يوقو الشيء فسر به لان اسم ان هو الاثبات  
 الذي ماله اثبات الشيء بنفسه وهو ليس بدور بل حاصله وثمرته  
**قوله** والنظر في هذا حاصله ان نظرية الاجاب الكلي الذي مقول به  
 في باب افادة النظر لا يلزم نظرية كل شخصية مندرجة فيما نحن فيه  
 فافهمهم **قوله** اذ لم يوجد الخ هذا فيما اذا كان للعنوان دخل في نظرية  
 المحول وقيد بجي من اداة السور فقط والظاهر هنا الاول **قوله** خرافة  
 بضم الاول بمعنى الموضوع عاك في الصحاح **قوله** باقول التوجه يعني لا يكتفي  
 كما في الاستدلال ليات قيد حل فيه ما عداها وقوله من احتياج بيان  
**قوله** لا يحتاج الى مطلق السبب يعني ما عدا العقل او مطلق السبب  
 المباشر وان لم يساعد على العبارة **قوله** لا يلزم الخ والحق انه وهم  
 لما سبق من ان المشايخ لم يستقصوا في تتبع الاسباب ولم يعتبروا  
 سببية غير الثلاثة فالتقسيم هنا غاها هو لا حصل من سبب العقل من  
 التصديقات ومباشرة فيها هي النظر في المقدمات كما اشار اليه الشارح  
 وما حصل منه بلا نظر حصل بلا مباشرة وتوقف على الالتفات او  
 الطرفين او التجربة او الحدس لا يقدح في الحصول بلا مباشرة بالقياس  
 الى التصديق الحاصل من العقل اذ مباشرة فيه هي الترتيب الواقع  
 في المقدمات فعليك فهم المقال والله اعلم حقيقة الحال **قوله** ان الضرورة  
 في مقابلة قلنا نعم وقوله يرد الخ لا يرد اذ لا مباشرة في المثال والتجزي و  
 الحدس اما بالنظر الى العقل فليقدم ترتيب المقدمات واما بالنظر الى  
 الآخرين فلانه لا مدخل لهما فيها لان الموضوع ملاب حصول العقل  
 فافهمهم **قوله** مهمل الخ مهمل كذبه **قوله** فالاولى لصحة فيه فضلا عن  
 الاولى لكون الحكمين في التسمين لغوا وما يقال من ان مغايرة

فان قولنا الانسان ضاحك بالعقل  
 ضاحك بغيره اما ان قلنا الانسان ضاحك  
 بغيره كان نظرا الى حاله من غير

فلعدم بيان



اللفظين كافية فبني على العجز عن فهم تغاير المفهومين ولعمري ان بكر  
الحمل العدديّة المثال لم يتكشف وجهرها الا على هذا المثال فان شئت  
فانظر بعين الرجال وان شئت فاسلك طريق الظلال **قوله** على نفي استقلال  
القدرة قيل هذا التوجيه ليس بشئ لان التغير عند من اخرج الحيا  
محمول على معنى الاضطراري فيختص بعلم الانسان بنفسه وعوارضه  
وعند من ادخلها محمول على ان لا يكون العلم الحاصل مقدورا لنا فالحيا  
على تقدير تقديرها على غير الاحتمال يكون غير مقدورة التحصيل  
والترك فيدخل لكن لا يخفى عليك ان توقع المقدورات على شئ  
اخر سوى قدرتنا لا ينافي مقدوريتها لنا كما في افعال العباد سيما على  
مذهب الاشاعرة فالتوجيه صحيح على ان الشارح لم يدرك الحيا  
باسرها في الكسبي كما يدل عليه قوله كالا بصاد الحاصل بالتقدير والاختيار  
كما لا يخفى والحق ان تدقيقات المتأخرين بمعزل عما خفى فيه **قوله** فكان  
قسم الشئ قسماته الى القيمة بقيضه البايته والقيمة  
بنا فيه ما ينافيها **قوله** ثم نقيض الى في كلام صاحب البداية تسميا  
ثلاث تقسيم مطلق العلم الحادث وتقسيم مطلق الاسباب وتقسيم  
بسبب خاص **قوله** فليس المقسم الاسباب المباشرة هي صفة الاسباب  
على صيغة المنقول وقوله بسبب مباشر على التوصيف ايضا وكذا  
ما سياتي **قوله** ولو سلم الى يعني لو سلم كون المقسم في التقسيم الثاني  
الاسباب المباشرة فيجوز ان يكون بين المقسم الذي هو السبب  
المباشر والاقسام التي من جملتها انظر العقل عمومها من وجه  
**قوله** والمقسم اي في التقسيم الثالث الذي هو تقسيم ما سبب خاص  
**قوله** هو الحاصل بالاعم بالعقل مع قطع النظر عن تنييده بالمباشرة  
وعدمها **قوله** فلا تناقض اصلا لكن ما قاله خلاف الظاهر لا يخفى

ولا يعمل الا  
على نفي الاستقلال  
القدرة منها

**قوله**

**قوله** بمعنى الحاصل بدونه الى هذا من لوازم هذا النوع من اصل معناه  
اذ هو الحاصل بدون الكسب والمباشرة على ما عرفت **قوله** الا ان تخصيص  
الصحة قيل يمكن ان يراد بالصحة التقرير الخيالي وبالشئ المعلوم نفيا  
كان او اثباتا فالمقصود اشعار افادته الظن لكن فيه ان قولنا والالهام  
ليس الا من اسباب الظن اظهر في هذا المعنى مع ايجازيه وعدم ابراهمه  
بمخلاف المقصود **قوله** من الاجناس المراد الجنس الخوي دون المنطقي  
فلا منع من ان يقال عالم الانسان كما يدل عليه قوله فزيد **قوله** المقدور  
المشترك فيكون كل جنس فردا من مفهومه **قوله** الشهور ولواجر  
كلام الشارح على ما هو المشهور كما يلايمه عطف الصور السابقة على  
المواد فقدم الجسمية بالنوع يوجب قدم النوعية بالجنس لان نوع  
الاولى جنس الثانية لبثت ما اوردته على عدم اندفاعه **قوله** القديمة  
بالنوع كنوع الانسان على زعمهم **قوله** او اورد النوع الاضافي الى  
يعني ان جنس نوعيا الفاضل وهو مطلق النوعية العنصرية نوع اضافي  
بالنسبة الى مطلق النوعية فافهم **قوله** والمشهور انه ليس بعين الخ  
اجاب البعض بما حاصله ان السرر عندهم جوهر مخصوصة متألفة  
على وضع مخصوص فيصدق التعريف عليها بلا شبهة كما هو المركب  
من تلك الجواهر والهيئة الاجتماعية فلا وجود له عندهم لعدم جزئه  
والوجود معتبر في التعريف فورد على جواب المركب من الجواهر والعرض  
الحال فيه فاجاب بان المعتبر في التعريف الوحدة الحقيقية فانها ليست  
محققة في المركب منها ولا يخفى عليك ان مراده من الجواهر المحتملة  
السريرية مع قطع النظر عن الهيئة موجودة يصدق التعريف من حيث  
هي كذلك ولا وحدة حقيقية لها لانها اذا في نفس الوحدة الشخصية  
او في النقطة الشخصية او في الفارق الشخص ليس الا كما بين في موضعه



واستعمال هذا اللفظ في معنى الوحدة الشخصية لو سلم ورويه  
 يرد عليه ان التعريفات ليس للاشخاص **قوله** هو وجوده في موضوعه  
 قيل عليه المراد ان اتصافه بالوجود لا يتم الا بالموضوع لانه من علة  
 بخلاف الجسم لكن فيه ان المنقسم من العبارة هو ان وجود العرض  
 في نفسه ووجوده في موضوع واحد واما وجود الجسم في نفسه وفي غيره  
 فبينهما تغاير في جانب الجسم انما هو بين وجوده وحصوله في الخبر فوجب  
 ان يعتبر الاتحاد في جانب العرض ايضا بين وجوده وحصوله لموضوعه  
 فورد ما نقله من شرح الموافق فان قلت في العرض اعتبارات ثلث  
 وجوده في نفسه مع قطع النظر عن الموضوع ووجوده في نفسه في الموضوع  
 ووجوده لموضوعه قلت في الجسم ايضا كذلك على التفصيل المذكور بوضع  
 الخبر موضع الموضوع فعلى هذا يكون معنى كلام الشارح ان الاعتبار  
 الاول عين الثاني في العرض وغير الثالث في الجسم ولا يخفى ذلك  
**قوله** يقوم عليه مرجع الضمير ينبغي ان يكون احدهما الثالث اذا التقاطع  
 في الكلي يقتضيه كما لا يخفى **قوله** وان كان لفظيا الى اذ مال النزاع في ان  
 هل يكنى التركيب فيما وضع له الجسم ام لا هو النزاع في ان الجسم  
 هل وضع لهذا المعنى او لذلك فلما استحال الاصطلاح من  
 قبل تعين الرجوع الى اللفظة **قوله** كما وقع في الموافق الى قد ظن ان ما وقع  
 فيه رجوع النزاع الى الاصطلاح لكن هذا احتمال في الشرح واخذ ذلك  
 المقصد برفع الاشتباه عن المتن عند المص **قوله** ولا يفرض الى الفرق بينه  
 وبين الوهم هو ان ادراك الوهم انما هو بواسطة الحس فيتوقف عند  
 غاية الصغر المانع من تعلق الحس بخلاف فرض العقل كذا في حواشي  
 حواج زاده **قوله** فللعقل فرض كل شيء الى قبل هذا القول كاذب الا يرى  
 انه ليس له فرض الشخص مشترك كالنكران لا كاذب الا معنى للنزاع في ان  
 للعقل فرض

للعقل فرض مشترك الشخص فرضا غير مطابق ولا يلزم الكلية لان  
 ثبوتها انما هو بالفرض المطابق بمعنى ان لا يقع نفس الامر من وقوع  
 الشركة في الشخص فرض مع منع نفسه **قوله** لا يقال الى هذا وورد على تقدير  
 اعتبار الانضباط ايضا ولا ينافيه دفع المنع اذا احتمال جزء غير معلوم  
 الثبوت كالهيوالي والصورة والمجرات قائم فلم يبين حدوث جميع الاجزاء  
 فافهم **قوله** وايضا سؤال على ما سبق من حصر المركب في الجسم **قوله** اجزاء  
 المعلومة الى اجري عليه الشارح كلامه فيما سياتي من قوله ان المدعى حدث  
 ما ثبت وجوده من الممكنات وهو الاعيان التخيرية والاعراض ولا يبعد  
 ان يكون ايضا ما سبق من قول الشارح من السمو وما فيها والارض وما  
 عليها اشارة اليه اذ من الاجزاء ما على السمو وفي الارض لكن المعلوم  
 بالمشاهدة هو ما ذكر في خالفهما خالفهما بلا وثيقه فافهم **قوله** خطا بالفعل  
 الى ان قيل لا خط بالفعل اذا تماسست بنقطة من سطحها الواحد مع ان الاجزاء  
 المتماسكة اكثر من واحد قلنا الفاصل بين السطح المتماس وغير المتماس  
 خط بالفعل فافهم **قوله** اي مستقيم لزومه اذا تماسست بجزيين واذا تماسست  
 بالاجزاء جاز التوافق فافهم **قوله** يرد عليه الى هذا غفله عن ان كلامهم  
 مبني على تركيب الجسم من اجزاء بالفعل كما اشار اليه الشارح في وجه الضعف  
 في لا يتصور زيادة احد المتصفين بلاتناهي الاجزاء على الآخر ونقصان  
 عنه لجواز التطبيق الغير المتناهي بخلاف الاعتباريات والاضافات  
**قوله** لا يرد اعتراض الشارح لكن يرد بوجه آخر وهو ان امكان الافتراق  
 الى غير النهاية لا ينافي امتناع وقوعها دفعة واحدة بل هو الواقع لاستلزامه  
 احتمال جواهر غير متناهية في الوجود وهو بطلان البرهان التطبيق  
 فلا بد في وقوع الافتراقات الغير المتناهية من اذن غير متناهية  
 استقبالية **قوله** الجسم المخروط هو جسم له سطحان لا احدهما نهاية

الاسعاريات بيا



واستعمال هذا اللفظ في معنى الوحدة الشخصية لو سلم ورويه  
 يرد عليه ان التعريفات ليس للاشخاص **قوله** هو وجوده في موضوعه  
 قيل عليه المراد ان اتصافه بالوجود لا يتم الا بالموضوع لانه من علة  
 بخلاف الجسم لكن فيه ان المنقسم من العبارة هو ان وجود العرض  
 في نفسه ووجوده في موضوع واحد واما وجود الجسم في نفسه وفي غيره  
 فبينهما تغاير في جانب الجسم انما هو بين وجوده وحصوله في الخبر فوجب  
 ان يعتبر الاتحاد في جانب العرض ايضا بين وجوده وحصوله لموضوعه  
 فورد ما نقله من شرح المواقف فان قلت في العرض اعتبارات ثلث  
 وجوده في نفسه مع قطع النظر عن الموضوع ووجوده في نفسه في الموضوع  
 ووجوده لموضوعه قلت في الجسم ايضا كذلك على التفصيل المذكور بوضع  
 الخبر موضع الموضوع فعلى هذا يكون معنى كلام الشارح ان الاعتبار  
 الاول عين الثاني في العرض وغير الثالث في الجسم ولا يخفى ذلك  
**قوله** يقوم عليه مرجع الضمير ينبغي ان يكون احدهما الثالث اذا التقاطع  
 في الكلي يقتضيه كما لا يخفى **قوله** وان كان لفظيا الى اذ مال النزاع في ان  
 هل يكنى التركيب فيما وضع له الجسم ام لا هو النزاع في ان الجسم  
 هل وضع لهذا المعنى او لذلك فلما انشأ احتمال الاصطلاح من  
 قبل تعيين الرجوع الى اللفظة **قوله** كما وقع في المواقف الى قد ظن ان ما وقع  
 فيه رجوع النزاع الى الاصطلاح لكن هذا احتمال في الشرح واخذ ذلك  
 المقصد برفع الاشتباه عن المتن عند المص **قوله** ولا يفرض الى الفرق بينه  
 وبين الوهم هو ان ادراك الوهم انما هو بواسطة الحس فيتوقف عند  
 غاية الصغر المانع من تعلق الحس بخلاف فرض العقل كذا في حواشي  
 حواج زاده **قوله** فللعقل فرض كل شيء الى قبل هذا القول كاذب الا يرى  
 انه ليس له فرض الشخص مشترك كالنكران لا كذا لا معنى للنزاع في ان  
 للعقل فرض

للعقل فرض مشترك الشخص فرضا غير مطابق ولا يلزم الكلية لان  
 ثبوتها انما هو بالفرض المطابق بمعنى ان لا يقع نفس الامر من وقوع  
 الشركة في الشخص فرض مع منته **قوله** لا يقال في هذا وورد على تقدير  
 اعتبار الانضباط ايضا ولا ينافيه دفع المنع اذا احتمال جزء غير معلوم  
 الثبوت كالهياكل والصور والمجرات قائم فلم يبين حدوث جميع الاجزاء  
 فافهم **قوله** وايضا سؤال على ما سبق من حصر التركيب في الجسم **قوله** اجزاء  
 المعلومة الى اجري عليه الشارح كلامه فيما سياتي من قوله ان المدعى حدث  
 ما ثبت وجوده من الممكنات وهو الاعيان التحيرية والاعراض ولا يبعد  
 ان يكون ايضا ما سبق من قول الشارح من السمو وما فيها والارض وما  
 عليها اشارة اليه اذ من الاجزاء ما على السمو وفي الارض لكن المعلوم  
 بالمشاهدة هو ما ذكر في خالفهما خالفهما بلا وثيقه فافهم **قوله** خطا بالفعل  
 الى ان قيل لا خط بالفعل اذا تماسست بنقطة من سطحها الواحد مع ان الاجزاء  
 المتماسكة اكثر من واحد قلنا الفاصل بين السطح المتماس وغير المتماس  
 خط بالفعل فافهم **قوله** اي مستقيم لزومه اذا تماسست بحزبين واذا تماسست  
 بالاجزاء جاز التوافق فافهم **قوله** يرد عليه الى هذا غفلة عن ان كلامهم  
 مبني على تركيب الجسم من اجزاء بالفعل كما اشار اليه الشارح في وجه الضعف  
 في لا يتصور زيادة احد المتصفين بلاتناهي الاجزاء على الآخر ونقصانه  
 عنه لجواز التطبيق الغير المتناهي بخلاف الاعتباريات والاضافات  
**قوله** لا يرد اعتراض الشارح لكن يرد بوجه آخر وهو ان امكان الافتراق  
 الى غير النهاية لا ينافي امتناع وقوعه ما دفعه مانع بل هو الواقع لا يستلزم  
 اجتماع جواهر غير متناهية في الوجود وهو بطل بالبرهان التطبيق  
 فلا بد في وقوع الافتراقات الغير المتناهية من ازمئة غير متناهية  
 استقبالية **قوله** الجسم المخروط هو جسم له سطحان لا احدهما نهائية

الاعماريات بيا



الهوى يا

واحدة وهو خط مدور مشترك بينهما وبين الآخر الذي له نهاية اخرى  
وهي نقطة في رأسه والمركز الذي هو جهة السفلى نقطة في غاية البعد  
عن المحذور موجودة في تحت الارض قائم بها **قوله** ولعل الشارح لم يقل  
قول الشارح وكثيرا اعطى على قوله اثبات الهوى الى لفظة الهندسة  
سرها وخبريق وقع موقع لفظة الفلسفة ولا يذهب عليك ان اغايرك  
بعد ثبوت ان لا دليل يثبت على اصل هندسي واد في له هذا ان عدم العلم  
ليس بدليل لعدم **قوله** واما لانها عرض فيكون التعيين متناولا للقديم  
والحدث **قوله** ولعل ما في الكتاب لا قد يقال ما وقع في شرح التجرى هو  
امكان الوقوع والذكر هنا ثابت بالاستقراء لكن فرق بينهما وبين  
الاكوان لا يخفى عن وحي **قوله** لا الى النهاية اي بالنسبة الى ما قبل المتعاقبة  
فافهم **قوله** نعم يريد الى وتوضيحه هو ان مطلق حركة الفلك قديم على اصل  
الحكماء مثلا ومشرط بعد ما منع وهو وجود شخص قوى يوجب كانه  
عن الحركة فرضا فاذا حدث ذلك الشخص ذلت الحركة واجيب عنه بان  
علة عدم الشخص على ما تقرر عدم علة وجوده فلما وجب استرها على  
الوجود الى عدم الغير القابل للزوال لان اقصى علل العدميات  
ليس الا عدم اقصى علل الوجودات فلم يبق عدم ذلك المانع للزوال  
لاستناع تحققة علة الاولى فلم يمكن وجود الشخص المذكور واستمرت  
الحركة المستندة الى الموجب على الفرض لكن فيه ان عدم علة الوجود  
لا يستلزم عدم الفاعلية فيجوز ان يكون علة وجود الشخص  
هو الواجب بشرط وقت حدوثه غايته ان يتسلسل اجزاء الزمان  
الذي هو من الامور الاعتبارية عندنا ولا يبطل برهان التطبيق  
تسلسلها وابطالها تسلسل عدميات الفاعليات اغاها ولا يستلزم  
تسلسل نفس الفاعليات ولا يلزم هذا فيما نحن فيه فافهم هذا  
المقال

قد يقال على ظاهر هذه الجملة ان عدم الواجب  
اغلا لا يقبل الوقوع قالوا بانه لا يقبل الزوال بل  
والجواب هو ان اقصى علل عدم ذلك الشخص  
فرض اشترط عدمه في وجود الحركة يكون فضا  
العدم لذاته التشرى اليه على الاعدام سلبا لوجود  
الذي يشترى اليه على الوجودات حكم القاعدة  
المقررة وهي ان علة الوجودات حكم القاعدة  
فلما يقبل ذلك عدم الزوال فاعطى الوجود  
منها

المقال وتجب عن ودرة الظلال **قوله** لم يرد سؤال ان الحدوث بالعدم  
لاندرج في السكون لكن يرد كون السكون في جسم حدث في مكان  
فانتقل الى آخره في الآن الثاني جزء من الحركة **قوله** يكون اول الخ يرد عليه  
ان لا يكون الجسم في الحدوث متحركا ولا ساكنا **قوله** في مكان اول الخ  
الصواب حذف القيد كما لا يخفى **قوله** ينافي عدم مطلقا او سواء كان  
قبل الوجود او بعده على سبيل الوقوع والجواز ولا يرد صفاته تعالى  
اذا امتنع اعدامها باستنادها الى الوجوب لكن فيه انه لا يمنع  
اجتماع القدم مع جواز عدمه فيمكن فرض سبق قصده تعالى الى  
ايجاده سبقا فانيا **قوله** بتعين عدى الى الظاهر علاوة على تسليم  
الاشتراك في الماهية فيرد عليه ان يمكن الافار الواجبة من  
المجردات فحاشا وكلا والاتجاه الى القول باختصاصها بالتعين  
الواجبي ليس بشئ اذ لا اثر للعدديات في الوجود فافهم **قوله**  
وجاب لا يقال الاحسن في الترتيب ان يذكر الجواب المفعى قبل التسليم  
لان الجواز سند لمنع وجوب النفي والعلاوة تسليم له بالترتيب على حسنه  
**قوله** فحدث البعض دليل حدوث الحركة دليل حدوث الفلك وهو حدث  
شكل ففسر عليه غيره **قوله** يرد عليه ان يمكن ان يقال قول الشارح فلا يتصور  
قدم المطلق مع حدوث كل من الجزئيات اشارة الى دليل هو انه لما كان  
كل واحد مسبوقا بالغير كان الجميع بحيث لا يشذ عنه واحد كذلك وسابته  
ليس بداخل فيه فانقطع التسلسل ولزم حدوث المطلق الموجود  
في ضمنه فلا يرد لا هذا ولا نعيم الجنان لان عدم انتهائه لا يوجب  
وجوده الى النهاية له بالنقل **قوله** العالم الذي ثبت لا يعنى ان المراد بالعالم  
في قوله والحدث للعالم هو الله الثابت الوجود واعلم ان قول الشارح  
ههنا اي الذات الواجب الا فيه ان الاعلام التي منها هو ما لا يشخص لا افادة

قوله وسواء الذات او الكلام اخر مني على ما في بعض النسخ  
وقيل في بعض النسخ ان كان قد كان نفس الشخص  
في بعض النسخ لا يرد عليه فيه منسج  
اي ما بين الشخص الذي عبر عنه  
نذكر العلم



في علمها فهذا التفسير مما لا وجه له وما يقال من ان المراد المفهوم الكلي  
 فينا فيه ذكر الذات المحلقة بلام العهد الخارج كما هو الظاهر على ان ذكر العلم  
 وادارة المفهوم الكلي لم يقع منهم في تاويل امثاله اللهم الا ان يقال يجوز  
 هنا هو المستحق وقوله وهو الذات الكلام اخذ ذكر بياناً وتعريفاً لذلك  
 المسمى ولام الذات للعهد الذهني والمراد المفهوم الكلي فجارح علمها على هو  
**قوله** على المحدث بالذات الى معنى لو حمل المحدث في قول المص والعالم بجميع  
 اجزائه المحدث على المحدث الذي قالته الحكماء ويجعل احتمالاً لا بعيداً  
 من حيث المعنى قد يكون قريباً من جبرته اللفظية انه اراد لو حمل  
 المحدث على صيغة الفاعل في قول المص والمحدث للعالم على المحدث بالذات  
 لانه هذا الدليل لان المحدث الجائز الوجود محدث بالغير لا محالة ضرورة  
 احتياجه في وجوده الى غيره تماماً لا يساعده اذ فسره بالخارج من عدم  
 الى الوجود واما عدم المساعدة على احتمال البعيد لان سياق كلامه  
 يدل على انه اتخذ قول المص اشارة الى اثبات وجود الصانع ونفي خدشه  
 غيره فلو حمل الدليل على اثبات ان المحدث بالذات اي المستقل هو الله  
 لبقي احتمال ان لا يكون للعالم محدثاً مستقلاً فلم يثبت اصل وجوده  
 بل الثابت هو لو وجد كان مستقلاً ولا ينافي لما قلنا ان وجوده  
 يثبت استقلاله ايضا الا عند من لا مذاق له **قوله** فيلزم التناقض لان  
 القول بانه جائز الوجود قول بكونه من العالم على وجه الشارح ووجه  
 والقول بانه مبتدأ للعالم قول بعدم كونه منه **قوله** الاول طريقة  
 الحدوث قيل لا فرق بينهما الا في اللفاظ لان الشارح حمل كلام  
 المتن على مسلك الامكان بناء على ان علة الحاجة هي الامكان في  
 الصحيح لكن لا يخفى عليك ان اشارة الشارح فيما سبق الى قول  
 المذاهب لا ينافي في ذكر طريقة الحدوث ههنا تبيناً لكونها مسلك

الا يرى ان مجرد اثبات الاستقلال يعني  
 ان المحدث المستقل هو الله تعالى لا يقتضي الى  
 ابطال التسلسل لعدم الاستقلال  
 في الكمالات منها

الجليل صلوات الله تعالى عليه وسلامه وتمسك قدماء اهل السنة  
 مع انه لم يكتف بها وذكر الطريقة الاخرى **قوله** افتقار الى ابطاله اذا تمسك  
 متفرع على الافتقار لا محالة الافتقار غير الاستلزام اذ الاول  
 يكون في الاول والثاني في الآخر **قوله** اشارة الى ما قلنا الى اذ لو قال الى  
 بطلان الى لا فادان البطلان واجب الحصول قبل اقامة الدليل  
 او حين شروعه فافهم هذه الدقيقة **قوله** طرفاً من جهة النوق  
**قوله** كون الواجب معلولاً الى لكونه من الكمالات **قوله** فظهر ان امر  
 الافتقار بالعكس لا يقال هذا مناقض لما سبق لان التمسك في اثبات  
 الواجب ليس الا بدليل بطلان التسلسل غاية لانضم مقدمته فهو  
 افتقار اليه لاننا نقول انه لانضم مقدمته دليل براسه على ثبوت الواجب  
 وجزء من دليل بطلان التسلسل والجزء يغاير الكل وافتقار الثاني لا يخفى  
 على احد **قوله** بجميع المتوقفين على صيغة التشبيه كما اذا توقف كل من  
 زيد وعمر على علة فعلة مجموعهما لما وجب خروجها عنه انقطع التوقف  
 عندها لعدم توقفها وانما فرض بين الشيئين ككفاية **قوله** والمعلول  
 المجتمعة او المتعاقبة الى المجتمعة منها ما توجد كلاهما علة على حدة  
 او علة واحدة في زمان واحد والمتعاقبة ما توجد كلاهما علة على حدة  
 على سبيل التعاقب او علة واحدة بشرط متعاقبة **قوله** لانها مترتبة الى  
 الفا انه يريد ابطال رأي الحكماء على الوجه الذي تقرر عندهم لكن الترتيب  
 لا يكفي في بطلان التسلسل على ما يبرهن ببله شرط آخر مفقود ههنا وهو الاجتماع  
 في الوجود في زمان واحد وما يقال من انه يجوز ان يكون مراده تحقيق  
 تناهي النفوس بما تقرر عند المتكلمين لا الزام الحكماء بما هو مسلم  
 عندهم ففهم ان ضبط الوجود كاف عندهم فلا وجه لنحو الترتيب  
 الذي لا دخل له في عرضه اللهم الا ان يقال ذكر الترتيب التضمن لضبط

اي بالنظر الى الوجود والاعتناء بالنظر الى النفس  
 فان شئت المذكور يتحقق كما لا يخفى من غير ترتيب  
 اي بضبط الوجود يتحقق في النفس من غير ضبط الوجود  
 بشرط ترتيب في الزمان واحد



الوجود توطئة لما بعده من السؤال **قوله** فيجري في مثل الحركات الى ان يرى  
 المتكلمين **قوله** قائل وجهه هو انه يجوز ان يكون بعض الامور غير قابل  
 لتعلق العلم او يقال ان الدخول تحت علمه لا يستلزم احد الموجودين  
 الخارج والذهني ولا نعم امكن الانطباق بدون احدهما اذا اجتماع  
 في الوجود شرط قد برهان هذا الاشكال لا يدفع له وراء هذا المقال **قوله**  
 وذلك لان معنى الخ قيل ان اول كلامه يدل على ان النقص بالعدد ههنا  
 انما هو بمراتبه الممكنة واما قوله وذلك لان معنى الاجواب عن النقص بمراتب  
 الممكنة الموجودة لكن نقى امثال هذا العوج في الكتاب المحتمل وصوله  
 الى الالباب اقدم عجيب وتجا سريه اذ لا يخفى انه لا نقض الا بالمراتب  
 الممكنة التي دل عليها اول الكلام لكن باعتبار قيد اللاتناهي معها وجوب  
 ما من ان ينقطع بانقطاع الوهم وقوله وذلك لان معنى الجمع لا ينقطع  
 مع اللاتناهي وازالة تناقضهما هذا هو الحق في هذا المقام **قوله** يعني  
 ان صانع العالم الى وتوضيحه ان قوله الصانع هو الله بنيد وحدة الشخصية  
 فالمراد بالوحدة هنا عدم شركة الغير في صفة وجوب الوجود ولكن ان تحمله  
 على غير ذلك وهو ان قوله الصانع هو المسمى بلفظه لا يوجب الوحدة  
 فلما وصف المسند بالوحدة علم انه واحد في فردة التصديق هو عليه  
 اذ لا وجه لارادة الوحدة النوعية الظاهر ثبوتها لكل مفهوم فكان  
 المؤدى ان الصانع واحد لان شأن محموله ان يصدق على ذات واحدة  
 فلزم من ذلك ان مفهوم الواجب الوجود لا يصدق الا على ذات  
 واحدة اذ المعرف يساوي المعرف **قوله** قادر ان على الكمال الى الظاهر عدم  
 القدرة التامة الكاملة العادية عن شائبة التعطل واجاب غير الصانع  
 المؤدى احدهما الى عدم الصنع الناشئ من امكن العجز والآخر على عدم  
 القدرة على الترك نقصان ظاهر مناف للوجوب وكذا عدم ايجاب  
 الصانع

اعلم ان يكون في زمان واحد  
 او لا على احدى المتكلمين

الحصر اضافي بمعنى انه ليس في نقض  
 بالمراتب الموجودة

الصفات المستلزمة لجواز العجز فلا يرد ما ذكره في **قوله** والفرق  
 قد عرفت وجه الفرق وتوضيحه ان جواز عدم القدرة على ترك الافعال  
 وجواز عدم الاتصاف بالفعل مثلا في شأن الواجب تعالى سفسطة  
 ظاهرة البطلان لان وجوب الوجود وان لم يكن نفس جميع الكمالات  
 لكنه لا شيرته في جمعها **قوله** النقص وهو الاجمالي وحصوله ههنا ان  
 الدليل ليس بتمام لتخلفه عن الدعوى في مادة تعلق الارادة باعدام  
 الصفات على الفرض **قوله** الخ وهو النقص التفصيل حاصل ههنا منع  
 المقدمة القائلة او لا فيلزم عجز احدهما بناء على ان عدم الحصول للكون  
 الامتناع بالغير ليس بعجز **قوله** لا يمكن في صورة النقص لان تعلقه  
 بنفسه صفة كانت تعلقا ايجابيا سابقا سببا ذاتيا على تعلق آية صفة  
 كانت بشئ من متعلقاتها فافهم **قوله** اذ لا تضاد بين الارادتين اي لعدم  
 اتحاد عملهما فالمراد بالتضاد الاصطلاحى واما تخصيصه بالنفس من بين  
 اقسام التقابل فلا بد وان كان واضح الامتناع الا انه ليس كالاقسام  
 الاخر اذ منقوده هنا وحدة المحل فقط التي هي منقوده ههنا مع زيادة **قوله**  
 عن الشبهة القطعية فمرتب ههنا عند اهل الاعتزال دون قسمها  
 الاخر واما عندنا فلامعنى للشبهة والارادة سوى ما على سبيل القطع  
**قوله** اريد منك الى ان قلت انه لا نزاع في صحة هذا القول عند الفريقين  
 فثبت قسم آخر للارادة عند اهل السنة قلت لفظ اريد عندهم في مثل  
 هذا المقام بمعنى ارجو فلا تعد **قوله** ابتداء الى اي في حال اول وجوده لكن  
 الكلام في التكون فلا حاجة الى هذا القيد اللهم الا ان يكون المراد به معنى  
 الاستقلال كما يدل عليه التأخير قال المقلع ان بطلان تعدد المؤثرين  
 لا يوجب انتفاء المصنوع لجواز استقلال الواحد في اجارته هذا ويمكن ان  
 ان يراد هذه الملازمة الى القطعية بان نعتبر ههنا الوجوب صانعا ووجود

الفرق بين ايجابه تنصاته  
 وبين ايجابه تنعيرها

هو التقابل الاجمالي والسلب والتضاد  
 والملكة وتقابلها تضاد

وهو ما خبر قد ابتدأه وقد باجدها  
 بعض من شأنها التأثر بل ويجوز  
 اعتبار البعد



العالم ليقول التعدد بحكم المكان التامع فلم يتحقق مصنع بناء على ما في شرح  
 المواقف من استواء النسبة بين كل مقدور وبينهما وانما يلتفت اليه الشارح  
 لكونه خلاف اللفظ وخلاف المقصود وهو اثبات توحيد الواجب كما مطلقا  
 اللهم الا ان يقال التأثير في العالم من الخواص اللازمة للواجب ومن ليس  
 كذلك لا وجوب له **قوله** فنعني قوله محصولة تسليم اللازمة التي لا يتبادر  
 اللازم المعبر فيها من لفظ ما يمكن جعله تاليا لها وجعلها احد شيى الترتيد  
 الذي شقه الآخر هو اللازمة المتبادر لادامها من لفظ تاليها بالامكان  
 ترويح ما يتوهم الخصم وترسيخه حتى لا يعيد الالتفات الى جوابه رذيلة **قوله**  
 ويرد عليه ان اذ علم فيينا ان ليس المراد تعدد المؤثر بل على الاطلاق والالاتع  
 الشق الثالث كما لا يخفى **قوله** على تقدير التامع العرضي بان تعتبر التقرير هكذا الوعد  
 الاله وتامع العالم يتكون الى وقدر نفس التامع لا المكان اذ ما يلزمه هو  
 عدم التعدد لعدم التكون كما سبق **قوله** عقلا اي استلزم ما عقليا قيد به  
 لان التعدد بوجبه عادة كالحاكين لكن لا خير فيه **قوله** بان يريد الى ارادة  
 قطعية **قوله** او يفيض بلا ارادة قطعية **قوله** فالحق ان الملازمة قطعية و  
 وتقريره هكذا الوعد مؤثرهما المخصوص طريق تأثيرهما في الاجتماع والتوزيع  
 لم تجد هيتهما المحسوسة الا ان اما الملازمة فليبتلان كون احدهما صانعا  
 بحكم المكان التامع فقول عند عدم كون احدهما صانعا اشارة الى بيان  
 الملازمة لكن لا يذهب عليك ان هذا وان كان توجيهها احسانا مفيدا  
 لقطعية الملازمة الا ان الظامن المساد هو الخروج عن الهيئة التي  
 حصلت قبل والجملة لا تجاوز عن مرتبة الاقتناع لا بتمثيل **قوله** المستلزم الى  
 وهو عدم التعدد واستحالة النظر الى كون ما فرض من التعدد امرا واقعيا  
 في نفس الامر **قوله** مع وجود العلة التامة اي في وقت تغلق ارادة احد  
 الواجبين ببقاء العالم مثلا فان لا نزاع في ان تعلق ارادة الواجب علته  
 التامة

وفيه انه لا ينافي المؤثر من الكمالين  
 كل منهما في نفسه

التامة والواجب الآخر لما جاز منعه بناء على تساويهما في المنع جاز فساد  
 العالم في ذلك الوقت **قوله** بحسب جميع الازمنة الى قد يقال الاستعمال الثاني  
 ايضا لا يتحقق الانتفاء الاستقبال فلا دلالة على المقصود والجواب  
 بان ما معلوم من عدم جواز حدوث الاله ليس بشيى نسيه في الاستعمال  
 اللغوي ايضا كما سيذكره فلا حاجة للعود **قوله** بايجاد شيى الى ان قيل  
 هم قيدوا الشيى بالغيرية كما يدل عليه توصيفه الشارح بقوله آخر ولا يخفى  
 بين الذات والصفات كما لا عينية قلنا المراد من قوله آخر هو نفي العينية  
 فقط كما يدل عليه قول الشارح قبل نقلنا منهم لكان جازيلا لعدم في نفسه  
 فافهم **قوله** يكون نفسا لهم ان يريدوا بكونه نفسا عدم زيادة بحسب  
 الخارج غير منك محال فلا يمكن هذا المعنى في بقاء الاعراض على ما لا يخفى  
**قوله** لكن في دلالة الاحداث الى انها تكون على هذا الانكار ونحن نقول  
 لا خفاء في ان النمط البدعي يعبر المسموعا والمبصر فيدل على ان محدثهما  
 متصف بادراك خصوصيتيهما الواجب في احدهما على ما هما عليه  
 وهو السمع والبصر غاية انهما نوعان من العلم عند الاستشراق لجملة  
 ادراك الاعيان علما وصفات متباينتان له عند الجهر بور فان قلت  
 هل يقول بادراكه تع المحسوسات الثلث الاخر قلت لا بد لنا من ذلك  
 لكن لا نسميه بالاسماء المخصوصة لابتدائها عن الاتصالات ولذلك  
 عد الادراك صفة برسها **قوله** لقيام العرض الى رد عليه بان التبعية  
 في التحيز ليست من اللزوم المساوية لقيام العرض لتخلفها عنه في قيام  
 نفس التحيز بالتحيز والالزم ان يكون للتحيز تحيز فيسلسل وانت خبير بان  
 هذا الرد غلط محض وخطا فاحش لا شبهة في ان تحيز نفس الجسم  
 عرض له تحيز تبعي كسائر الاعراض ولا تحيز لذلك التحيز التبعي لا بالاتصال  
 ولا بالتبع لكونه وصفا اعتباريا والالزم قيام العرض بالعرض وهو بيط

ان زمان الحديث يشير  
 الى انكاره

مع ان الشرح لم يرد بهما منعه

لا بد من تحيز الجسم الى جهة  
 واحدة ولا تحيز العبادات بدو  
 الوجه مستلزم



عندهم كما ان تجزئات ساير الاعراض تبعية للجسم اعتبارا بآيات نشاء  
الغلط عدم الفرق بين التحيز بالعرض والتحيز الذي هو العرض **قوله** لكن  
يعتبر في التحيز اه قيل هذا انما يعتبر في الاختلاء والتحيز والتبعيض  
متراد فان لكن الترادف بحسب اللغة لا ينافي اعتبار الفرق في الاستعمال  
بل يؤيده عدم ذكر الاختلاء **قوله** لكن يرد ان يقال ان اجيب بان الشارح  
حمل المائنة على المعنى المراد منها عرفا وقوله لان معنى قولنا ما هو الابداء  
للمباشرة بين معناها الاصل والفرق ويمكن ان يقال بعد تسليم  
الاستعمال عرفا انه تاويل محض والاقرب ان يصار الى ارادة الخاص  
من العام تجوزا وحمل قوله لان معنى قولنا ما هو الى على بيان عمومها  
ليصح الارادة المذكورة وانما لم يعض على عمومها لان المتكلمين على ان له  
حقيقة غوعية بسيطة **قوله** له نوعان الا في ان القائلين بالبعد القائم  
بنفسه وهم افلاطون ومن تبعه فرقان احدهما قالوا يجوز خلقه  
عن الاجسام والاخرى بامتناعه اللهم الا ان يقال ذكر ما عند الفرقية  
الاولى لا ينافي الغير فافهم **قوله** واما عند اصحاب السطح وهم ارسطاطاليس  
كما بن سينا والفارابي **قوله** في جميع المذاهب اى الثلاثة وهي القول بكونه  
سطحي او بعد موجودا او موهوما **قوله** علو بالنسبة الى وكل منها جرمية  
اضافية واما الحقيقة فالسفل منها هو المركز والعلو هو محدد المودود  
دليل عدم التحيز دليل على عدم كونه فيهما **قوله** ولا يلزم من تعدد الخ  
كما ان تصفهم **قوله** يتقرب اليه بالطاعة اى فيه ومجروا الى راجع الى الله  
**قوله** ومعنى الصورة فيه انه لا ينافي هذا التاويل في قوله عليه السلام  
في وصية بعض اصحابه في الغزو واذا دبحت فاحسن الذبيحة فاذا قتلت  
فاحسن القتلة واجتنب الوجه فان الله تعالى خلق آدم على صورته كما  
لا يخطر بباله ان يكون المراد بالصورة الجمال فالمعنى ان الله تعالى جعل آدم

منظورا

منظورا الاثار جماله المعنوي كما خلقة على صفته فتخصيص الوجه بالحفظ  
لانه ليس بمثابة ساير الاعضاء في ذلك وهذا تاويل حسن لكن لم يظفر به  
في كلام القوم وقد صرح اى في موضع آخر **قوله** والتوفيق ما ينبغي من  
ان المراد المساواة من جميع وجوه مابه المماثلة فمنها لا مجال لادعاء  
ان بين الوجودين مساواة من جميع الوجوه فمن حمل قول صاحب  
البدية بوجه من الوجوه على نفي دليل المماثلة فقد انحرف عن الاستقامة  
بادنى وهم **قوله** غير قابل الز ويمكن الجواب بان الامور لا ع من وجوه  
وامكان وامتناع والتعلق بكل منها واقع الاعند العجز من قبل العالم  
والله منزله عنه فان قلت يجوز ان ينشأ امتناع التعلق من الخصوص  
قلنا لا خصوص للمعدومات قبل تعلق علم الله فافهم **قوله** يعلمها من حيث  
كلياتها الى الضماير الثلاثة للجزئيات لا يقال فاضافة الكليات الى الجزئيات  
لانها عن لبسة لاننا نقول لو قيل من حيث هي كليات لصح بلانزع وجواز  
اضافة لفظ الكل الى جزئية امر واضح فافهم **قوله** مشية الفعل لازمة الى قول  
قولهم الى الاجاب مع الشعور بوجبه لا كما يجاب النار للاحراق **قوله**  
ويدل عليها الى بناء على ان القول بان منادى تلك الصفات حقيقة  
في حقنا في الواجب بطريق الاولى لئلا يكون انقض من امتدفع بان  
كون الذات مبدءا من غير احتياج الى صفة وجودية هو الاكمل لا محال  
**قوله** فلا يتم بذلك غرضهم لان الثبوت بعينه الانضاف لا يوجب  
وجود الصفة البتة **قوله** يا باه الى لا غبار في وجه الالباء المذكور ثانيا  
واما المذكور اولا في ان يجوز ان يكون تخصيص السلب لتبادر  
الوصفية الحقيقية والعلم والتبادر في العالمية هو الاضافة فلا سلب  
قوله وليس بل لازم فيه ان في مغايرة مفهوم المأخذين المتساويين  
المجمل احدهما على الاخر مواطاة تاملا كما لا يخفى **قوله** بيان حكم الصفات



الى الجواب بضمي **قوله** لان المحذور الى الا ان اعتبار طي امور ثلثة تحمل الخط  
 كما لا يخفى **قوله** من اجل البديهييات فثبت عليهم بذلك لكن قد يقال لا غم  
 بداهته فضلا عن كونه اجلاها والافلاستدلال على امتناع انتقال  
 الاعراض يكون لغوا والتوجيه بانه تنبيه ينافي الجلاء **قوله** على ان قوله  
 حاصله انه وان لم يجد في كلامهم التصريح بالمقدمات المتغايرة الا ان قوله  
 شهد بذلك فظهر انهم يقولون بها ويلتزمون ما لم يرد من الكفر **قوله**  
 وايضا ترتيب الحكم الحكم الكفر المشتق هو قوله تعالى او هذا بيان لكفرهم  
 مع قطع النظر عن اللزوم او الالتزام وحاصله ان الآية الكريمة دلت  
 على ان سب كفرهم هو قولهم المذكور اما مجرد اوبعلمهم بلزومه منه  
 او بالترام فافهم **قوله** في الالتزام تعيين وبالجملة ان استدلال بوجود العلول  
 على وجود العلة فان اخضر العلة في الالتزام تعيين ان قولهم قول على  
 وجه الالتزام والافلاخ من ان يكون مجرد العلم باللزوم فتعين ذلك  
 او غير ذلك ان امكن فكذا لك فافهم **قوله** حاشية او طرفية الاعلى  
 والاسفل فان الاثنين مثلا طرفية الاسفل واحط طرفية الاعلى ثلثة  
 فالجميع اربعة ونصفه اثنان وكذا الحال في ساير الاعداد فافهم  
**قوله** اتفقوا اذ لا تخاف ان تعد بعض ما تحت المشرع من الاعداد مثلا  
 جزء اذ ان بعض وعد الكل فاسد لزيادة عليهم بالاختلاف والوحدات  
 فانها لا يتوقف على الاعداد وهو يكتفي من تخارج **قوله** لا يوافق من هذا التمكن  
 اذ هم قائلون بتقديم الصفات ولا يقولون بالقديم بالذات فكلا  
 جانبى الجواب بطل **قوله** والكرامية قال في شرح المواقف قبل هو بكسر الكاف  
 وتخفيف الراء قوله فلا نقض في قد يقال المشهور انه لا نقض في التعريفات  
 بالمحالات نص عليه المولى خواجه زاده في حواشي شرح المواقف اللهم  
 الا ان يقال مرادهم بغير التعريف للافراد المفروضة ايضا **قوله** على ان  
 الاستلزام

وما يقال من ان الما يركب الالف لا على الراء  
 فلفظ نبيه بادي في تمامي مستعمل

الاستلزام الذي اعتبره بين عدى الكل والجزء بان يكون الاول ملزوما  
 والثاني لازما بط الجواز وجود الجزء بدون الكل فليس المراد في الاستلزام  
 من اى جانب كان يدل على ما قلنا على عدم تعرضه لنفي الاستلزام بين  
 الوجوديين لان وجود الذي عده ملزوما في الواقع فالمقصود بهذه  
 العلوية تقوية نفي الاتحاد بنفي الاستلزام على ما لا يخفى **قوله** اذ يجوز  
 ان ينفك الصانع قيل انما ينسب الانفكاك الى احد الجانبين اذ كان موجب  
 الانفكاك حاله وعارضه في الغير من الموجودين لا يوصف بالانفكاك  
 الا ما طر عليه العدم والافلاخ اجهة الى اعتبار الخبر في الانفكاك من  
 الجانبين لان الصانع ينفك عن العالم في الوجود والعالم ينفك  
 عنه في العدم يدل عليه تخصيصهم الانفكاك في الخبر بالعالم بناء على  
 ان المنشاء انفرادية بحيثزده ونحن نقول بما صورته هذا القائل امر  
 استحسان في غير واجب الاعتبار والافلاخ معنى لنفي التغاير بين الموجود  
 القديم الغير المتحيز والمعدوم القديم الباقي على عدمه فافهم **قوله** غير قائم  
 اى لا بالصانع ولا يحمله لعدم **قوله** الاعراض اللازمة كقوة الضحك بالنسبة  
 الى الانسان **قوله** بل امانع اصلا فيه انه تخصيص للتعريف بالاعم وهو غير  
 مرضي على ما مر **قوله** ليسا بموجودين في الخارج اى لا يتصور وجودهما  
 فيه مع كليتهما فلا يرد انهم يقرضوا الخارج للجسمين القديمين مع  
 انها ليسا بموجودين في الخارج فافهم **قوله** ظاهرا وهو ان المحل مدخلا  
 في هذيتة **قوله** خلل قد يقال لا خلل فيه اذ المراد تصوره بدون اضافة  
 المعلولية لكن فيه انه يلزم ان يكون الغيرية مجرد الاعتبار اذ لو اعتبر  
 اضافة ما بين الشئين كانا لا غيرين ولو لم يعتبر لم يكونا كذلك على  
 ان قوله الشارح فيما بعد والحاصل ان وصف الاضافة معتبرة بتم  
 كما لا يخفى **قوله** غير كاف يعني ان الاحسن ذكره ايضا على ان السياق



يدل على انه كاف وفي بعض النسخ لم يرد ذكره في كان الظاهر من افادة  
زايدة لا رد على الشارح كما ظن **قوله** تصحيف فصل الى اي تغير بفصل  
الحرفين ويمكن ان يقال قديح ان بالكسر نافية فلا تصحيف **قوله** على  
ما سبق الى قيل على خير صار بتقدير المضاف اي اذا ان يكون الى **قوله**  
والانتقاض باللازم هو انه لو عول على هذه النسخة لكان التعريف  
المستبطن منه للغير غير جامع وقوله ايضا مصروف الى التحمل **قوله** و  
تعلقات حادثة متناهية بالفعل الى وغير متناهية بالقوة **قوله** يمكن  
الوجود من الفاعل وهو غير الامكان الذاتي **قوله** للتنبيه على الترادف  
او على صحة الاطلاق قبل الفصل بينهما بالحياة دليل المبانية واقول هذا  
على الشارح وعلى تقدير صحة لوجه لذكرها سوى التنبيه بين المذكورين  
على ان التنبيه على صحة الاطلاق لا يتوقف على الترادف بل يكفي عددها  
من الصفات الذاتية فعدده بعيد من العجائب فان قلت في غيرهما من  
الصفات اشترك في هذا المعنى فوجه التخصيص قلت هو كونه على الذكر  
هم نادون هناك **قوله** عند الاشاعة او الجهور منهم فلا منافاة بينه  
وبين دخول بعض الاشاعة في المأولين كما ظن **قوله** ومن تمسك به  
اي بهذا الدليل الدال على مغايرتهما للعلم **قوله** يلزمه القول بسائر الخواص  
الجزئية فيها بلا فرق بين حاسة وحاسة **قوله** يحدث لها لا يقال لاشبهة  
في اتصاف الصفات بتعلقاتها بالحادثة فيلزم كونها محل الحوادث لانا  
نقول لاخلية حقيقة عند كون الحال اعتباريا فافهم **قوله** وبه يدفع  
قول الحكماء وجه الاندفاع هو ان العلم بالوقوع فعليا كان او انفعاليا  
لا عن القسمين وكل منهما لا يصح تخصيصا فليس قيل ان العلم  
بالشيء باعتبار ما يستجد به مخصصا وهو غير تابع للوقوع قلنا  
المراد متبوعه بقرينة الوقوع فافهم **قوله** هو العلم الانفعالي هو على زعمهم  
ما لا يترتب

ما لا يترتب عليه صدور العلوم عن اتصاف به ونفعه خلافا **قوله** هو  
العلم بالصلح اي التصديق بها قيل الاصح اب قد جزمو القول بان العلم بها  
بها قيل الاصح اب لا يكون داعيا الى الفعل ما لم يحصل الحالة السماة بالارادة  
كما اننا نتصور كثير من الافعال ونعلم فيه مصلحة ولا نفعه لكسل وغوه  
على انه لا موجود الا ويمكن تصور وجه احسن منه فوقعه على ما  
هو عليه تخصيص بلا تخصيص وانت خير بان عدم كفاية العلم بالحادث  
الضعيف موصوفه في صدور الافعال لا ينافي كفاية العلم القديم القوي  
موصوفه وامكان تصور كل موجود على وجه احسن مما هو عليه لا يجب  
ان المصلحة في وجهه الاحسن لجواز كون المصلحة فيما هو عليه وهذا يكفي  
مخصصا والحق انه لا يخلص الا ببيان تساوي طرق فعل ما كما اشار اليه  
**قوله** هذا التفسير ارادة الواجب قيل فيه تأمل اذ المراد انه لوضع اطلاق  
المريد عليه بجمود ذلك الصح اطلاقه على الحادث وانت خير بان ظاهر  
قوله السائل يلزم الى لا يساعده هذا المقصود ولو سلم فليس المراد  
بجمود سلب الاكراه والتمويل سلبهما عن الله تعالى كما يرشد اليه  
العبارة والافتقار الى ارادة على الشعور بما اخفا فيه **قوله** لا يصلح  
مخصصا الا ان يقال يجوز قيام فعل مقام فعل اخر من الارادة التفضية  
للتزجيح **قوله** للعلم اليقيني لا للعلم المطلق الى قيل عليه المحذور بوقوع نسبة ما  
مع علمه بارتفاعها مثلاً يجد في نفسه معنى ايجابيا ليس يقينيا ولا ظاهرا  
ولا شكاف القول بمغايرته للعلم اليقيني دون سائر اقسام العلوم غفول  
عن قول الشارح ويعلم خلافا ولا يخفى عليك انه لا يثبت بجمود كونه  
مغاير للثلاثة مغايرته للتصور ولا يلزم من قوله بل يعلم خلافا ان يكون  
عدم العلم وعلم الخلاف في مادة واحدة على ان طعن ذكر النظر والشك  
لا يوجب القول باحتمال الاتحاد اذا اراده من المحصر بانما هو الاضافي



المقصود منه عدم الدلالة على مغايرة التصور كما ينهم من تعليله فالاجزاء  
عليه المؤذن بالتعصب عجيب وغريب **قوله** قياس الغائب يعني انه يجوز  
ان لا يكون الكلام النفسي الذي سيستدل على ثبوته له في كالتأثير لنا  
فلا يلزم من مغايرة كلامنا العلمنا مغايرة كلامه لعله فسقط ما قيل  
من انه لا يريد لان ما ذكره تصوير للكلام النفسي لحقا، فيه وليس  
ببرهان على ثبوته فافهمهم **قوله** محار الاقهار من حاريج حجة **قوله**  
فليس ذلك عين مدلول اللفظ الخ قيل هو من كلام القوم بمراحل  
لكن عدم كونه عين المدلول الطاهري كما هو المراد والتبادر من كلامه  
لا يستلزم ان لا يكون مدلوله اصلا على ان قوله تعبيرات عن معنى واحد  
يرشدك الى انه مدلول ايضا فلا عدول عن داي القوم الا عند العاجز  
عن جودة الفهم **قوله** تعبير عن الحالة الخ والتفصيل هو انه اذا قصد  
من بصدد الامر التعبير بصفة وجد في نفسه حالة هي موجودة في الخارج  
عندهم كالعلم مغايرة له لما سبق سماة بكلام نفسي سواء انضم اليها  
ارادة المأمورية او لا ولا يرى ان الله تعالى امر الكفرة المكلفين بالايمان  
مع انه لا يريد منهم فلو قلنا انه ليس بامر حقيقة لزم لنا ان نقول  
بان عدم امتثالهم ليس عصيا ناحقيا يرتب عليه استحقاق  
العذاب فمن لم يفهم مال مقالة المخلص الى بالعجايب التي لا يتفوه بها  
عاقلة **قوله** مغايرة للعلم اي على زعم الشارح وان اورد عليه وار دافهم  
ولا ينحرف عن المقصد بادنى وهم **قوله** لا بد في التوفيق الظان يقال  
ودفع التدافع ان الشرع المذكور في التلويح هو الاسلام المتوقف بثبوته  
على المعجزة التي هي الالفاظ القرآنية المنظومة على وجه البلاغة البالغة  
الى الذروة ولا شبهة في وجوب اطلاق الكلام عليها والموقوف على  
الشرع المذكور هو الكلام النفسي فان قيل التوقف على الالفاظ  
توقف

وقال الاعتراض انه لا يصح  
المطلق الكلام النفسي كما ذكر  
منهم

توقف على النفسي لانها قابلية قلنا عدم قول المعتزلة به مع قولهم  
باجازها يدل على عدم الاستلزام عقلا فافهمهم **قوله** من التحمل بناء  
على ان النظم في سلك الصفات يدل ظاهر اعلى ان المراد منه ما هو  
الصفة التي هي النفسي لكن فيه احتمال دفع آخر وهو ان يكون المراد  
بما في التلويح من الشرع مجموع الشرعيات فلا دور في تدفق الطائفة  
على الطائفة باعتبار تدفق الاجزاء على الاجزاء فافهمهم **قوله** هذا قول  
الحناابلة وبالجملة ان في كلام الشارح لفا ونشرا غير مرتب وهو ما عطف  
احدهما على الآخر من الطائفتين القابلتين وكون الكلام عرضا  
وما عطف عليه من العرضية مع القدم والاول للثانية والثاني للاول  
فافهمهم فانه نفيس **قوله** صفة شخصية اي واحدة بالشخص والتكثير  
اعتبارية **قوله** لانه كلام مخصوص اي مقيد بوصف كلي **قوله** ولو سلم  
فجعل البعض الخ قيل في امكان ادعاء كل الى كل باعتبار نوع الاستلزام  
بعد لا يخفى عليك ان لا بعد في استلزام الكل الخبر على ما قرر الشارح  
فيتحد الكل بالخبر على الفرض فعند رجاء بعض المتحدثات الى بعض دون  
بعض بعيد ليس الا من يخص التعصب او عدم التفتن لقوله ولو سلم  
فافهمهم **قوله** في كونها سنا قيل لاسفه اذا فرض ان الصادق قد اخبر  
بولادة ولده ونحن نقول موجب السفه استعمال صيغة الخطاب بلا  
مخاطب سواء تحقق وجوده بعد اولا والكلام عليه مكابرة لا يخفى  
**قوله** تنبيه على الترادف فيه ان القرآن خاص بالقرآن وكلام الله يعم  
وسائر الكتب المنزلة فلا يراد في الترهيم الا ان يقال ان القرآن النفسي  
عام ايضا الادون ثبوته شرط القناد **قوله** يريد به الصفة بحسب اللغة  
يرد عليه ان المناسب اذا ان يقول بدل قوله تعالى عن ذلك على اكبر  
ولم يصح ذلك لغة لكن قد يقال مال كلام الشارح انه لو كان بمعنى الاجزاء

بلغ



لزم ان لا يتنزه الله تعالى عن حمل الاعراض عليه كما لا يتنزه عن حمل صفاته لكن التالي بضرورة ان كل عاقل يفرق بين الاعراض والصفات سواء قال بالتوفيق او لا فظهر منه ان حمل المشتقات بمعنى قيام المأخذ فافهم **قوله** يرد عليه ان هذا جواب آخر يعني انهم يجيبون هنا بطريقتين واحتمال المصلح انما هو الاول وظاهر كلام الشارح يشير الى الثاني فمن اول وادعى خفاءه على المعترض فقد غفل عن ذكره الدال والمدلول في الجواب الاول على انه لو اعتبر التأويل لا تعد الطريقتان وورد ايضا ان التأويل ليس باولى من التأويل فافهم **قوله** منقول لا مشترك التزم بعضهم انه منقول عرفي وعدا احتمال الاشتراك وهما لكن المشهور ان المنقول باعتبار الهمم يتأخر عن الحقيقة والمجاز فاحققة رح هو الجواب الصواب ان قيل لا جواب فيما حقه من لزوم التجوز قلنا لم يلتفت اليه لما افاده الشارح حيث اعتبر الوضع فافهم **قوله** ان كان اسما لذلك الشخص قد يختار هذا الشق وينع لزوم التثنية لجواز ان يكون قرأتا اظهارة لا ايجادا فلا فساد في حدوث الظهور ولعله هو التحقيق في هذا المقام وان ذكر في الجواب غير هذا **قوله** فيصيح نفيه عنه قيل ان اريد السلب يمنع صحة بين العام والخاص وان اريد غير يمنع البطلان لكنه لا يلزم عاقل ان لا يسمى الخاص القايمة بذاته نعم بالقران وسمي به العام الموجود في اى موضع كان فافهم **قوله** بلع لمع الا قيل المراد عدم ترتيب الاجزاء في الوجود لا سلب الهيئته التاليفية فلا اشكال ولا يذهب عليك انه اذا تلفظ ثلثة نفر مثلا حروف ملع كل منهم واحدا منها دفعة بحيث يسمع منهم الحروف بلا ترتيب فلا شبهة في انه يلزم انتفاء الهيئته التاليفية في الوجود ويحمل اللفظ لمع كل من ملع واملع والحاصل ان الوجود الذي ينشأ في الترتيب الوضعي الا في النقوش المكتوبة او المتخيلة والكلام ليس بها

**قوله**

**قوله** ولظهور بطلانه مرجع الضمير القيام بالغير **قوله** يرد عليه ان لزوم وجوبه ان المراد لجواز الوقوع في وقوع تلك الاطلاقات من اهل اللغة **قوله** وقد اشترنا الى ماله وعليه اي فيما سبق من بحث عدم زيادة بقاء الصفات فليست فيه **قوله** ولا استحالة في سبق ذات الشيء على وجوده قيل عليه تجويزه سد باب اثبات الصانع لكنه وهم اذا السد في تجويز كناية تلك الذات في الوجود من غير احتياج الى الغير والامر ليس بذلك **قوله** كأنه اراد ما عدا الخ قد يقال كل من الوجوه ليس بمثبت الازلية الصفة الوجودية غاية ان الوجه الثاني ثبت الازلية مع قطع النظر عن قيد الوجودية فلا وجه للاخراج عن الازلية وانت خير بان الوجوه سيقت لاثبات الازلية لكن دلالة التثنية عليها متسرعة على وجودية السبق لا الثاني **قوله** فكيف لا يكون صفة اخرى قيل المعنى الذي هو مبدأ صلاحية التأثير بالنسبة الى مقدورات الواجب نفس القدرة والازالة وبالنسبة الى صفاته نفس ذاته المتنازعة بذاتها عن سائر الذات فلا يكون صفة اخرى واقول وصفه بغير ذاته في الازل بانه الخالق ينشأ في هذا فلا يحصى عن ارتكاب مبداء اخر وادعاء الفرق بينه وبين سائر الصفات بوجوديتها وعدميتها تحكم لا يخفى ولعل هذا هو الذي سمجعه على الانكار بالنسبة فافهم **قوله** وهذا هو الانسب بالمشي قيل فيه ان تعلق التكوين هو الاجاد والخراج وسيجيء انه لا يتحقق بدون الكون ولا يذهب عليك انه ليس عين التعلق بل هو اضافة حاصلة منه ولو سلم فتقيد القوة **قوله** الزائيا فلا يجب التحقيق في جميع مقدماته **قوله** ويمكن ان يراد بالفعل الا هذا هو التحقيق اذا الفعل والخلق وغير ذلك شايح الاستعمال في نفس الصفة فافهم **قوله** جواب التسليم الاول بل الثاني جواب الاول هو ان امتناع الانكار من جانب لا يجب

يرشد اليه ان التعلق وصف التكوين واليجاد وصف الوجود



العينية وجواب الثاني ان الصفة التي بينها وبين موصوفها جواز  
 الانفكاك ولو من جانب غير لا غير **قوله** اما لغوي لا وجه للشق الاول  
 بعد ثبوت قدم التكوين سابقا **قوله** لانه قديم بدون التكوين قد يقال  
 هذا مشترك بينهما اذ الكلام على فرض العينية **قوله** باحتمال الواسطة  
 قد يقال ان الوجوب جامع للكمالات وكون الاختيار في المخلوق دون  
 الخالق ينافي به وبالحكمة بعد دلالة نظام العالم على ثبوت الاختيار  
 ولا وجه لاعتباره في الوسط دون الواجب فافهم **قوله** قائل به لانهم  
 باشر واقامة الادلة على عدم الجواز فلوا في الذهن عن الجواز رأسا  
 لما باشروها **قوله** كون المروق مبصر قد يقال يقتضيه كون شيء ما هناك  
 مبصر هو اما نفس الموصوف او بعض الاوصاف وبهذا يتم الاستدلال  
 واما قيل من انه ليس باستدلال بل تنبيه فجز محض فافهم **قوله** يريد عليه  
 ان التحيز قد يقال المراد من الرابع المسلوب هو التوهم عليه فاهنا  
 الاعتراض الى ما سيورده الشارح رحمه من النظر **قوله** وفيه نظر بنا  
 على جواز الاشتراط بشيء من خواص الوجود **قوله** لان التأثير لا يقال  
 سببي ان المراد من العلة هنا هو القابل للرؤية فلا وجه لهذا التعليل  
 ولا معنى لادعاء كون القبول والتأثير امرا واحدا لانا نقول العلة  
 القابلة للرؤية علة لصحتها فلا غبار وما يقال من ان الصحة عدمية  
 لا يقبل الاثرية قد فوج بان المراد من التأثير كون الشيء مدارا  
 للاثر **قوله** جواب لقوله وتوضيح الجواب عن الاعتراضات هو ان  
 المراد بالعلة المدار الذي يدور عليه اتصاف الشيء بصحة الرؤية  
 ولا شك انه وجودي واحد مشترك فيكون وجوده بايندفع  
 الاول والثالث وبالوحدة والاشترك يستقطب الآخران الثاني بالاول  
 والرابع بالثاني **قوله** وهو لا يدفع ساقط على ما عرفت **قوله** الطريق  
 المذكور

المذكور يعني الوجه الاول **قوله** ويستلزم استدراك وهذا ما بعد  
 من اللوازم مبني على كون هذا الكلام عدولا عن الطريق المذكور  
 لكنك قد عرفت ما فيه **قوله** يكفي ان يقال هذه الكفاية لا يضر تقرير الوجه  
 على وجه التفصيل اذ تعيين الطريق ليس من ذاب المناظرة **قوله** رد  
 بان مفهوم الهوية يمكن ان يقال المراد بتعلق الرؤية بالهوية المطلقة  
 تعلقه بالشيء المتصق بها وحاصله تعلقه بالموجود باعتبار وجوده  
 المطلق كما يدل عليه ان المدرك هو الموجود لا باعتبار خصوصه  
 ولا يتضح فيما قلنا كون الوجود الخاصية عين الماهيات اذ القائل  
 به لا يتكسر اشراك الكون في الاعيان وهذا القدر يتم المرام وهكذا  
 ينبغي ان يفهم الكلام **قوله** منقوض بصحة التمسك وتقريره ان هذا  
 الدليل ليس بصحيح يجمع قد مات له لاستلزامه الحق وهو صحة التمسك  
 البارد تعا عن ذلك **قوله** يصح ان يقال قيل عليه صحة ذلك لغة ممنوعة  
 والمقصود التمسك بالقواهر وانت خبير بان كلام على السند ان  
 السند اذا لفظ ان قوله يرد الحق لمنع لظنية المقدمة القائمة والمعلق  
 بالتمكن ممكن اللهم الا ان يبين المساواة او يدعي كونه معارضة  
 لدليل تلك المقدمة **قوله** لمن يخاطبه المنصوب راجع الى من فاعل  
 الفعل الطالب فافهم **قوله** هو العلم بهوية الخاصة قيل في الجواب  
 ان اريد بالعلم بها انكشافها انكشاف المشاهدات فهو الرؤية  
 بعينها وان اريد به نوع آخر فلا بد من تصوره وانت خبير بان  
 المراد الانكشاف التام بالعقل لا بالبصر والرؤية هو الثاني لا  
 الاول **قوله** والخطاب لا يقتضيه لا يتوقف الا على العلم بالمخاطب بوجه  
 فان من يخاطبنا من وراء الجدار يكتفيه العلم ببناء بوجه فافهم  
**قوله** للمعتبر ان يقولوا ليس لهم هذا لان ما نقول به من الانكشاف



وان صح حصوله لا بالبصر اذ يجوز رؤية اعمى الصين بقية اندس  
الا انا ذهنا الى صحة حصوله به ايضا وهم لا يقولون به فافهم **قوله**  
لاشتماله على معدن كل نقص قيل المدح بجملة لا ينافي الذم باخرى  
ولا يذهب عليك ان جهرية المدح قد يخرج عن شانها بالمقارنة  
ببعض النقايب والانكار مكابرة **قوله** ولو في حال المباشرة قيل  
عليه عدم العلم في تلك الحال لا ينافي الشعور فان الانسان اذا  
راول عملا قد لا يتشبث ذلك في ضميره لقلة التفاته وانت خبير  
بانه يسهل ان لا يقدر على التفصيل ولو توجه اليه بالتفات كثير  
فاندفع الاشكال فاياك والضلال **قوله** بمعنى المفعول فيكون  
ما تعملون في الالية الكثرية بمعنى المعمول وهو الحاصل في المفعول  
وحاصله ارادة الحاصل بالمصدر **قوله** ثم يحمل الاضافة اعتبار  
هذا الحمل ولو في مال الالية لا بد من ذلك اذ المدعى انه تعالى خلق  
بجميع الافعال العبادية **قوله** يعنى هذا العموم صرح به الشارح  
ايضا في مادة الموسولية فافهم **قوله** خلاف الظاهر عدم  
الاختصاص **قوله** اشارة الى خطاب التكوين وانما لم يحزم الشارح  
به لاحتمال ترادفه للقضية **قوله** ولا من ساير الخيالات كحيثية  
كونه كزائلا **قوله** اختار الشارح وانت خبير بان تعبير الشارح  
الكل بالمقضى يشعر بعدم جواز الرضاء من حيثية كونه مقضيا  
الحق انه انما يريد النهي عن رضا كسبه وقضاء الله تعالى متفرع على  
عمله التابع للمعلوم فافهم **قوله** وقد لا يجامع في ايمان المؤمن  
بجامع وفي ايمان الكافر لا اذ لا يخفى ان فيه ترك التعرض مع انتفاء  
تعلق الارادة **قوله** اعلم ان المؤثر وحاصله ان فيه ستة مذاهب **قوله**  
من ذكره وهو انما تصرف له تعالى فيما هو خالص حقه وماله انه لا استحقاق  
فيها

ولعل قوله فقام اشارة  
اليه منهم

فيها للعباد فافهم **قوله** وقد حصل في السؤال لاحاجة الى هذا الفرق  
اذ لا يخفى ان السابق اعترض على المقصود الذي هو نفس التعميم  
وهذا الكلام على اذلة الاختيار متفرع على التعميم فافهم فانه قد خفي  
على الناظرين **قوله** لان اثر الارادة حادث يعني على ما هو المشهور عندهم  
وان جاز ان يقال يجوز ان يكون سبق الارادة على المراد ذاتيا **قوله** فليست  
لعل وجه التأمل هو ان بين العالم التابع ومعلومه التبوع شبهة النسبية  
والنسبية فلا بعد في استلزام السبب للسبب فافهم **قوله** فيلزم  
الجبر اذ صرف الاختيار الى احد الطرفين من الله عندهم كما ان الاتصاف  
باصله منه **قوله** لا يستلزم الجبر اذ على مذهبه ان صرف الاختيار الى  
الجانب المختار يصنع منه تعالى من العبد وان كان اصله بخلافه **قوله**  
توجيه النقض بالعلم اذ تعلقه قديم **قوله** فبني على اذلية اذ لو حدثت  
لكان الفاعل متمكنا من الترك حاصل صدر من الفعل منه فان قيل  
اذلية تعلق العلم بنا في هذا التمكن فثبت الوجوب من جهرته فلا حاجة  
الى اذلية تعلق الارادة قلنا الكلام في ثبوت الوجوب من جهرته تعلق  
الارادة وما قيل من ان الوجوب من هذه الجهرية لا يتوقف على اذلية  
كما في افعال العباد فوهم محض لا يمكن العبد من تركه حال صدوره منه  
واما افعاله تعالى اذ اعتبر حدوث تعلق ارادته فيها تمكن من الترك  
حين ما صدرت فافهم فانه نفيس **قوله** وقيد بحجاب اي عن النقض  
بالارادة **قوله** بالترك اي بترك ايجاد حادث ما **قوله** وليس قبل  
تعلقها الا قد عرفت ان لاحاجة الى هذه المقدمة **قوله** بمعنى انه اي  
ان تعلق ارادة العبد بالفعل **قوله** وهو غير المقصود اي فقد اكتساب  
الفعل **قوله** يقتضى ان يوجد اذ قصد استعمال المعلوم غير مفعول **قوله**  
ثم ان تقدم الشيء فعلى هذا يجوز ان يتصف قصد اكتساب الفعل

مطلبا لزوم الجبر على مذهب الاشعري  
وعدم لزومه على مذهب المعتزلة



السابق على وجود القدرة بكونه قصد الاستعمال بعد وجودها فافقه  
ما اعتبره من القصد بل لا محذور **قوله** في لا شركة اي لعدم الانزاد  
**قوله** لان كلامه منع لعدم الانزاد **قوله** على ان منع كونه اقيم **قوله**  
من شأنه التأثير اذا القدرة الحادثة من حيث هي قدرة لها قوة  
التأثير قطعا الا ان استقلال القدرة القديمة يمنع عنه عن الخرج  
الى الفعل **قوله** تدفق تأثير الفاعل عليه المراد من الفاعل من له هذه  
القدرة وهو العبد فلما كان فاعلا بالقوة لعدم خروج تأثيره الى  
الفعل كان شرطه ايضا بالقوة **قوله** وقوع الفعل بلا استطاعة  
اي مؤثرة في الكسب وقوع الفعل بلا هذه خلاف ما يقضيه بالضرورة  
فاندفع ما اورده **قوله** ان لا قدرة قيل الفعل اصلا رجا يقال للنعنة  
هي المستحبة للشرائط المعبرة في الكسب لكن الاستدلال بعدم  
بقاء الاعراض لا يساعد كما لا يخفى **قوله** وصفا اعتبارا يارد عليه  
بما ظاهره يشعر ان المركب من الوجود وغيره لا يؤثر في شيء وكونه  
عدميا فلا يجوز كون ذلك الوصف جزءا من القدرة فيعود الى استكمال  
الشرائط لكن لا يذهب عليك ان التأثير هنا اغا هو في الكسب وهو  
اضافي واقضاؤه وجود مؤثره **قوله** بها اشارة الى التأثير الاجازي  
وقوله او معها الى التأثير الكسبي **قوله** لا اشكال اصلا في اجزائه  
على مذهب الشيخ اذ القدرة الحوادث المقارنة هي باجموع الشرائط  
بحيث لم يبق هناك مانع سوى القدرة القديمة القوية وغير المقارنة  
غيرها وبالجملة لا يجب تعميم التأثير فافهم **قوله** بخصوصية ذاتية  
دفع ما يقال من انه ليس جعل احدها صفة للآخر او من عكسه **قوله**  
كونه الا وهو الهيئة الحاصلة للمكلف عند سلامة اسبابه واطلاق  
المصادر على الهيئات التابعة لها مساحبة شائعة **قوله** مناط خلق  
وحاصله

وحاصله لا انفكاك بين السلامة والقدرة عند المباشرة فوضعت  
موضعها **قوله** ومن لا يقول به تكليف ما لا يطاق **قوله** لا يبعد ها اي  
الثالثة **قوله** على الاطلاق فيكون ما ليس في الواسع اعم من المحتنع  
والممكن الغير الممكن من المبعد عادة وكون النوع في جواز الاستلزام  
في كل من قسميه اذ العموم لا يستلزم الشمول **قوله** وفيه بحث  
لا يخفى عليك ان مال السؤال انه تكليف جميع التقضين وهو التقضي  
والتكذيب وحاصله البحث دفع لقوله واذا كان ما وجد من نفسه  
خلافه مستحيل الا وهو لا يسمي ولا يغني عن جوع والحق في الجواب منع  
تكليفه بالجمع بينهما لجواز ان يكون الاخبار بالختم على الكفر مبنيا  
على ثبوت اختيار الكفر على الايمان الاجمالي في علم الله فافهم **قوله**  
مع اننا نعلم جواب عما يقال ان الدليل لا يدل على ان لا يصنع للعبد  
في المتولد فيه **قوله** ولولم يقبل الجواز في تلخيصه هو ان التقضي موزع  
في وقت معين بسبب معين ولولم يقدر كذلك لجاز ان يغير السبب  
او الوقت في التقدير **قوله** قلت لا يخفى ان مضمونه لا يرتضي الذوق  
السليم لجواز العطف على الجزئية لكنته هي ارادة ان سبق القضاء  
جعل التأخر عن الاجل كالقديم المستحيل عند مجيئه فافهم فانه  
لطيف **قوله** بتعدد الاجل الخ قد يقال عمره ليس الاسبوعون غايته  
ان العلم الاولي تعلق بفعله فيما لا يزال فقد الاجل بحسبه فلا تعدد  
**قوله** بصدده اي بصدده ان يكون رزقا قبل الاتفاق مع حرمة ما اشارة  
الى كونها رزقا عندهم عند ارتفاع الحرمة عنها فافهم **قوله** فلم ياكل  
حلالا ولا حراما قد يقال لم يقدر له قابلية الرزق فيه فلا بأس بمنع  
الرزق عنه واما المعر المقدرة تلك القابلية فيمنع الرزق عنه لا يليق  
بالكفر **قوله** فنوات متابلة اذ خلق الاهتداء ووجدان العبد ضالا

ولا فرق بين اليدين وسائر الكفوف  
والكفوف في التقدير مطلقا فافهم



او تسمية يجوز اجتماع الاول منها مع الاخيرين ويحتمل ان يراد في  
يكون بمعنى خلق الاهتداء **قوله** مخلوق في الهداية بعضهم مرادى  
وبعضهم لا **قوله** الا بالحصول الاهتداء لا ببيان طريقه **قوله** نعم التمكن  
عام اى الاستعداد موجود في كل شخص وتخصيص البعض بالمدح  
به يدل على ان المراد بالهداية في قولهم فلان مرادى نفسهم بالاستعدادها  
لكن هذا جواب آخر لما يقال غير مناف لما ذكر من البحث في جوابه السابق  
فافهم **قوله** ينافى التفسير بالخلق ولهذا قيل معناه ثبتنا على  
الهداية الحاصلة فافهم **قوله** وان اعتبر جانب علم الله الخ ان اوجب  
بان من مات طفلا لم يموت الا في زمان الموت اصلح له فيه لان الله  
يعلم انه لو كبر لفضل لورده عليه الكافر الذي مات حال كبره وذلك لو دل به  
ولا معنى لطلبه الخ فكان قوله الشارح ولما كان له منه قولاسديدا  
فافهم **قوله** على ان عدم المغفرة اصلح حتى يكون هذا الكلام دليلا  
على تجويزهم ترك الاصلح اذا اقتضاه الحكمة والتفصيل في هذا المقام  
على وفق المرام هو ان يحصل قول الزكشى لا خروج المغفرة المستوجب  
للتعذيب عن الحكمة ولا دلالة فيه على اصلحية الجواز ان يكون وجوب  
ناشيا من الاستيجاب المذكور لا منها ولو سلم انه ناشى منها فخص  
كلامه انتقال وصف الاصلحية الى المغفرة المستحيلة على تقدير وقوعها  
بناء على جواز استلزام الاحمال الاخر فليس فيه تجويز ترك الاصلح ولو  
سلم ان ليس معنى كلامه هذا الانتقال على ذلك التقدير فتجويز ترك  
التعذيب الثابت على وصف الاصلحية على تقدير المغفرة المستحيلة  
لا ينافى استحالة ولو سلم المناقاة فهو مذهب بعضهم والكلام  
مع الجمهور لا معهم **قوله** فيجب عليه اى عقلا **قوله** في الخصوصيات اى  
لا يجب في رعاية الحكمة خصوص فعل الجواز قيام غيره مقامه **قوله**  
غير الوجوبين

20  
غير الوجوبين وهما استحقاق تاركه الذم ولزوم الصدور **قوله** وجوابه  
يعنى ان في كلامهم ما يدل على تشبيههم هنا يدل الفلاسفة فاذا ذكرته  
من المعنى المتعارفين فليس من تضاهمهم **قوله** بعض المعتزلة الفلاسفة  
ان الترك في قولهم ايضا صحيح بالنظر الى ذاته فارجعه الى قول الفلاسفة  
كما سبق فافهم **قوله** وقوله تعالى ويوم القيمة لا وجه لتغيير عبارة الآية الكريمة  
لعله سهو منه **قوله** دليل على ان العرض قبل الخ فيه ان العاطفة لا تدل على  
الترتيب اللهم الا ان يقال المراد الاستدلال بالنعوى **قوله** نوع من الحيوة  
ويجوز ذلك في الاجزاء المتفرقة والمجموعة عندنا لعدم اشتراطنا البينة  
لها فغيرها بانها قوة تتبع اعتدال النوع على ما في المواقد انما هو بالنظر  
الى الحيوة المعلومة الوقوع فافهم **قوله** وقت الحدوث مشخص خارج اذ  
يلزم تبدل الاشخاص بحسب تبدله **قوله** وثانيا جواب باختيار الشق  
الثاني كما ان المختار في الاول الاول **قوله** هذا خلف لان المتوسط يقتضيه  
الاثنيتية **قوله** وقديما حاصله منع التخلل بين الشئين ونفسه  
بتحصيل الاثنيتية **قوله** وايضا لو تم نقض اجمالى لاستدلالهم بتخلل  
العدم فافهم **قوله** وفيه بحث اى في قوله قديما جواب **قوله** ثم لا يخفى جواب  
عن النقض بالفرق بين اللقامين **قوله** فلا تخلل في الشخص الباقي فيه  
ان العدم لم يقطع الاتصال حالة الابتداء بحالة الاعادة في الشخص  
الباقي جزء الزمان الواقع في الخلال قد قطع اتصال سابقه بلا حقه او  
اعتبار الاتصال بالواسطة في الباقي لا يبيد اذ القاطع في المعاد هو زمان  
العدم ايضا ويمكن ان يقال الوجود المستمر لا كالوجود المقطوع استمراره  
بالعدم فافهم **قوله** ليحصل الجسم يعنى ان الحكمة في خلقها هو هذا **قوله**  
للروح المتعلق به فديقال الكلام في جعله متعلقا بما لم يقص به لاجل  
التعذيب فافهم **قوله** قائم اشار الى ان اتحاد اجزاء الجسد ليس



بلازم للاعادة اذ يجوز ان يخلق الجسد لا من الاجزاء الاصلية للبدن  
 فافهم **قوله** والحوض في الموقف قد يقال يجوز ان يخرج الله تعالى  
 من الجنة للاستفاد يومئذ ثم يدخله **قوله** قلت يمكن ان يوحا صله  
 ان يجعل بمعنى التصير الذي ذكره تبارك ومنه التمكن لا التمكن بالفعل  
 والتمكن لازم الوجود فلا يتأخر عنه فلا فرق بينه وبين ما سبق من معنى  
 الجعل في الدلالة على انها سوف توجد **قوله** واما الحمل على التمكن بالفعل في  
 جواب عما يقال من انه لم يحم عليه حتى لا يفيد الآية مدعاهم لعدم  
 لزومه الوجود فافهم **قوله** اذ المراد بالشيء هو الوجود الخ يعني لو تم  
 هذا الدليل لدل على عدم خلقها يوم القيمة ايضا لكنه قد يقال المراد  
 كل شيء في الدنيا فافهم **قوله** فلا ينقطع النوع اصلا في الاعتبار الاول  
 انقطاع ما بين المثليين **قوله** اي المقصود منه وهو ترتب الآثار المطلوبة  
 منه عليه **قوله** فساير انواع الكفر كالانكار بالحشر وعذاب القبر  
 وغيره **قوله** النفاق كفر مضمّن فلا يخالفه من هذه الجهة لكن فيه انه  
 مخالف من جهة اخرى وهو القول بكفر اهل الكباير فافهم **قوله** واد  
 في التعليل ذكر ذلك في شرح جامع البخاري للكفر ما في **قوله** والجواب  
 ان الحكم في حصول هذين الجوابين تخصيص كلمة من بالكفار او ببعضه  
 فافهم **قوله** محمول على الترك يعني اما ان يؤول الترك **قوله** نظاره  
 من المذكور في الشرح وغيره **قوله** اي ان يكفر يعني هو من قبيل ذكر الخاص  
 واداة العام ولكنه **قوله** لما فاتها الحكمة اي لا تقبح عقلا فتأمل **قوله**  
 مثل اثابة المحسن دونه قيل عليه العفو عن الكفر في الجملة خروج عن الحكمة  
 لكن لا خفاء في ان تعذيب صاحب الكبيرة ثم الاثابة على ايمانه وعدم  
 تعذيب الكافر مع عدم اثابته ابد ليس بتسوية محلة للحكمة كما لا يخفى  
 اللهم الا ان يقال العفو بوجوب الاثابة **قوله** والصحيح ان الضمير  
 للمغفرة

للمغفرة ولا يخفى انه خلاف التبادر على انه لا يندفع به الاعتراض من  
 الآية فالوجه الاجراء على الظواهر فيجبوا عن الاعتراض بان التوبة  
 عن الشرك انقلاب الى الايمان والتبادر من عفو هو عفو حال  
 الانصاف به وهو لا يتبع اصلا بخلاف الكبيرة اذ التوبة عنه لا يجعل  
 صاحبه غير مذنب بل كغيره فهو متصف به حال العفو واما التعلق  
 بالمشية فباعتبار ان ليس القبول من واجبات التوبة فافهم **قوله**  
 انما استطرده يعني ان ذكره على سبيل التبع اذ لم يذكر انهم يدعون  
 الوجوب حتى يكون ذكر استدلاله على نفيه فافهم **قوله** من غير قطع  
 قيد به وان كان المدعى الذي يحصل به الرد على الخصم هو الجواز  
 مع الوقوع لعدم مساعدة الدليل له على ما قرره به **قوله** فلا ثبات  
 الجزء الاول من الدعوى يريد ان المدعى مركب من الجزئين احدهما  
 هو جواز العقاب عليهما والثاني وقوع ذلك العقاب كما نبهت  
 عليه وادلة الشارح انما ثبت الجزء الاول اذ يجوز ان يكون اصحاب  
 الصغيرة باجمعهم من يتدارك المشية وان لا يكون والا حصاء  
 ايضا لا ينافي عفو الكل كما لا ينافي عفو البعض فمحصل الدليلين  
 مجرد جواز العقاب والخصم لا ينكره هذا هو تحقيق الحق في هذا المقام  
 فدع عنك اراجيف العوام **قوله** اذ المراد بالكباير تعليل التقييد  
 بالمشية وحاصل المراد بالكباير الكمالات ومغفرة ما دونها  
 متقدمة بالمشية باجماع الجانبين فلا قطع بالوقوع **قوله** بلا دليل  
 اذ لا اجماع من الفريقين على عدم بعين المغفرة في حق الصفار  
**قوله** لان اجزاء الادنى فيه ان استدلال باب الخلاص عن صاحب  
 الادنى وانتقاه لصاحب الاعلى لا يخفى عن بعد **قوله** او لعدم  
 الدخول فيه تجويز انما اغلظ واشد من الكبيرة كما لا يخفى **قوله**

والتبادر



لكن لا يدل على انتهاء حق اهل الكباير بما يقال اقتضاء المقام  
توسمهم بما يخصهم على ما ذكره الشارح يدل على ثبوتها في حق اهل  
الكباير **قوله** فلعل يقبل بطريق اخر كما ان يشنع بشفع من عند  
**قوله** نعم لو قيل حاصله ان ما نحن فيه بصده ليس كالمثال المذكور  
فافهم **قوله** والى صغيرة غير المجتبى قيل قد جرى الشارح ههنا على ما  
هو المشهور من عدم قولهم باستحقاق العقاب بارتكاب الصغيرة  
اصلاً لكن لا يخفى عليك ان تخصيص التائب وتركب الصغيرة المجتبى  
عن الكبيرة بالذكر لا وجه له والحق ان مراد الشارح تزييف قولهم  
بيان فساد اطلاقهم العقوبة على ترك تعذيب التائب وصاحب الصغيرة  
المجتبى عن الكبيرة لا ابطال قولهم راساً **قوله** يبطل مذهب الاعتزال  
وهو ان اهل الكبيرة الغير التائب من المؤمنين مخلدون في النار  
ولو عمل الصالحات **قوله** وهذا الدليل الزاقي بناء على انهم يوجبون  
العدل **قوله** لكنه غير مفيد اذ يكفهم الدوام فافهم **قوله** لتقوية العمل  
فيه ان التقوية باللام فيما فعله ناصب وهذا ليس كذلك فافهم وقيل  
عليه انما ذكره مثالا لا استشهاده اذ على ان الظام صلة وانت خبير  
بانه ليس بشئ اذ لا شك في اولوية ذكر المثال المستشهد به على ان الظاه  
الاستشهاد اذ المقام مقامه وكون اللام صلة في الظام مع احتمال التقوية  
لا ينافي ايضا تلك الاولوية بيقين خاليا اذ لا شبهة انه تصدق منه  
تصديقاً يتفرع على اليقين لكنه يخبر عند التعامل فافهم **قوله** حذو الجرم  
والاذعان قبل هذه الكفاية ليس للقطعية بل هي التزام لكون الظن  
الغالب الذي لا يخطئ معه احتمال النقيض من باب الايمان فالمراد بالاذعان  
هو الانقياد لمقتضى الاعتقاد لا ادراك ان النسبة واقعة لكن فيه  
انهم اختلفوا في صحة ايمان المقلد مع ان له جزم ما غايته انه يقبل الزوال  
فالتزام

27  
فالتزام كفاية الظن في باب الايمان بعيد منهم جداً **قوله** وذكر في شرح  
المقاصد الخ لمحصله ان بينها تدافع وقد يمنع اشعار العبارات بين  
بما ذكره ولا يخفى عليك ان كلامه في معنى على الظاهر **قوله** لا يحتمل التسوق  
قد يقال هذا خلافاً للمشهور من استلزام انتفاء الجزاء لانتفاء الكل  
ويمكن ان يقال هذا في المحققات وما نحن بصده من الاعتبارات  
الشرعية **قوله** هذا مناف لما عليه المتكلمون يعني ان هذا الجواب لا يساعده  
مذهب الاشاعرة فاللام للعهد **قوله** واما حال الحضرة حال ملاحظة  
العقل للتصديق فزيد هل عن حصوله وقد لا بناء على ان العلم بالشيء  
لا يستلزم العلم بالعلم ولا ينافيه فافهم **قوله** مع انه جزء من مفهوم الايمان  
فلولا هذا الجعل لما وجد مؤمن اصلاً اذ لو سلم دوام التصديق القلبي  
في جميع اوقات الغيب لم يحسب ملاحظة دأماً فلا يتم ذلك في الاقرار فافهم **قوله**  
لدلالة ما على ان محلي دلالة بحسب ظواهرها مع ان لا دليل على العدول  
عنها **قوله** ولانه خلاف هذا دليل على ان لا صيرورة الى النقل ولو قد  
وجوده واما السابق فدليل على الانتفاء **قوله** من المنقولان الشرعية  
لاندفاع بينه وبين ما سبق اذ المراد انه منقول بالنسبة الى خصوص  
المنقول وهو جميع ما جاء به النبي من عند الله تعالى وما ذكر فيما سبق  
من عدم النقل انما هو بالنسبة الى نفس معناه فافهم **قوله** يرد عليه انه  
يحتمل اذ لم يذكر الايمان فيه صريحاً حتى يحكم بانه يدل بظاهره على كون  
القلب محله **قوله** انما يتم اذا ختم قد يقال سياق الكلام في مثابة ذلك  
الضم فافهم **قوله** فيرد عليه النص من يعني بعد الضم المذكور وهذا لا ينافي  
ورودها قبله فافهم **قوله** عند الكرامية ذكرهم لكون السؤال المذكور  
من قبلهم **قوله** وفي وضع الشرع واللفظة يعني انهم يدعون ان الشارح  
واهل اللسان اعتبره كذلك في وضعهم لانه واجب يتصرف على **قوله**



اذ لا دخل في الاوضاع دليل للبطلان المذكور **قوله** في حق الاحكام  
 اي الاحرفية المترتبة على الايمان **قوله** من اضمحلت انكار هذه الموصولة  
 مع ساقها يدل على ان الدال لا يكتفي في ترتيب حكم الايمان وهو النجاة  
 عن الخلود في النار بل يجب فيه وجود المدلول ايضا والموصولة  
 الاخرى انما ذكرت بالتبع وان لم يكن لها مدخل في الغرض هنا **قوله**  
 كافية في صحة اطلاق قيل فساد غنى عن البيان لكن عليه دائرة الفسا  
 اذ لا شك في ان من سمع الاقرار من زيد مثلاً وحكم بانه مؤمن لا يجب عليه  
 اعتبار التجوز في اطلاق هذا او قصد معنى انه مقرب قد يرد لغير هذا  
 السماع انه مصدق تصديقاً قلبياً حقيقياً وبالجملة لو لم يميز ذلك لا يفي  
 اطلاق المؤمن باعتبار المعنى التصديقي القلبى اطلاقاً حقيقياً على احد  
 من احد سوى عالم الغيب فلا مجال فيه لغير الحكم بالدليل يدل على ما قلنا  
 قول الشارح روى عن علي عليه الاحكام الايمان ظاهره الاجزاء ليس على الاقرار  
 الحالي عن التصديق القلبى بل لو علم ذلك يكتفى قطعاً فافهم ايده الله **قوله**  
 لا الكرامة فلا يمكن منهم ذلك الجعل **قوله** رداً عن الكرامة دفع قهرهم  
 يرد هنا بناء على ان المؤمن اعتباراً لايمان مجموع التصديقي والاقرار  
 فافهم **قوله** يقتضيه المفايرة بمعنى ان لا يكون عيناً ولا جزء **قوله** لان  
 جزاء الشرط شرط اذ علة الشرط شرط الشرط **قوله** وان تنكسر يجب  
 ذاتها اي وان لم تنكسر ذلك التفصيل من حيث ذوات المتعلقات وتوحيدها  
 هو ان التفصيل لمجموع التصديقات المفصلة المتعلقة بمجموع النسب  
 مفصلة فلا تعد في غير ما يجب الذات لكن اجزاء مجموع تلك النسب  
 التي هي متعلقات لاجزاء مجموع تلك التصديقات متشعبة متصلة بانها  
 يجب الايمان بها فبانصافها بذلك القول كان اجزاء التصديقات  
 ايماناً متشعباً بخلاف الايمان الاجمالي اذ لا اجزاء فيه فافهم فافهم **قوله**  
 غير التصديقي

العنوان بيا

غير التصديقي بالضرورة قد يقال يجوز ان يكون المراد ان التصديق  
 النوعي مثلاً يتغير باعتبار اضافة زمان آخر فافهم **قوله** من غير ان  
 يشترط كذلك يعني ان الشرع لم يعتبرها جزءاً يوجب انتفاء الكل  
 بل هي بحيث وجودها وجود جزئي وعدمها ليس بعدم جزئي في اعتبار  
 الشرع **قوله** طاعة لا يخرج عنها طاعة هذا ناظر الى من يدخل النوفل  
 واما قوله او واجب كذلك ناظر الى من يخرجها فالواجب بمعنى الرض **قوله**  
 فعدول عن الظن قد يتوهم عدم الفرق بناء على ان تحصيل النظر  
 لا يتصور بدون النظر لكن لا يخفى عليك ان المكلف به في الاول هو  
 الاتصاف بالايمان غايته انه موقوف على النظر وفي الثاني هو النظر  
 الا انه يستلزم ذلك الاتصاف **قوله** صدق النبي بعبارة الظان المراد  
 وقوع الاعتقاد بصدقه فعلى هذا يكون تكليف تحصيل اختيار  
 من باب تكليف ما لا يطاق ضرورة استحالة تحصيل الحاصل سواء  
 كان بالاختيار او لا فان قلت يجوز ان يرد وقوع تصور الصدق  
 قلت فاقول فيمن اعتقد بعبارة اللهم الا ان يقال انه مكلف بتحصيل  
 النظر الموجب لذلك الاعتقاد وان حصل الموجب قبل وفيه ما فيه فافهم  
**قوله** من التصديق الميزاني اذ هو اعم ما يحصل بالاختيار والاولايمان  
 هو النوع الثاني **قوله** وليس يختار عند الشارح لانه جعل التصديق  
 الايماني فيما سبق نفس التصديق الميزاني **قوله** وانما قلنا كذلك يعني  
 تقدير المضاف وتقييد المستثنى منه بكونه من المؤمنين **قوله** لليلام  
 كلمة من اذهي بيان للبيت **قوله** واعترض عليه حصوله تجوز عوم  
 المستثنى منه لكن لا يخفى عليك ان وضع المظهر موضع المضمحل هنا يؤيد  
 الاتحاد لانه يوجب القطع **قوله** من سعى في علم الكلام مع انه  
 غير العلم الشئ في المفهوم واختصر منه **قوله** عن الاخرين موصوف



الآخر فافهمهم **قوله** اي فيما اسل اوله به لان الامر من مقولة الانشاء **قوله**  
 والاولى وجه الاولوية عدم اشعار التغيرات بوجه من الوجوه **قوله** الحق  
 مدلوله اي المقبر في الشرح **قوله** معارضة في المقدمة وهي صغرى قياس  
 الاتحاد القائلة ان الاسلام عبارة عن التصديق القليل وتوضيحه  
 ان دليلكم وهو قول الشارح لان الاسلام هو الخوض الى وان دل  
 على انه عبارة عن التصديق لكن عندنا ما ينفيه وهو قوله عليه السلام  
 الاسلام ان تشهد بالحد لادلته على انه هو الاعمال فعلى هذا ان المذكور  
 في الشرح دليل المقدمة المطلوبة لا المقدمة نفسها كما لا يخفى فان قلت  
 فما الحاجة الى هذا التوجيه قلت لولم يجعل السؤال معارضة كان جوابه  
 كلاما على السند وهو ليس من داب المناظرة **قوله** عن توجيه الكلام الى  
 اذ هو ليس باعتراض على المشايخ بل على من ووجهها مفروما **قوله** فلا يرد  
 وجه عدم الورد وهو انه لما اريد بالسعادة في بطن الآم السعادة  
 عند الختم كان الاتصاف بها عند تحققه لا قبل والمشارك المقدرة  
 على الايمان لم يحصل له تلك عند الاشتراك **قوله** اي تخرج جانب الوقوع  
 يريد ان الحكمة وان اوجبه عقلا لكن رعاية وجهها ليست من الوجبات  
 العقلية على الله فلا توصله الى حد الوجوب **قوله** ويرد عليه قيل عليه  
 ان الحكمة بالضرورة يقتضي ارسال البتة وانت خير بان دعوى  
 الضرورة في محل النزاع التزام للتمام **قوله** لا يناسب الا اذا السوق  
 لبيان نفعه م رسالته **قوله** والجواب الخ قيل الجواب ان المفهوم من الكتاب  
 في حق ادم هو استماع الكلام المنظوم والمراد في حق غيره هو القاء  
 المعنى في الروح في البقطة والاول من خصائص الانبياء ومن الثاني  
 لكن لا يخفى ان كلام جبرائيل م مع مريم مريم مريم في الكتاب وذكر ايضا  
 ارسل الى ام موسى م ملك لا على وجه النبوة فاحترامها شئت من الجوابين  
 واعلم

واعلم به **قوله** بالفتح اي بفتح الكاف **قوله** لا تنها علة وهي عدم الرغبة  
 في الامور لترب الساعية **قوله** ما سوى الكذب الا فالكذب في غير التبليغ  
 داخل فيه **قوله** والكلام في الصدور يستلزم جواز الظهور عادة  
 ولا يخفى ان الاستلزام العادي لا يستلزم الاعجاب العقلي والكلام  
 فيه على ان الثابتية الى النقرة حال وقوع الظهور لا حال جواز **قوله**  
 باعلام من الله قيل فاجوب ان العصمة غير لازمة فكيف اعلامها لكن  
 لا يخفى عليك ان عدم وجوب العصمة لا ينافي الاعلام بلا وجوب  
 وما يقال من ان كثير من الانبياء قتل ولم ينقل منهم اظهار الكفر ففيه  
 ان القتل لا يوجب الخوف عند الدعوة لجواز حصول سبيل الكفار  
 بعد هدم الامن عندها فافهمهم **قوله** اي بطريق صرف النسبة يعني  
 ان المراد من الصرف عن الظاهر هو هذا المطلق الصرف والا كان  
 ذكر غيره من ترك الاول والكون قبل البعثة لغرا دخوله فيه  
 فالمصروف مصروف فافهمهم **قوله** يحمل العام يعني يجوز ان يراد  
 بالصرف عن الظاهر عدا ترك الاول والكون قبل البعثة **قوله**  
 فيه منع اي بحسب الظاهر فافهمهم **قوله** وفيه ما فيه لجواز ان يراد خلاف  
 المتبادر **قوله** فحفظ التفاوت الى قيل المراد بالتعدد والتكثير  
 الى العدد وبالتفاوت الزحان في البلاغة وغيرها لكن لا يخفى  
 عليك ان ذكر التفاوت يعني عن ذكر التعدد وان لم يكن احدهما  
 عين الآخر والتشفيع عليه بانه بعيد من التفسير لا شك في ان غفر  
 وتزوير **قوله** والاول نسبة يعني ان المراد هنا وحده الدال  
 في الانصاف بانه كلام الله لا وحده المدلول بناء على التشبيه للتوضيح  
 ولا فرق في وضوح وحدة مدلول هذا وذلك وعدمه لكن الاقر ان  
 ينهنا وحدة المدلول ايضا والتشبيه لما مر ذكرها في بحث الكلام

قيل جواز الصدور



**قوله** وقيل سماها الإنيغة أطلق الرأيا على المعراج على غيرهم **قوله** ومرة  
 بروحه وذكر ذلك في بعض التفسير بل هي نسته **قوله** قد يضم الارهاص  
 الى الكرامة والاستدراج الى الالهانة **قوله** امتحانا الى فيكون معجزة معلومة  
 له لكن المتبادر من الآية ان لا علم له **قوله** من الظروف الزمانية الى يفتيها  
 على الاكثر ظرف ومضافة الى الجملة **قوله** متعجبا لانكار **قوله** بطريق التشبيه الى  
 لعدم صدق تدريس المعجزة عليهم **قوله** وان اريد بعد بحث الى قد يقال المراد  
 الشق الثاني لكن البعدية يجوز ان يعقب ظرفا لوصول الفضل لا لوجوده  
 وفضله عليه السلام حاصل حين البعث لا بعده فعلى هذا الحاجة الى  
 تخصيص عيسى وغيره واما افضليته على سائر الامم فتفاد من  
 افضليته على الافضل منهم فافهم فانه نفيس **قوله** وقد تواتر المقصود  
 منه ذكر مناقبه لا الاشادة الى كونه افضل من عثمان وهو محتمل  
 هذا وما قبله يا باها قوله عليه السلام ثم يصير ملكا عضوضا فافهم  
**قوله** وقد يجاب في وفيه ان لا فائدة في تكليف ما في غير الاتيان فالاولى  
 جواب الشارح **قوله** وعدم العدم وجود وهو الخلق **قوله** ثم الظلم المطلق  
 اي المذكور بلا قيد المحول على الكمال والافطالق الظلم يتناول التمييز  
 التعدي على الغير والعصيان **قوله** وقد يجاب ايضا هذا هو الموافق  
 لما روي من انهم اختاروا واحدا منهم **قوله** على ان يصيغ الافعال الى يني  
 ان الدلالة على امر الى ليست بمختصة بلفظة ينال فافهم **قوله** قالوا الى  
 وايضا قوله نبي لا ينال عهدي الظالمين دليل عليه على تقدير ان يراد  
 بالعهد الامانة مكيال مخصوص اصغر من الي **قوله** على انه المتناط فحاز  
 اللعن على من اتصف بتلك الاوصاف لكن بلا تبيين شخص فافهم **قوله**  
 لانه من مقاصد الفن اجيب بانه لو سلم فلا يجب خروج جميع ما ذكر  
 بعد الفراغ من المقاصد عن الفن لكن لا يخفى عليك انه لا يدفع  
 الاولوية

يعني لم يذكر في الكتاب مناقبه على  
 وذكر مناقبه غيره فذكرها ايضا  
 منسج

الاولوية اذ لا يمنع من الذكر انشاء المقصود **قوله** واما كثر منكره اي منكر الاجماع  
 وهو النظام والشيعة وبعض الخوارج قالوا بوجوبية الاجماع مطلقا **قوله** على تقدير  
 كون الجازم عاصيا لا بد من هذا القيد هنا اذ جزم غير العاصي ليس بناس  
**قوله** وفيه بحث فان قلت قال تعالى اية اخرى فانك من المنظرين ببناء التعقيب  
 فدل على الاستحباب قلت هو بحث آخر والكلام هذا على ما في سورة الاعراف فافهم  
**قوله** غير هذا اوفق الى العقل لانه على عدم اصابته وادعاء عدم خفية على من فهم  
 ان لا اوفق في قيتاه الاجانب واحد وان يعيى النبى عدم بصيغة التفصيل  
 تادب ظاهر فافهم **قوله** والبحث في الاجتهاديات فيجوز تعدد الحكم فيها **قوله**  
 فغير مسلم قد تخار الشق الثاني وثبت عدم التفرقة فيها بين الاشخاص بان  
 كلام من المجتهدين لا يجوز اختصاص ما اورد الى اجتهاده من الحكم  
 ببعض الاشخاص دون بعض مع تناقض ما في فاضلنا لا يخفى **قوله** لكن الثاني  
 اولى قيل لا يفضل الجميع الرها على عدل رسل الملائكة فالاولى الاول وجوابه  
 ان اضافة الال للعهد فالمراد مؤمنوهم فقط فلا غبار في كلامه **قوله** صنفا  
 فاضلة كالاخلاص وقوة العقيدة وعدم الفتور عن التبليغ **قوله** الليل  
 واطراف النهار **قوله** فحق الانبياء اذ هم على هذه الصفات **قوله** يظهر ان  
 هذا الوجه اي الوجه الرابع هذا اخرا وورده من الكلام والحمد لله  
 على التمام وعلى رسوله السلام واله الكرام وصحبه العظام  
 قد فرغ الفراغ من جمعه وثانيه ليلة السبت قبل العاشرة  
 عشر من شهر رجب المرجب المسطر في عليك

شهر ربيع واربعين  
 وتسعائة من الهجرة  
 النبوية  
 والحمد لله  
 وحده





|                            |     |
|----------------------------|-----|
| Süleymaniye U. Kütüphanesi |     |
| Kisim                      |     |
| Yeni                       |     |
| Eski Kayıt No              | 299 |